ماذا تعرف عن ؟



الخروج البريطاني
من الاتحاد الأوروبي

د. محمد صادق إسماعيل



ماذا تعرف عن البركست؟ Brexit

الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي

ماذا تعرف عن البركست؟

Brexit

د. محمد صادق إسماعيل

الطبعة الأولى: 2018

رقم الإيداع: 2017/17524

الترقيم الدولي: 9789773193638

الغلاف: آلاء هيكل



60 شارع القصر العيني - 11451 - القاهرة

ت27921943 - 27954529 فاكس 27947566

www.alarabipublishing.com.eg

بطاقة فهرسة

إسماعيل، محمد صادق

ماذا تعرف عن البركست – Brexit / محمد صادق إسماعيل. –

القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017

ص؛ س. تدمك 9789773193638

1- الاتحاد الأوربي

2- التعاون الأوربي

أ- العنوان 940,55

ماذا تعرف عن البركست؟

Brexit

د. محمد صادق إسماعيل





في البداية

وسط كل ما تحظى به بريطانيا من مكاسب أتت من عضويتها في الاتحاد الأوروبي، بقي ذلك الشعور البريطاني بالتفرد والرغبة في التميز وعدم الانتماء حاضرًا لدى البريطانيين، حتى أنك قد تسمعهم يطلقون على أوروبا لقب "القارة"، وتجد إعلانات وكالات السياحة في بريطانيا تشير إلى رحلات إلى "أوروبا"، وكأنما هم يقطنون قارة أخرى.

وبالتالي فقد أثارت زوبعة الاستفتاء حول مصير بريطانيا في الاتحاد الأوروبي كل هذا الغبار الذي شتت الرؤى ليس فقط حول مستقبل الاقتصاد البريطاني بل والاقتصاد الأوروبي، بل وصل الأمر إلى الجانب الآخر من الأطلسي مشوشًا على القرار الأمريكي حول محرك هام لعجلة الاقتصاد العالمي برمته ألا وهو الفائدة الأمريكية. وبالتالي فإن الأمر كان صادمًا خاصة أن بريطانيا تعد أحد الأعمدة الرئيسية في الاتحاد الأوروبي وخامس اقتصاد عالمي، ومركز أوروبا المالي، وصاحبة نصيب الأسد من الاستثمارات الأوروبية المباشرة.

ويذكر التاريخ أن بريطانيا تمسكت على الدوام بمسافة فاصلة بينها وبين الدول الأوروبية كافة، حتى بعد الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي والذي

جاء متأخرًا بعد رفض أولي. فعندما أعلن عـن تأسـيس الاتحـاد الأوروبي في العـام 1957 كتكتل اقتصادي، لم تكن بريطانيـا مـن الـدول المؤسـسة لهـذا الاتحـاد، ولم تعـدل عـن موقفها سوى في العام 1973 أي بعد 16 سـنة. وبعـد عـامين مـن الانـضمام، جـرى أول استفتاء على الخروج البريطاني من الاتحاد Brexit أول، لكن حينها رجحت كفة مؤيدي البقاء بـ 67% من الأصوات.

وعلى الرغم من البقاء، فإن الرغبة في الخـروج ظلـت تـراود بريطانيـا ولا أدل عـلى ذلك من رفض لندن الانضمام إلى منطقـة اليـورو واعـتماد العملـة الأوروبيـة الموحـدة، وتمسكها بعملتها الوطنية "الجنيه الإسترليني"، كما أن بريطانيا رفضت كذلك الدخول في اتفاق "شنجن" أو منطقة الحدود المفتوحة بين دول أوروبا.

وقد مر الاتحاد الأوروبي بأزمات اقتصادية منـذ الأزمـة الماليـة العالميـة 2009 التـي ولدت أزمة منطقة اليورو، مرورًا بأزمة اللاجئين والتخبط الأوروبي في معالجتها، شـكلت جميعها دفعة جديدة حركت رغبة الانفصال من جديد في وجدان كثير من البريطـانيين بلغت طبقًا للاستفتاء أكثر من النصف.

أضف لذلك فإن الرغبة" الثقافية" ظلت أيضا هاجسا يلح على البريطانيين في ضرورة الإنفصال للحفاظ على الهوية التاريخية البريطانية، ذلك أن مسألة الهجـرة المتناميـة في اوروبا قد تدفع لتغير في النسيج الثقافي البريطاني والهويـة التقليديـة لبريطانيـا وبالتـالي اجتمعت كل تلك الامور "الملحة" لتحسم الخروج البرطاني من الاتحـاد الأوروبي وتطـرح تساؤلات جادة حـول المـستقبل سـواء لبريطانيـا أو للاتحـاد الأوروبي.. إشـكاليات عـدة يسعى هذا الكتاب لطرحها بداية من الانـضمام إلى الخـروج ومـا يتبعـه مـن تـداعيات سواء على الاقتصاد البريطاني أو الأوروبي أو على المـستقبل الـذي قـد يـدفع دولًا أخـرى لمحاكاة البيركست البريطاني والرغبة في التفـرد بعيـدًا عـن التجمـع الأوروبي الـذي صـار مستقبله غامضًا ما بين بداية التفكك أو إثبـات القـدرة عـلى تجـاوز الخـروج البريطـاني والبقاء صامدًا في ظل تواجد قوى اقتصادية ما زالت تتمسك بالعضوية الأوروبية.

والـلـه من وراء القصد،،

يناير 2018

للتواصل

Acs_235@yahoo.com

لمحة عن الاتحاد الأوروبي

لقد تمت صناعة الوحدة في الحالة الأوروبية، كما ذهب Jean Monnet، عبر صناعة الوعي بها مع البدايات المبكرة للحديث عن الوحدة الأوروبية والوعي الأوروبي. ووفق تعبير مونيت، فإن أوروبا لم توجد أبدًا، فليس انضمام دول كاملة السيادة للاجتماع في داخل هيئة هو الذي يصنع هويتها، يجب حقيقة خلق أوروبا. وهذا ربما ما حدث مع تجربة الوحدة الأوروبية التي صنعها بشر، وعرفت تحولات متعددة منذ انطلاق قطار الوحدة الأوروبية في سنة 1957 وأدت في النهاية إلى وجود كيان ما يسمي الاتحاد الأوروبي، وضع معاييره الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة به، ويسعى أيضًا لوضع معايير أوروبية موحدة في التعامل مع الأقطاب والدول الأخرى. وقد تميزت تلك المعايير بالمرونة والديناميكية، حيث تغيرت من مرحلة إلى أخرى، ومن عصر إلى ثانٍ دون أن تفقد جوهرها ودون أن تتحنط في أيقونات ساكنة. ومن ثم، يكون من المفيد الإشارة إلى الآليات الداخلية التي حكمت عمل هذا النموذج وتطوره والمحطات الرئيسية التي مر بها في الداخل والخارج، وأدت إلى تطور تجربته من مشروع تجاري إلى أهم تجربة توحد سياسي واقتصادي وإستراتيجي في القرن العشرين.

إن أهم ما ميز تجربة الوحدة الأوروبية أنها بـدأت مـن أسـفل، ووضـعت أهـدافًا متواضعة لم يتوقع كثير من المراقبين أن تكون هي الطريق نحو إنجاز الوحدة. فلم تبدأ بالتوقيع على اتفاقات وحدة بين عدد مـن الـدول الأعـضاء، ولم تطـرح قـضايا الـسياسة الخارجية والدفاعية المشتركة كأهداف فورية للدول المنـضمة للجماعـة الأوروبيـة، إنمـا تركت التفاعلات الاختيارية بين دول الجماعة حول قضايا جزئية هي التي تقـود الـدول الأعضاء أو معظمها إلى خيار الاتحاد الذي ظل منذ البدايـة هـدفًا ولـيس قانونًـا جبريًـا يفرض من أعلى أو بقرار سيادي.

وقد وعي المسؤولون الأوروبيون هـذه القـضايا منـذ البدايـة. وعـلى سـبيل المثـال، صرح وزير الخارجيـة الفرنـسية الراحـل روبـرت شـومان في 9 مـايو 1950 بـأن أوروبـا لن تصنع دفعة واحدة، ولا ببناء تكتل موحد، إنما مـن خـلال إنجـازات واقعيـة، تخلـق أولًا تضامن الواقع، معتمدًا على المنهج الوظيفي ولـيس الدسـتوري الـذي يعتمـد عـلى دستور فيدرالي في بناء تجربة الوحدة الأوروبية. ويضيف المسؤول الفرنسي فكرة أخـرى على قدر كبير من الأهميـة، وذات دلالـة، فيـشير إلى أن الـدول الأوروبيـة التـي عـادت لتحصل على سيادتها كاملة بعد الحرب العالمية الثانية لا يجب أن تتركها بصورة فوريـة لـصالح وحــدة فيدراليــة أوروبيــة، إنمــا يجــب أن تتعــود الــدول الأوروبيــة عــلى

التخلي الطوعي عن بعض جوانب سيادتها في بعض القضايا، فالمطلوب هو التقليص المتصاعد في التناقض بين الاندماج الأوروبي والدولة.

هذه الأفكار انعكست إلى حد كبير في مسار تجربة الوحدة الأوروبية، والتي أكدها كثير من السياسيين الأوروبيين في فترات زمنية مختلفة، وعبرت عن وعي كامل بتفاصيل الواقع المعاش، وجعلت التعامل مع هذا الواقع هو المدخل لإنجاز الأهداف الكبرى المتمثلة في الوحدة، بما يعني أن الغاية ظلت قيمة عليا يجب العمل على الوصول إليها عبر حل الإشكاليات الفرعية والجزئية لا تجاهلها لصالح عموميات وغايات كبري لا يوجد لها تجليات ملموسة في الواقع العملي. ومن ثم، لم يكن غريبًا أن تبدأ رحلة الوحدة الأوروبية من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوروبية في 18 أبريل سنة 1951 في العاصمة الفرنسية باريس. وكان الهدف هو تسهيل الاستثمار في هذا المجال، وتسهيل حرية حركة رأس المال والعمالة التي تعمل في مجالي الفحم والصلب، لكي تعتاد الدول الأوروبية الثلاث التي وقعت على هذه الاتفاقية على فكرة الاستثمار المتبادل، وعلى الحركة الحرة لرأس المال. ولم تتطرق مطلقًا لأي اتفاقات اقتصادية مشتركة أو حتى لسوق واحدة تجمع الدول الأوروبية.

كما حافظت مسيرة الوحدة الأوروبية على هذه الروح عند توقيع الاتفاق الشهير الذي وقع في روما سنة 1957، والذي يعتبره الكثيرون البداية الحقيقية لتبلور مشروع الوحدة الأوروبية. فقد جاء بدوره ترجمة لاتفاق ما سمي بالمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، والذي سهل تبادل الخبرات والمعدات في مجال الطاقة النووية، وكان الغطاء الذي خرجت منه السوق الأوروبية المشتركة التي وقعت عليها ست دول أوروبية. وهكذا، عكس الانطلاق من التفاصيل المعاشة، رغبة في بناء تفاعلات وحدوية بين الشعوب الأوروبية، لا تكون حبيسة قرارات فوقية تصدر من أعلى، بقدر ما تحولت إلى ممارسة يومية تهدف إلى تحقيق هذه القيمة بالتراكم العملي، وعبر خلق قنوات شعبية ومؤسساتية تعمق من التفاعلات الأفقية بين الأوروبيين.

والحقيقة أن الأساس الاقتصادي في تجربة الوحدة الأوروبية كان رئيسيًا، رغم أنه لم يكن العامل الوحيد. فقد حرصت التجربة على أن تؤسس نموذجًا أوروبيًا يقوم على نسج شبكة مصالح مشتركة بين الشعوب الأوروبية، دون أن يعني ذلك اختفاء صراعات المصالح بين هذه الدول أو بين شرائح مختلفة من شعوب كل دولة. فاحتجاجات المزارعين الفرنسيين أو صائدي الأسماك الدانمركيين على عدم وجود حماية لسلعهم في مواجهة المنافسة الأوروبية كانت متكررة وامتدت إلى معظم البلدان

الأوروبية، التي حرصت على إيجاد حلـول توافقيـة بـين هـذه المـصالح المتباينـة. ومـرة أخرى، لم تتعالَ التجربة الأوروبية على هذه المشكلات، ولم تحاول أن تفرض لهـا حلـولًا فوقية، إنما اعتبرتها جزءًا أساسيًا من التحديات التـي تواجـه مـشروع الوحـدة، وعملـت بطرق مختلفة على حلها وإيجاد كثير من الحلول التوافقية لها.

إن تجربة الوحدة الأوروبية قد دلت على أن الوصول إلى الأهداف الكـبرى لـن يـتم إلا بإنجاز الأهداف الصغرى، وأن شبكة التفاعلات الأفقية بـين الـشعوب والتـي تحقـق لهم جانبًا من مصالحهم الاقتـصادية وطموحـاتهم الماديـة، وتـسمح باسـتقلالية العمـل الأهلي وفاعليته، وتتيح له حرية الرأي والتعبير المستقل، والقدرة على النقـد، بمـا يعنـي أن أي انتقاد لدولة أوروبية جارة في ظل مناخ وطنـي يـسمح بالنقـد والتنـوع لا يؤخـذ بحساسية كما في حال غياب هذا المناخ.

كما تميزت تجربة الاتحاد الأوروبي بالحيوية والتجديد منذ انطلاق مـشروع الوحـدة الأوروبية في سنة 1957 وحتى الآن. كانت البداية في رومـا وتحديـدًا في 25 مـارس سـنة 1957 حين وقعت ست دول أوروبية هـي: فرنـسا وإيطاليـا وألمانيـا وبلجيكـا وهولنـدا ولوكسمبورج معاهدة لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة.

انضم إلى هذا البناء الجديد في سنة 1972 ثلاث دول أوروبية جديدة هي بريطانيا وأيرلندا والدانمارك، تلتها اليونان في سنة 1981، ثم أسبانيا والبرتغال في يناير سنة 1986، وأخيرًا جاء دور السويد والنمسا وفنلندا لينضموا في سنة 1993 إلى القافلة الأوروبية التي تحولت من جماعة إلى اتحاد، ليرتفع عدد الدول المشاركة من اثنتي عشرة دولة إلى خمس عشرة. وجاءت سنة 2004 لتمثل منعطفًا جديدًا في تاريخ الاتحاد الأوروبي حين ارتفع عدد الدول الأعضاء إلى خمس وعشرين دولة بانضمام كل من إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا والمجر ومالطة وقبرص التي قد تنضم مقسمة أو موحدة تبعًا لنتائج المفاوضات مع الشطر التركي.

وقد وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من المعايير المؤسسية والتقنية المتفاوتة لقبول دول الشمال الأوروبي التي انضمت إلى مسيرته، كما وضع مجموعة من المعايير الاقتصادية والثقافية لضم دول الشرق الأوروبي، وأخرى أكثر تعقيدًا لاستيعاب تركيا، في ظل تصور إدماجي يحدد العلاقة بين دول الاتحاد والدول المرشحة للانضمام إليه. فبينما قبلت الجماعة الأوروبية في عضويتها، وفي فترة لم تتجاوز العام، طلبات العضوية التي قدمتها كل من السويد والنمسا وفنلندا من أوروبا الشمالية بالنظر إلى

انسجامها مع المعايير التي وضعتها الجماعة الأوروبية لقبول الدول الجديدة، حيث قدمت النمسا ملف طلب العضوية في يوليو سنة 1989، ثم تبعتها كل من السويد وفنلندا في عامي 1991 و 1992 على التوالي. وبعد فحص تلك الملفات، أصدرت المفوضية الأوروبية عدة تقارير على مدار عام وافقت بعدها على انضمام الدول الثلاث، استنادًا إلى أن أوضاعها الاقتصادية تسمح لها بالانضمام الفوري إلى الاتحاد بعد انتهاء المفاوضات الثنائية بين المفوضية والدول الثلاث. كما يلاحظ من ناحية أخرى أن المحادثات التي أجريت بين الدول الثلاث وباقي دول الجماعة الأوروبية تركزت حول مسائل تقنية بالأساس، في ضوء انطباق المعايير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المطلوب استيفاؤها على تلك الدول. وعلى سبيل المثال، طلبت السويد مساعدات من أجل تحسين أوضاع منتجاتها الزراعية وحماية ثرواتها السمكية من مثيلاتها الأوروبية، دون أن تتطرق المفاوضات لأي شروط أخرى ذات طابع سياسي أو ثقافي كما هو جارٍ مع تركيا.

أما بالنسبة لدول أوروبا الشرقية، فقد طرحت دول الاتحاد الأوروبي معايير أخرى ذات طابع اقتصادي أساسًا لدمج هذه الدول داخل الاتحاد من خلال ما عرف ببرنامج المشاركة مع بلدان أوروبا الوسطي والشرقية،

والذي ضم بلغاريا والمجر وبولندا وجمهورية التـشيك ورومانيـا وسـلوفاكيا، إضـافة إلى بلـدان البلطيـق الثلاثـة وسـلوفنيا ومالطـا وقـبرص. وفي المقابـل، رفـضت دول الاتحـاد الأوروبي في قمة سالونيك في 23 يونيو / حزيـران 2003 تحديـد جـدول زمنـي لانـضمام ألبانيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا وصربيـا، مؤكـدة عـلى أن الجـدول الزمنـي المحدد هو مدى التزام هذه الدول بالإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة منها.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد وضع الاتحاد الأوروبي فـترة انتقاليـة طويلـة لهـذه البلـدان العـشرة، التـي انـضمت مـؤخرًا إلي الاتحـاد، تـضمنت مـساعدات اقتـصادية مـشروطة بتحديث هذه الدول لمؤسساتها وهياكلها الاقتصادية لكي تنسجم مع نظيرتها الأوروبية، كما طالبـت دول الاتحـاد بلـدان الـشرق الأوروبي بـضرورة إجـراء إصـلاحات اقتـصادية وسياسية عميقة في نظمها السياسية ومؤسساتها الاقتصادية، خاصة أجهزتها المصرفية.

كما اعتبرت دول الاتحاد الـ 15 أن المعايير التي وضعتها لتوحيد أسـعار محاصيلها الزراعية ومعدلات الإنتـاج بعيـدة تمامًـا عـن تلـك التـي تحكـم بلدان شرق ووسـط أوروبـا خاصـة وأن نـسبة مـن يعملـون في الزراعـة في هذه البلدان أكبر بكثير مـن نـسبتها داخـل بلـدان الاتحـاد الأوروبي. ومـع ذلك، فقد حرصت دول الاتحاد الأوروبي على تقـديم مـساعدات كبـيرة إلى

تلك البلدان من أجل تطوير أدائها الاقتصادي وتحسين معدلات إنتاجها الزراعي من أجل تحويلها من دول مرشحة إلى دول أعضاء داخل الاتحاد. ولعل هذا ما ميز تجربة الاتحاد الأوروبي عن غيرها من تجارب كثير من التكتلات الكبرى في العالم حين وضع مساعداته لدول شرق ووسط أوروبا في إطار هدف سياسي وإستراتيجي محدد هو ضم هذه البلدان ودمجها داخل الاتحاد الأوروبي. وبمعنى آخر، لم تهدف تلك المساعدات إلى بناء الولاء السياسي أو التبعية لدولة أوروبية كبري، بقدر ما عكست رغبة دول الاتحاد في ضم تلك البلدان إلى مشروع أو طموح كبير يستند إلى تصور إدماجي في التفاعل مع هذه الدول، يركز على إنجاز سياسي واقتصادي محدد وإنشاء شبكة من التفاعلات الفرعية المعاشة، وليس عبر البدء بالوحدة ثم فرض المعايير الأوروبية على الدول التي تنضم إلى الاتحاد، أو مشاريع المساعدات الاقتصادية في كثير من دول العالم، كالتي تقدمها الولايات المتحدة وتشرطها غالبًا بتحالف سياسي وعسكري مع هذه الدولة أو تلك بصرف النظر عن طبيعة نظامها السياسي، أو كتلك التي ربطتها بمشاريع مفروضة بالإملاء أو بجبروت القوة العظمي كمشروع الشرق الأوسط الكبير للإصلاح السياسي في العالم العربي والشرق الأوسط.

وتظل مرونة المعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي سببًا رئيسيًا وراء نجاح سياسته الاندماجية، ونجاحه في ضم عشرة بلدان أوروبية في عام 2004، حيث فرض عليها واجبات ومستوى معين من التطور الاقتصادي والديمقراطي والاجتماعي، ولكنه أيضًا لا يحرمها من الحقوق، ومن تلقي المساعدات والدعم من أجل توسيع البيت الأوروبي الكبير. فقد طبق الاتحاد الأوروبي إستراتيجية المستويات المتعددة، التي ميزت بين الدول الأوروبية المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وبين دول جنوب المتوسط المرشحة للشراكة معه، وبالتالي، أو بالنتيجة، ميزت بشكل واضح بين الارتباط بالقيمة العليا التي تتضمن المعايير والشروط الأقصى في الاندماج داخل الاتحاد الأوروبي وفق المعايير الأوروبية ـ بالمعني الثقافي والاقتصادي والسياسي ـ والتي يجب الالتزام بها من أجل الانضمام إلى عضوية الاتحاد كما حدث بالنسبة لبلدان وسط وشرق وجنوب أوروبا، والارتباط من خلال المستوي الأدنى والذي يضم البلدان المرشحة للشراكة مع أوروبا في جنوب المتوسط.

وتمثل تجربة دمج تركيا نموذجًا بارزًا للتعقيدات التي تواجه هذه الدولة ذات الثقافة الإسلامية والموقع الجغرافي المتاخم لأوروبا، والتي يمثل انضمامها تحديًا حقيقيًا لتجربة الاتحاد الأوروبي ليس من السهل حسمه.

فجغرافيًا، هناك جزء صغير من تركيا يقع داخل القارة الأوروبية، وثقافيًا، فإن تركيا هي الدولة الإسلامية الوحيدة والاستثنائية التي طبقت تحولًا ثقافيًا علمانيًا متشددًا من أعلى (تغيير أحرف الكتابة، علمانية متشددة في الفصل بين الدين والدولة). ومع ذلك، لا زالت تعاني وضعًا خاصًا يجعلها في مستوي أقل من جيرانها الأوروبيين الجنوبيين في مالطا وقبرص، ويضع أيضًا صعوبات أخرى أمام انضمامها إلى القطار الأوروبي، ولكنها تظل في إطار الصعوبة وليس الاستحالة. وقد وضعت أوروبا مجموعة من الشروط والمعايير أمام انضمام تركيا، تضمنت تحسين أوضاع حقوق الإنسان، وإجراء مزيد من الإصلاحات الديمقراطية، وأخيرًا، إعطاء مزيد من الحقوق الثقافية والسياسية للأكراد وللأقليات العرقية كافة.

كانت كل من تركيا ومالطا وقبرص قد تقدمت في عام 1987 بطلبات رسمية للعضوية، غير أن معظم تقارير المفوضية الأوروبية قد أشارت منذ ديسمبر 1989 وحتى الإعلان الذي صدر عن قمة نيس الفرنسية في ديسمبر 2000، إلى أسباب ثقافية وسياسية واقتصادية تحول دون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ولعل التقرير الذي صدر عن المفوضية الأوروبية في ديسمبر عام 1989 كان من أكثر التقارير إلحاحًا علي البعد الثقافي كسبب رئيسي وراء عدم قبول عضوية تركيا في الاتحاد،

حيث أشار إلى أن السبب الرئيسي وراء عدم انضمام تركيا إلى الجماعة الأوروبية راجع إلى ثقافتها الإسلامية، وصعوبة دمج دولة يزيد عدد سكانها على (60) مليون نسمة وتعيش حالة فقر نسبي، بالإضافة إلى مخالفات الحكومة التركية لحقوق الإنسان والانتهاكات التي تتعرض لها الأقليات بشكل عام، والأقلية الكردية بشكل خاص.

غير أنه يلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي قد خففت من معاييرها الثقافية في تقييمها لتركيا. ويمكن أن نعزو هذا التحول إلى تطور تعامل الدول الأوروبية مع المسلمين الأوروبيين وتحديدًا ميلاد ما عرف بالإسلام الأوروبي الذي مثل إحدى الخلفيات الفكرية والسياسية الرئيسية لمشروع دمج تركيا داخل الاتحاد الأوروبي، والذي نص عليه إعلان الألفية الثالثة لمؤتمر دول الاتحاد الأوروبي الذي عقد في مدينة هلسنكي في (10-11) ديسمبر 1999، وعاد وتكرر مع قمة نيس الفرنسية في ديسمبر 2000. وفي هذا السياق، أصبحت عملية دمج تركيا ذات الثقافة الإسلامية داخل دول الاتحاد الأوروبي أكثر انسجامًا مع محاولات دمج المسلمين الأوروبيين داخل المؤسسات المدنية والعلمانية الأوروبية.

وقد شكل سقوط حائط برلين في عام 1989 منعطفًا فاصلًا بين مرحلتين حاسمتين في تاريخ تطور القارة الأوروبية، حيث انتقل مشروع

الوحدة الأوروبية من أجواء الحرب الباردة في ظل نظام القطبية الثنائية إلى أجواء النظام العالمي الجديد الذي يهيمن عليه القطب الأمريكي الواحد. هذا الانتقال عكس أيضًا انتقالًا موازيًا في مفردات النظام العالمي وفي شكل الصراعات الدولية، من عالم الصراع الأيديولوجي بين حتميات الماركسية وبرجماتية الرأسمالية إلى عالم يحاول أن يكون واحدًا، ويحاول أيضًا طرح خطاب واحد يؤكد على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في شمال العالم وجنوبه، وهو ما يعكس أهمية تجربة الوحدة الأوروبية التي شهدت منذ النصف الثاني من هذا القرن تحولين رئيسيين عبرا في الحقيقة عن ديناميكية التجربة وحيويتها:

الأول: تعلق بنشأة تجربة الاتحاد الأوروبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في ظل أجواء الحرب الباردة التي فرضها النظام الدولي ثنائي القطبية. ويلاحظ هنا أن التجربة الأوروبية قد حافظت علي وجودها وتأثيرها طوال تلك الفترة، بل نجحت في استقطاب دول أوروبية جديدة، حيث ارتفعت عضوية الجماعة من ست دول إلى تسع دول.

الثاني: تعلق بقدرة البلدان الأوروبية علي التكيف مع التحولات التي شهدها العالم منذ الحرب الباردة وحتى بزوغ النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة، فالاتحاد الأوروبي كان هو المشروع الأبرز في

الكرة الأرضية الذي صمد في وجه التحولات التي شهدها العالم في العقد الأخير، ونجح ليس فقط في الاستمرار والتكيف معها وإنما أيضًا في التأثير فيها والانتقال السلس من التفاعل مع نظام القطبية الثنائية إلى نظام متعدد الأقطاب يهيمن عليه القطب الأمريكي.

وإذا كان من المؤكد أن بناء أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية قد تم في ظل غطاء ودعم أمريكي واضح، بدءًا من مشروع مارشال الأمريكي (1948 - 1952) لإعادة بناء أوروبا اقتصاديًا، والذي أدى إلى ميلاد المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي في 16 أبريل 1948، ثم قيام الولايات المتحدة بتسليح ألمانيا الغربية تسليحًا محدودًا في أعقاب الحرب الكورية (1950 - 1953)، إلا أنه من الصعب القول إن هذا الدعم قد استمر بعد ظهور الجماعة الأوروبية منذ عام 1957، أو في ظل تجربة الاتحاد الأوروبي بعد عام 1995. وجاءت المحاولة الديجولية في فرنسا من أجل الاستقلال الأوروبي عن هذا الغطاء، لتساهم في جعل مشروع الوحدة الأوروبية يحمل نغمات خاصة حتى لو ظل في إطار اللحن الأمريكي. كما حاولت أوروبا أن تبني صيغة ثالثة تتجاوز بها هيمنة القطب الأمريكي والسوفيتي علي السواء، لتتواكب مع ما جرى في كثير من بقاع العالم.

رغم أن تجربة الجماعة الأوروبية لم تكن في أي مرحلة من مراحلها تجربة اشتراكية، كما أنها لم تتبنَ قضايا العالم الثالث بشكل كامل وكلي، ولم تصل في تحفظ معظم أقطارها علي بعض السياسات الأمريكية في العالم - في فيتنام والشرق الأوسط ـ إلى حد التحالف مع القطب السوفيتي، إلا أن هذا لم يحل دون أن تكون مجمل السياسات الأوروبية أكثر انفتاحًا على بعض قضايا الجنوب وفي قلبه العالم العربي، من سياسات القطب الأمريكي.

وقد ترجمت دول الجماعة الأوروبية هذا الإرث ـ ربما باستثناء بريطاني غالب ـ في كثير من ممارساتها في الداخل والخارج، فأوروبا انتمت أيديولوجيًا للمعسكر الرأسمالي، ولكنه في كل الأحوال كان انتماء من نوع خاص حرص علي تقديم نموذج رأسمالي أكثر إنسانية وميلًا للعدالة الاجتماعية من نظيره الأمريكي دون أن يتقاطع في الوقت نفسه مع العقل البيروقراطي الذي قدمته الاشتراكية السوفيتية. وبمعنى آخر، يمكن القول إجمالًا إن تجربة الجماعة الأوروبية طوال مرحلة الحرب الباردة تميزت، من جانب، بانتمائها للمنظومة الدولية التي قادها القطب الأمريكي، ولكنها، من جانب آخر، لم تجعل هذا الانتماء مرادفًا لمسخها واختفاء خصوصية بنائها ونموذجها السياسي. وهذا ما أعطى للنموذج

الأوروبي القدرة علي التكيف مع عـالم مـا بعـد الحـرب البـاردة، وأن يـستمر في تطـوره السياسي والاقتـصادي وأيـضًا في تـأثيره الإسـتراتيجي كمـشروع قطـب دولي جديـد قيـد الإنشاء، حيث نجح الاتحاد الأوروبي في الانتقال من أجندة إستراتيجية قامت أساسًا علي كيفية مواجهة التهديـد الـسوفيتي والتفاعـل مـع نظـام عـالمي ثنـائي القطبيـة إلى بنـاء إستراتيجية جديدة للتفاعل مع تحديات عصر العولمة الجديد.

وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشـتراكية وغيـاب حلـف وارسـو إلى بروز مجموعتين من التحديات أمام تجربـة الاتحـاد الأوروبي. تـرتبط الأولى ببنائـه الداخلي، بينما ترتبط الثانية بامتداده الأوروبي. فقد حرصـت أوروبـا طـوال العقـد الماضي على ضـمان لـيس فقـط نجـاح تجربـة الوحـدة الألمانيـة، إنمـا أيـضًا ضـمان احتوائها داخل البيت الأوروبي، ووضع مسألة ضـمان نجـاح التحـولات الاقتـصادية والسياسية في أوروبا الشرقية ضمن أولوياتها، وأخيرًا العمل علي بناء هوية أوروبيـة في مجال الدفاع والسياسة الخارجيـة. وتـوازي مـع ذلـك تحـديات أخـرى نجحـت أوروبا إلى حد كبير في اجتيازها، وهي تلك التي فرضتها اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية في 1992، وما تضمنته من نقاط جديدة ومهمة سـواء تلـك التـي تتعلـق منهـا بالعملـة الأوروبيـة الموحـدة أو بالحـديث للمـرة الأولى في تـاريخ

التجربة الأوروبية عن المواطن الأوروبي، إضافة إلى حرية التنقل والعمل لمواطني دول الاتحاد، وأخيرًا الصلاحيات الجديدة للبرلمان الأوروبي. وقد نجح الاتحاد الأوروبي في تحقيق كثير من أهدافه، ولكن هذا لا يعني أن معظم طموحاته قد تحققت، فما زال كثير منها يواجه تحديات كثيرة، منها تطوير مؤسساته نفسها التي بنيت بهدف تأسيس سوق مشتركة تضم ست دول فقط، أصبحت الآن بعد أكثر من أربعين عامًا مطالبة بتطوير سياسة دفاعية وخارجية موحدة.

خطوات الخروج البريطاني

ورد الفعل الأوروبي

في إطار حملة رئيس الوزراء دافيد كاميرون الانتخابية، والتـى نـادت قـوى معارضـة من حزب المحافظين بالخروج من الاتحاد الأوروبي، وعد بأنـه حـال نجـاح حزبـه، فإنـه سـيقوم بـإجراء اسـتفتاء حـول هـذا الموضـوع، وهـو مـا نفـذه بالفعـل. وقـد كانـت استطلاعات الرأي السابقة على الاستفتاء بما في ذلك حملة دافيد كـاميرون حينئـذ تـشير إلى الاتجاه الغالب للبقاء في الاتحاد الأوروبي، بينما كانت المفاجأة له ولجميـع المهتمـين والمتابعين للموضوع بأن النتيجة الإجمالية كانت في صالح الخروج من الاتحـاد الأوروبي بنسبة تقترب من 52%، حيث إن هذه النتيجة كانت صدمة لرئيس الوزراء الـذي كـان يقامر على البقاء في الاتحاد، وبالتالي لم يكـن أمامـه مـن خيـار إلا إعـلان اسـتقالته مـن رئاسة الوزراء وبقاءه في منصبه إلى حين عقد مـؤتمر حـزب المحـافظين في أكتـوبر 2016 (عاد وقـدم الموعـد إلى 9 سـبتمبر 2016 في ضـوء ضـغوط الـدول الرئيـسية في الاتحـاد الأوروبي التي دعت إلى إسراع بريطانيا بإجراءات خروجها من الاتحـاد وفقًـا للـمادة 50 من معاهدة لشبونة)، وذلك حتى يقرر الحزب خليفته لتولي رئاسة الوزراء (وهو ما تم بالفعل حيث انتخبت تيرزا ماي رئيسة للوزراء في 13 يوليو 2016).

وقد أدلى البريطـانيون في 23 يونيـو / حزيـران 2016 بأصـواتهم حـول عضوية بلادهم في الاتحـاد الأوروبي في اسـتفتاءٍ دعـا إليـه رئـيس الـوزراء

البريطاني ديفيد كاميرون. وشارك في الاستفتاء 46,501,241 مليون ناخبًا، وجاءت نتائج التصويت لمصلحة خيار الخروج بنسبة 51.9 في المئة (17,410,742 مليون) مقابل 48.1 في المئة (16,141,241 مليون) لمصلحة البقاء في الاتحاد الأوروبي. وقد لوحظ من خلال دراسة السلوك التصويتي للبريطانيين وجود انقسامٍ "جيلي" بين الشباب الذين صوتوا للبقاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة 73 في المئة في الفئة العمرية (18 - 24 سنة) وبين الفئة العمرية الأكبر سنًا (55 - 64 سنة) التي صوتت للخروج بنسبة 57 في المئة.

وقد أحدثت نتيجة الاستفتاء البريطاني زلزالًا ضخمًا ليس فقط في بريطانيا، حيث أعربت حكومة إسكتلندا وأيرلاندا الشمالية عن رغبتيهما في البقاء في الاتحاد، و هو ما أعرب عنه أيضًا سكان العاصمة لندن، وإنما هناك انعكاسات أخرى في دول الاتحاد الأوروبي، إذ ارتفعت أصوات أحزاب اليمين في عدد من تلك الدول مطالبة باستفتاءات مماثلة.

كما كان لهذا الزلزال تبعات على آراء بورصات العالم وأسعار العملات والتي وصلت إلى طوكيو شرقًا وسان فرانسيسكو غربًا، وكذلك نصف الكرة الجنوبي من الأرجنتين إلى جنوب أفريقيا إضافة إلى أستراليا ونيوزلندا.

إن التركيز فيما يتعلق بنتيجة الاستفتاء بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمكن مناقشته من جانبين: تأثير هذا الخروج على الاتحاد الأوروبي ككل، وتأثيراته على علاقات مصر ببريطانيا. وفي هذا الصدد يمكن القول إن هذا الخروج هو أمر غير مسبوق، ويتم طبقًا للمادة 50 من اتفاقية لشبونة، والتي بموجبها تقوم الدولة الطرف بإخطار المجلس الأوروبي بقرار خروجها، على أن يتم الخروج في غضون سنتين من تاريخ الإخطار، إلا إذا وافق أعضاء المجلس الأوروبي بالإجماع على تمديد هذه المدة. وخلال تلك الفترة، يقوم المجلس الأوروبي بإصدار قواعد استرشادية تحدد موقف الاتحاد من المفاوضات، وبالتالي فإن خروج بريطانيا لا يعني انقطاع كل علاقاتها بالاتحاد الأوروبي، ولكن يتم صياغة أساس قانوني جديد، وخاصة للاتفاقيات التجارية والقواعد المنظمة للتصدير والاستيراد والإجراءات الجمركية وحركات المسافرين من الجانبين بالإضافة إلى المعايير التقليدية المتعلقة بالبيئة والصحة وغيرها.

ويقوم المجلس الأوروبي بعرض مشروع الاتفاق، الذي يتم التفاوض حوله مع بريطانيا، على البرلمان الأوروبي للتصويت عليه، يعقبه تصويت البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء. وأنه إلى حين خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تظل قوانين هذا الأخير سارية على الأولى، ولكنها لن

تشارك في المناقشات الداخلية ولا حتى في القرارات التي تتعلـق بخروجهـا مـن الاتحـاد الأوروبي.

ولا شك أن خروج بريطانيا له تداعياته على الاتحاد الأوروبي، خصوصًا وأن بريطانيـا تساهم بـ 5/1 ميزانية الاتحاد الأوروبي، وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد ألمانيا. ويـصنف الاقتصاد البريطاني بأنه الاقتصاد الخامس عالميًـا. وأن كـل الـسيناريوهات تظـل في حيـز النظريات المتوقعة، وهذا يرجع إلى أنه لا توجد سوابق لمثل هـذا الخـروج نـستطيع أن نقيس عليها.

ولا شك أن كل التقديرات تقطع بأن السبب الرئيسي لخروج الاستفتاء بهذه النتيجة هو قضية الهجرة واللجوء، بأنها مارست تأثيرًا مباشرًا في هذا الـشأن، ذلـك أن لبريطانيـا وضعية خاصة داخل الاتحاد الأوروبي، فهي ليست عضوًا في منطقة اليورو ولا في منطقة الشنجن.

ولا شك أن من يقف وراء خيار الخروج من الاتحاد هو حزب المحـافظين البريطـاني، فهذا الحزب برئاسة كاميرون وعد أنه سيعيد التفاوض على شروط عـضوية بريطانيـا في الاتحاد الأوروبي قبل عقد استفتاء بحلول عام 2017.

وكـان يعـارض هـذا القـرار عـدة أحـزاب ومؤسـسات بريطانيـة، أبرزهـا حـزب الديمقراطيين الأحرار المعارض، حيث نقـل عـن زعيمـه "نيـك كلـيج" القـول: "الاقتـصاد البريطاني قد يؤذي نفسه إذا انفصلت بريطانيا عـن الاتحـاد الأوروبي، وأن الخطـوة قـد تهـدد تعـافي الاقتـصاد". واتهـم كلـيج أن الكثـير مـن أعـضاء حـزب المحـافظين وحـزب الاستقلال البريطاني بأنهم يسعون إلى فصل إنجلترا عن أكبر سوق في العالم.

على المستوى الشعبي، بقيت مؤشرات استطلاعات الرأي ترجح بفارق بسيط رفـض الخروج من الاتحاد الأوروبي، باستثناء استطلاع نوفمبر 2012 الذي سجل العدد القياسي للراغبين في الخروج من الاتحاد، إذ بلغ 56% ممن شملهم الاستطلاع، ثم جاء الاستطلاع الأخير لتغلـب موافقـة البريطـانيين عـلى الخـروج مـن الاتحـاد الأوروبي، إذ أظهـر هـذا الاستطلاع أن 51% ممن شملهم الاستطلاع يرغبون في ترك الاتحاد الأوروبي، بينما أبـدى 49% رغبتهم في البقاء (أجرته مؤسسة «سيرفيشن»).

وفي ظل إصرار بريطانيا على انتزاع ضمانات بعدم تغول سلطة الاتحـاد الأوروبي في الشؤون البريطانية، يبقى الأوروبيون غـير مـستعدين للتوصـل إلى تـسوية حـول كـل المطالـب البريطانيـة، خاصـة المعاهـدات الأوروبيـة المتعلقـة بحريـة الحركـة التـي تعتـبر واحـدة مـن أهـم ركـائز الاتحـاد.

وفي هـذا الـصدد، توقعـت منظمـة "برتلـسمان سـتيفتونج" البحثيـة الألمانيـة ثلاثـة سيناريوهات لعام 2030 في حـال خـروج بريطانيـا مـن مظلـة الاتحـاد الأوروبي. حيـث خلصت دراسـة "برتلـسمان سـتيفتونج" إلى أن الـسيناريو الأفـضل أنـه في حالـة خـروج بريطانيـا مـن الاتحـاد الأوروبي في عـام 2018، سـتتمكن بريطانيـا في أفـضل الأحـوال من الفـوز بوضـع مـشابه لسويـسرا واتفاقيـة تجـارة مـع شركائهـا الـسابقين في الاتحـاد الأوروبي.

أمـا الـسيناريو الأسـوأ، فهـو أن بريطانيـا سـتفقد اتفاقيـات التجـارة الحـرة، حيـث ستبلغ الخسارة في الناتج المحـلي الإجـمالي لكـل فـرد بـين 0.6 % و3% وسـيكلف هـذا السيناريو الأسوأ اقتصاد المملكة المتحدة 224 مليار جنيه إسـترليني حـسب مـا جـاء في الدراسة.

لقد صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في قرار تاريخي ستكون له تداعيات على الاتحاد نفسه وعلى السياسة البريطانية الداخلية، وذلك بعد 43 عامًا من العضوية. حيث جاءت الأخبار لتؤكد أن 51.9% من الناخبين البريطانيين كان مع خروج بريطانيا من الاتحاد، مقابل 48.1% عبروا عن تأييدهم للبقاء فيه، وفق النتائج النهائية التي أعلنتها اللجنة الانتخابية.

وكان للنتائج الأولية انعكاس سلبي على الجنيه الإسترليني – العملة البريطانية التاريخية - الذي تراجع إلى أدنى مستوياته أمام الدولار منذ العام 1985، فيما هوى الجنيه أكثر من 14% أمام العملة اليابانية. وإبان ذلك، تعالت أصوات أخرى تطالب كذلك بخروج آخر حيث دعا الزعيم الهولندي المعارض للهجرة، خيرت فيلدرز، إلى استفتاء على عضوية هولندا في الاتحاد الأوروبي بعد أن صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد المؤلف من 28 دولة.

بينما كانت هناك أصوات أخرى معارضة لهذا الخروج حيث صرح وزير الخارجية الفرنسي السابق جان مارك آيرولت، في تغريدة على موقع تويتر، أن فرنسا تشعر بالأسف لتصويت البريطانيين مع خروج بلدهم من الاتحاد الأوروبي، داعيًا أوروبا إلى "التحرك" من أجل "استعادة ثقة الشعوب". وقال آيرولت في أول رد فعل فرنسي على الاستفتاء البريطاني إن: "أوروبا مستمرة لكن عليها التحرك واستعادة ثقة الشعوب. إنه أمر ملح"، مضيفًا أنه: "حزين من أجل المملكة المتحدة".

كذلك دعا حزب الجبهة الوطنية اليميني في فرنسا إلى إجراء استفتاء على عضوية فرنسا في الاتحاد الأوروبي بعدما صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد. وقال فلوريان فيليبو نائب رئيس الحزب في تغريدة

على تويتر: "حرية الشعوب تفوز دومًا في النهايـة"، ودأب حـزب الجبهـة الوطنيـة عـلى الدعوة لخروج فرنسا من الاتحـاد الأوروبي، وحقـق نتـائج جيـدة في انتخابـات أجريـت أخيرًا.

كما اعتبر وزير الخارجية الألماني، فرانك فالتر شتاينماير، أن تصويت بريطانيا لـصالح الخروج من الاتحـاد يمثـل يومًـا حزينًـا لأوروبـا. ونقلـت وزارة الخارجيـة الألمانيـة عـن شتاينماير عن قوله: "الأنباء الواردة من بريطانيا صادمة.. يبدو أنه يـوم حـزين لأوروبـا وبريطانيا". وأشار إلى أن على الزعماء الأوروبيين أن يعملوا للحفاظ على تماسـك أوروبـا بعد خروج بريطانيا.

كما اعتبر رئـيس وزراء المجـر، فيكتـور أوربـان، أن تأييـد البريطـانيين للخـروج مـن الاتحاد الأوروبي يظهر أن على بروكسل أن تستمع لصوت الشعوب وتقدم حلولًا ملائمـة للقضايا المهمة مثل قضية الهجرة. ذلك أن الشعب البريطاني لم يكن راضيًا عن سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء أزمة الهجرة.

ودعا رئيس الوزراء البلجيكي، شارل ميشيل، إلى اجتماع قادة الاتحاد الأوروبي لإعادة تأكيد التزامهم حيال الاتحاد، بينما اعتبرت رئيسة وزراء النرويج أن التكتل يجب أن يقر أن كثيرًا من المواطنين في بريطانيا والاتحاد غير راضين عن الاتجاه الذي تسلكه القارة.

بدوره، أعلن وزير الخارجية الإيطالي، باولو جنتيلوني، أن تأييد البريطـانيين للخـروج من الاتحاد الأوروبي لا بد وأن يـدفع أوروبـا سريعًـا لإجـراء تغيـيرات لتعزيـز مـستقبل التكتل. ذلك أنه على المـستوى الـسياسي إنهـا لحظـة لا يـسعنا فيهـا أن نقـف مكتـوفي الأيدي. قرار الناخبين البريطانيين لا بد وأن يكون دعوة إلى الـصحوة، مـضيفًا أنـه: "مـن واجبنا أن نكون صرحاء مع المواطنين الأوروبيين والأسـواق. إنهـا لحظـة عـصيبة للغايـة على الاتحاد الأوروبي".

مـن ناحيتـه، اسـتبعد المستـشار النمـساوي، كريـستيان كـيرن، أن يكـون لتـصويت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي "أثر الدومينو" على بـاقي الـدول الأعـضاء، مؤكدًا أن بلاده لن تقدم على مثل هذه الخطوة. وقال كيرن: "لا أخـشى أثـر الـدومينو"، مشيرًا إلى أن "أوروبا ستخسر مكانتها وأهميتها في العالم بسبب خطوة بريطانيا. كما أننا سنشعر بالآثار الاقتصادية طويلة المدى لبعض الوقت".

وأكد رئيس الوزراء الإسباني، ماريانو راخوي، أنه يتعين إصلاح الاتحـاد الأوروبي بعـد تأييد البريطانيين لخروج بلدهم منه على أن ينصب التركيز على النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والاندماج بشكل أكـبر، في حـين وصـف نظـيره الـسويدي، سـتيفان لـوفين، نتيجة الاستفتاء بأنها "نداء للاستيقاظ".

وبالتالي يمكن القول إن بريطانيا قد بدأت بالفعل طريق مغادرة الاتحاد الأوروبي وذلك بعدما أزال البرلمان أول عقبة تشريعية أمام عملية الخروج، بتصويت غالبية النواب على قانون تقدمت به حكومة تيريزا ماي فتح الطريق أمام الحكومة لتفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة في مارس 2017 لبدء مفاوضات الخروج رسميًا مع الاتحاد الأوروبي.

ومع أن القرار أجيز بغالبية 498 صوتًا مقابل 114، إلا أن هذا لا يخفي حجم الخلافات والتخوفات داخل البرلمان. فغالبية أعضاء البرلمان لم تدعم الخروج من أوروبا أصلًا، وسعت خلال الاستفتاء في يونيو / حزيران 2016 لإقناع الناخبين التصويت بالبقاء. وعكست الأجواء في البرلمان حالة الانقسام وسط الطبقة السياسية وصعوبة اللحظة بالنسبة للكثيرين خاصة الذين دعموا المشروع الأوروبي منذ البداية وبينهم النائب في حزب المحافظين كينث كلارك الذي دافع بقوة عن قيم المشروع الأوروبي وما قدمه للعالم خلال الخمسين عامًا الماضية ودور بريطانيا فيه، مستسلمًا بقلب ثقيل لامتثال البرلمان لنتيجة التصويت الشعبي.

وكان على حكومة ماي تقديم قانون آخر أمام البرلمان أكثر تفصيلًا حول ملامح وأهداف واستراتيجيات مفاوضات الخروج، وذلك بعدما

قضت المحكمة الدستورية البريطانية أن البرلمان، وليس الحكومة له سيادة تمرير كل ما له علاقة بمسار الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وقد حضرت ماي تصويت البرلمان وسط وزرائها المتحمسين للخروج من الاتحاد، لكنها بالكاد كانت لحظة انتصار. فقد كان هناك الآلاف من ساعات المفاوضات الشاقة والعشرات من القوانين التي يكون على البرلمان تغييرها، وتعقيدات قانونية وسياسية واقتصادية. وليس من المعروف كيف يؤثر كل ذلك على بريطانيا وأوضاعها الداخلية وعلاقاتها الخارجية.

ذلك أن بريطانيا تحتاج إلى بناء علاقات تجارية بديلة تحل محل السوق الأوروبي الموحد الذي قررت حكومة ماي الخروج منه لأن البقاء داخله يعني استمرار تدفق الهجرة. وفي محاولاتها إيجاد بديل تجاري، سارعت ماي إلى أمريكا للقاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وإلى تركيا للقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

لكن النتائج داخليًا كانت مكلفة بالنسبة لها. فالبرلمان البريطاني أعلن أنه يناقش رسميًا عريضة وقع عليها نحو مليوني شخص تطالب بإلغاء زيارة ترامب إلى بريطانيا أو تخفيض درجتها من زيارة دولة إلى زيارة عادية بسبب قراره منع مواطني سبع دول إسلامية من دخول أمريكا

لدواعٍ أمنية. فيما وجهت المـنظمات الإنـسانية والحقوقيـة البريطانيـة انتقـادات حـادة لرئيسة الوزراء بسبب مساعيها للتقارب مع أردوغـان بـرغم التـدهور الحـاد فى أوضـاع حقوق الإنسان في تركيا.

لكن رئيسة الوزراء البريطانية ماي تسير على حبل مشدود، فهي من ناحية لا تريـد علاقات تحالف مثيرة للجدل، لكنها من ناحية أخـرى تحتـاج إلى إيجـاد بـدائل للـسوق الأوروبي. ومع أنها لا شك تشعر بالارتياح للاقتراب من ترامب أكـثر مـن الـلازم في ضـوء شعبيته الضعيفة بريطانيًا وأوروبيًا، ولا تريد أن تبدو بكونها الحليـف لأمريكـا ترامـب، إلا أنها تريد وعوده لتوقيع اتفاقية تجارة حرة بين البلدين بمجرد خـروج بريطانيـا مـن الاتحاد الأوروبي.

كما تفضل ماي أن تظل بريطانيـا الـشريك الأول لأمريكـا سياسـيًا واسـتراتيجيًا، لكنها تريد أن تبقى على مسافة من واشنطن بسبب التباينات في عدد من القـضايا من بينها العلاقة مع روسيا والاتفاق النووي الإيراني وقضايا المناخ والتجـارة الحـرة. ومع أن تيريزا ماي لديها الكثير من الانتقادات لمشروع الوحدة الأوروبية، لكنهـا لا تريد أن توضع فى سلة واحدة مع ترامب الذي وصف الاتحاد الأوروبي بأنه قـاطرة للطموحات الألمانية. فخلال إعلانها لاستراتيجية الخروج مـن أوروبـا قالـت: "نريـد أن يـنجح الاتحـاد الأوروبي ونريـد لدولـه الرخـاء والازدهـار"، فـيما توقـع ترامـب

أن تقضي الموجة الشعبوية على المشروع الأوروبي كله. بعبارة أخرى، تحتاج بريطانيا إلى دعم إدارة ترامب، لكنها لن تثق فيه 100%. لكن وبرغم الخلافات والاختلافات، هناك مشتركات بين ترامب وماي. فشعار ترامب الأساسي "أمريكا أولًا" الذي شكل حجر الأساس في حملته الانتخابية وأوصله للرئاسة لا يعادله عالميًا إلا "بريطانيا أولًا"، المبدأ الذي قاد بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي لتطبيق سياسات تتواءم مع مصالحها الوطنية فيما يتعلق بالهجرة والقوانين والحدود. لقاءات تيريزا ماي إذن مع الأعضاء الجمهوريين في الكونجرس الأمريكي، ومحادثاتها في واشنطن مع ترامب كانت ربما واحدة من أغرب لقاءات القمة بين مسؤولي الدولتين، بأولوياتهما المتناقضة ورؤيتهما المتضاربة.

ذلك أن ماي توجهت إلى أمريكا وسط تحذيرات بريطانية من أن تقدم تنازلات سياسية أكثر من اللازم مع الرئيس الأمريكي الجديد، ومطالب أن تتحدث معه بصراحة حول مخاوف لندن من خطابه حول الانعزالية، والمهاجرين، والنساء، والأقليات، وحديثه عن «الإسلاموفوبيا». وهذه لغة نادرًا جدًا ما استخدمت في بريطانيا ضد رئيس أمريكي. إلا أنها عادت لتجد عاصفة في انتظارها، ومظاهرات من لندن إلى مانشستر، وعريضة مليونية، وانتقادات حادة بسبب ما اعتبره الكثيرين فشلها الذريع في إدانة

قرار ترامب منع دخول المسلمين من 7 دول شرق أوسطية وفشلها إجمالًا في التعبير عن الاختلافات بين لندن وواشنطن في الكثير من القضايا بالصراحة التي يعبر بها مثلًا قادة فرنسا وألمانيا عن تلك الانتقادات.

وفي ذلك، يقول مالكوم ريفكند وزير الخارجية البريطاني السابق وأحد أبرز وجوه حزب المحافظين الحاكم إن هناك الكثير من البريطانيين متوترين وقلقين جدًا من دونالد ترامب كرئيس لأمريكا... "أنا واحد منهم ولا أتردد في الإفصاح عن هذا". فبريطانيا العظمى لا تريد أن يجبرها الخروج من الاتحاد الأوروبي على الصمت على ما تقوم به أمريكا "مخافة إغضابها".

وفي أول يوم له في البيت الأبيض، أعاد ترامب تمثال رئيس الوزراء البريطاني الراحل ونيستون تشرشل للمكتب البيضاوي بعدما كان الرئيس السابق باراك أوباما وضعه في غرفة أخرى، ليضع تمثال لمارتن لوثر كينج مكانه، وذلك في إشارة إلى تثمين ترامب للعلاقة الخاصة مع لندن، لكن ثقة البريطانيين فيه هشة، وإعجابهم به محدود والكثيرون يتوقعون "طريقًا صعبًا مليئًا بالمطبات في العلاقات عبر الأطلسي بسبب صعوبة التنبؤ بمواقف ترامب وميله للمواجهة. وبقدر ما تحتاج ماي تطمينات ترامب، بقدر ما تدرك أنها لا تستطيع التقرب أكثر من اللازم، فهذا قد يساء فهمه في بروكسل وقد يترتب عليه تشدد أوروبي فى مفاوضات الخروج من الاتحاد.

نظرة على العلاقات

البريطانية - الأوروبية

لقد تميزت العلاقة البريطانية - الأوروبية قبل الاستفتاء البريطاني على مغادرة الاتحاد الأوروبي بحالة يمكن وصفها بـ"عدم الارتياح المتبادل"، القائمة على تاريخٍ طويلٍ من عدم الثقة، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية، وبخاصة مع الدولتين الكبيرتين في الاتحاد؛ ألمانيا وفرنسا. ولم تكن بريطانيا متحمسة يومًا لعملية التكامل والاندماج الأوروبي؛ إذ لم تكن بين الدول الست التي وقعت على اتفاقية روما لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957 (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورج)، بل نأت بنفسها عنها، وتأخر انضمامها إليها حتى عام 1973 بعد أن عارضت فرنسا طلب انتسابها مرتين. كما عرقل الموقف البريطاني استكمال الاندماج الأوروبي في عدة مناسبات، ولطالما اعتبرت بريطانيا نفسها، ولا سيما المحافظين فيها، دولةً أطلسيةً أكثر منها أوروبية، متخذة سياسة اقتصادية وخارجية أكثر قربًا من الولايات المتحدة. لكن ذلك لم يمنعها من التطلع لتحقيق مصالح كبرى سياسية واقتصادية من خلال الانضمام للنادي الأوروبي من ناحية، والاستمرار في تأدية دورها التاريخي في منع هيمنة فرنسية - ألمانية مشتركة على القرار الأوروبي، من ناحية أخرى.

ومنذ التوقيع على اتفاقية ماستريخت المؤسِّسة للاتحاد الأوروبي عام 1992، تعالت في بريطانيا أصواتٌ تتساءل عن مستقبل العلاقة مع الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من الضغوط التي مورست على رؤساء الحكومات البريطانية المتعاقبين خلال العقدين الماضيين لتنظيم استفتاءٍ حول عضوية بريطانيا في الاتحاد، فإن أحدًا لم يرضخ لهذا الطلب. ووقع التحول الجوهري عندما عاد المحافظون إلى الحكم بعد غياب استمر 13 عامًا، إذ طرحت حكومة رئيس الوزراء الجديد حينها، ديفيد كاميرون، في عام 2010 فكرة الاستفتاء المعطَّل، فقد وعد بأن أي اتفاقية أوروبية تعطي سلطات أكبر لبروكسل على حساب الدول الأعضاء يجب أن يتم التصديق عليها من خلال التصويت أو استفتاء شعبي. ومع بداية عام 2013، ذهب كاميرون خطوة أبعد عندما أعلن عزم حكومته إجراء استفتاء على البقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وعندما وعد كاميرون بإجراء استفتاء حول عضوية بلاده في الاتحاد الأوروبي، بدا واثقًا من قدرة حكومته على إقناع البريطانيين باختيار البقاء، إلا أن جملة عوامل تفاعلت خلال السنوات الأخيرة وأدت إلى نتائج مغايرة. فقضية الهجرة واللجوء واستئثار قوة العمل القادمة من دول أوروبا الشرقية الأعضاء بفرص عمل البريطانيين، فضلًا عن صعود قوى

اليمين، كلها أدت دورًا رئيسًا في دفع جزءٍ كبيرٍ من البريطانيين إلى التصويت لمصلحة العزلة والانكفاء.

وقد مثلت نتائج الاستفتاء صدمةً بالنسبة إلى الكثيرين، وبدأت تداعيات الخروج تتفاعل على المستوى الاقتصادي فور صدور النتائج؛ إذ فقدت العملة البريطانية أكثر من 10% من قيمتها خلال يوم واحد، بينما شهدت أسواق الأسهم والسندات والبورصات الأوروبية، خاصة بورصة لندن، حالة من الفوضى بعد إعلان نتائج الاستفتاء.

وتراوحت التوقعات بين احتمال حصول هجرة واسعة لرؤوس الأموال وعزوف عن الاستثمار في قطاع العقارات والخدمات المزدهر في لندن، واحتمال انتقال العاصمة المالية للاتحاد الأوروبي من لندن إلى باريس أو إلى فرانكفورت، حيث مقر البنك المركزي الأوروبي، فضلًا عن مسارعة وكالات التصنيف العالمية إلى إعادة النظر في التصنيف الائتماني السيادي لبريطانيا. ويمكن توقع التأثير السلبي المحتمل في الاقتصاد البريطاني نتيجة قرار الخروج أكثر إذا عرفنا أن الاتحاد الأوروبي يعد شريك بريطانيا التجاري الأول؛ إذ بلغت صادرات المملكة المتحدة إليه في عام 2015 ما نسبته 44 في المئة من إجمالي صادراتها، علمًا أن الميزان

التجاري بين الطرفين يميل لمصلحة الاتحاد الأوروبي، ولا يبدو أن ثمة مصلحة له بالتنـازل عن ذلك حتى بعد الانفصال.

ومن المتوقع أيـضًا أن تكـون هنـاك تـداعيات كبـيرة متعلقـة بحُريـة تنقـل الرعايـا البريطانيين داخل الاتحاد الأوروبي، إذ يوجد نحو 1.26 مليون بريطاني يعيـشون في دول أوروبية بينها إسبانيا (381 ألف) وأيرلندا (253 ألف) وفرنسا (172 ألف) وألمانيا (96.9 ألـف) وإيطاليـا (72.23 ألـف). كـما كانـت عـضوية الاتحـاد الأوروبي تمكـن المـواطن البريطاني من التنقل بحرية والعمل داخـل دول الاتحـاد الأوروبي مـن دون الحاجـة إلى تصريحٍ خاص، أما الآن فسوف يحتاج إلى تأشيرة دخولٍ لزيارتها، بالإضافة إلى تكبد أعباء مالية إضافية للسفر. وفضلًا عن ذلك، هناك شكوك وتساؤلات حول مصير عددٍ كبيرٍ من الموظفين البريطانيين الـذين يعملـون في مؤسـسات أوروبيـة، وعـلى وجـه الخـصوص في بروكسل.

كما قد يقود خروج بريطانيا إلى تعقيد العلاقة مع جيرانها، فربما تقوم إسبانيا بـإغلاق حدودها مع جبل طارق الـذي تبلـغ مـساحته 6 كيلـومترات، والملتـصق بـإقليم الأنـدلس حيث يعيش 33 ألف بريطاني. وفي الـشمال، يمكـن أن يـؤدي ذلـك إلى إقامـة حـدود بـين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا؛ ما يؤثر في حركة الأفراد. وقد بـدأت الـشكوك تتنـامى

حول مستقبل المملكة المتحدة وقدرتها على البقاء دولة موحدة بعد أن تعالت أصوات تطالب بإعادة طرح مسألة استقلال إسكتلندا؛ إذ يسعى دعاة استقلالها إلى بقائها عضوًا في الاتحاد الأوروبي. وقد جاء التوجه هذا عبر رئيسة وزراء إسكتلندا نيكولا سترجن التي رأت أن تنظيم استفتاء جديد حول استقلال إسكتلندا بات مرجحًا جدًا؛ لأنها لا تريد أن يصبح الإسكتلنديون خارج الاتحاد الأوروبي رغمًا عنهم بوصف أكثريتهم صوتت لمصلحة البقاء فيه.

هذه التداعيات سوف تدفع بريطانيا للبحث عن بدائل لممارسة تأثيرها في الساحة الدولية، ولا سيما في حلف شمال الأطلسي والدول الصناعية السبع الكبرى، وبخاصة بعد أن خرجت روسيا منها.

أما تداعيات خروج بريطانيا على مستوى الاتحاد الأوروبي، فيُرجح أن تكون كبيرة أيضًا على الرغم من محاولات احتوائها، فمع خروجها سيفقد الاتحاد الأوروبي 12.5 في المئة من سكانه وقرابة 15 في المئة من قوة اقتصاده، كما أنه سيستغني عن قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي. أما فيما يتعلق بعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، فإن خروج بريطانيا سوف يستدعي إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد؛ إذ إن خروجها سوف يؤدي إلى فقدان 29 من الأصوات

في مجلس الوزراء الأوروبي وكذلك 73 مقعدًا في البرلمان الأوروبي (8.5 في المئة من الوزن النسبي للتصويت)؛ ما يتطلب إعادة تحديد الحد الأدنى للأغلبية المؤهلة، الأمر الذي سيؤدي حتمًا إلى تغيّرٍ في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى التي تمتلك تمثيلًا أكبر في مؤسسات الاتحاد في عملية صنع القرار الأوروبي (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا).

كما أن غياب بريطانيا كدولةٍ غير عضو في منطقة اليورو سيغيّر من طبيعة العلاقة بين أعضاء منطقة اليورو (19 دولة) والدول الأوروبية غير الأعضاء في منطقة اليورو (8 دول) لمصلحة التركيز أكثر على منطقة اليورو بوصفها محركًا لمزيد من الاندماج الأوروبي في المستقبل.

ومن الناحية الاستراتيجية، سيؤدي خروج بريطانيا إلى زيادة الضغوط على المحور الألماني - الفرنسي لزيادة إنفاقهما العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية. كما تتنامى الخشية الأوروبية من انتشار عدوى الاستفتاءات في أوروبا بما يدفع الأحزاب اليمينية إلى المطالبة بأن تحذو حذو بريطانيا، وبخاصة في الدول التي تعاني أزمات اقتصادية (اليونان، إسبانيا، المجر، إيطاليا). إنّ هذا الأمر سيهدد عملية التكامل برمتها ويفاقم من حدة الشكوك حول قدرة الاتحاد على الصمود.

وبعد قرار بريطانيا مغادرة الاتحاد الأوروبي، يمكن الحديث عن سيناريوهات محتملة لتحديد العلاقة بين الطرفين، ويمكن التوصل إليها لتنظيم عملية خروج بريطانيا. يتمثل السيناريو الأول فيما يعرف بالخيار النرويجي؛ بمعنى أن تغادر بريطانيا النادي الأوروبي مع بقائها في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ ما يمنحها حق الانضمام إلى السوق الأوروبية الموحدة، ولكن مع تحريرها من قواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بالسياسات الزراعية ومسائل العدالة والشؤون الداخلية وغيرها.

السيناريو الثاني يتمثل بالنموذج السويسري؛ فسويسرا ليست عضوًا في الاتحاد الأوروبي، ولكنها تتفاوض معه على اتفاقيات تجارية على أساس قطاعي، أي أن تحظى بحق الدخول المباشر إلى السوق الأوروبية الموحدة من خلال اتفاقيات ثنائية متنوعة. لكنّ هذا السيناريو يعني أن تضطر بريطانيا إلى إعادة التفاوض على اتفاقيات ثنائية متعددة مع الاتحاد الأوروبي على غرار سويسرا التي فاوضت الاتحاد على مدى تسع سنوات لتوقيع 120 اتفاقية تضمن لها الدخول إلى سوق الاتحاد الأوروبي وتشارك بشكل كامل في السوق الموحدة مقابل تطبيق داخلي لقواعد الاتحاد الأوروبي.

السيناريو الثالث، وهو الأقل ترجيحًا، هـو النمـوذج الـتركي، بحيـث تـبرم بريطانيـا اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي من دون السماح لمواطنيها التنقّل بحرية داخـل الاتحاد الأوروبي.

لقد وضع قـرار بريطانيـا الخـروج مـن الاتحـاد الأوروبي مـستقبل نمـوذج الانـدماج الدولي موضع تساؤل كبير، إذ كان الاتحاد يوصف حتى وقت قريب بالأكثر نجاحًا. كـما وضع صنّاع القرار والمؤسسات الأوروبية أمام واقع جديد يتطلب إعادة النظر في أسباب تراجع الحماس لفكرة الاندماج الأوروبية والعودة للاحتماء بالدولة الوطنية التـي يبـدو أن البعض بالغ في توقّع قدرة أوروبا على تجاوزها والانتقال نحو هويـة أوروبيـة فـوق-وطنية تمثل مدخلًا للتغلب على كثيرٍ من التحديات والصراعات التي واجهتها على مدى قرون. سوف تواجه بريطانيا في المستقبل مشكلة تعريف هويتها مـن جديـد؛ فليـست العودة لهوية بريطانيا ما قبل الانضمام للاتحاد الأوروبي ممكنة، ولا سـيما مـع الأسـئلة التي تثيرها إسكتلندا وأيرلندا الشمالية، وإذا لم تنجح في إعادة صوغ هويتها، فقد تجـد نفسها في مواجهة تهديدات فعلية لكيانها كمملكة متحدة. كما أنّ الانقسام بين العمال والمحافظين قد لا يبقى الانقسام السياسي الوحيد، إذ أظهر الاسـتفتاء وجـود انقـسامات على أسس جديدة، ليس الاستقطاب الجيلي أقلها أهمية.

رؤية الاقتصاديين للخروج البريطاني

وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، فالتصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيتسبب في تراجع الاقتصاد البريطاني بنسبة 5 بالمئة بحلول 2019، مقارنة بالتصويت لصالح البقاء داخل الاتحاد. وقال الصندوق في تقريره على المدى القصير، قد تكون الشكوك الناتجة عن المرور بعملية الخروج المعقدة وغير المختبرة مضرة للاستثمار والاستهلاك وسوق العمل في بريطانيا.

ووفقًا لبحث أجرته مجموعة عمل كونفيدرالية الصناعة البريطانية "سي بي إي"، فتصويت بريطانيا لصالح ترك الاتحاد الأوروبي قد يكلف الاقتصاد 100 مليار جنيه (137 مليار دولار أمريكي) وفقدان 950 ألف فرصة عمل بحلول عام 2020. وفي افتتاحية مكتوبة لصحيفة الجارديان المنشورة يوم الإثنين، قال الملياردير جورج سوروس إن مغادرة بريطانيا للاتحاد البريطاني سيكون له عواقب كارثية على الاقتصاد الأوروبي.

واستخدم سوروس بيانات من بنك إنجلترا ومعهد الدراسات المالية وصندوق النقد الدولي قدرت بأن العواقب الاقتصادية طويلة المدى لخروج بريطانيا ستقلل دخل الأسرة السنوي من 3 آلاف إلى 5 آلاف جنيه أسترليني (حوالي 4110 إلى 6850 دولار أمريكي).

ويقول محللون وخبراء اقتصاديون إن خروج بريطانيا سيؤثر على الاقتصاد بثلاث طرق رئيسية، تتمثل الأولى في انخفاض قيمة الإسترليني. فخلال الربع السنوي الأخير من عام 2015، قفز عجز الحساب الجاري إلى 7 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي وهي أكبر نسبة منذ بدء التسجيل في عام 1955. وتعتمد بريطانيا على تدفقات كبيرة لرأس المال الأجنبي. إلا أنه إذا تغير المستثمرون الذين يقدمون هذه التدفقات من بريطانيا سيتراجع الطلب على الإسترليني وستنخفض قيمة الجنيه.

وتوقع سوروس انخفاض قيمة الجنيه بما لا يقل عن 15 بالمئة وربما أكثر من 20 بالمئة لينخفض بنسبة من 25 إلى 30 بالمئة مقارنة بالنسبة قبل الاستفتاء وهي من 1.50 إلى 1.60 دولار أمريكي.

وقالت وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد أند بورز" إن التصنيف الائتماني البريطاني الممتاز (إي إي إي) لم يعد يمكن الحفاظ عليه بعد أن قرر الناخبون الخروج من الاتحاد الأوروبي، وجردت وكالتي "فيتش" و"موديز" للتصنيف الائتماني بريطانيا بالفعل من تصنيفها (إي إي إي) قبل فترة طويلة من بدء حملة الاستفتاء.

وفي الوقت ذاته، من المحتمل أن توقف أو تؤجل الشركات استثماراتها في البلاد حيث سيفرض خروج بريطانيا من الاتحاد شكوكًا ضخمة على الاقتصاد البريطاني. وسيكون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، من منظور طويل الأجل، أثر سلبي على النمو الاقتصادي للبلاد حيث سيؤدي إلى انخفاض التجارة والاستثمار وكذا تدفق السياح من أوروبا.

ويقول العديد من الخبراء الاقتصاديين إن انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي سيسبب المشكلات لبقية أوروبا. ويعتقد معهد بيترسون للدراسات الاقتصادية الدولية وهو مركز بحثي مقره واشنطن أن خروج بريطانيا سيكون حجر عثرة في طريق النمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي.

وفي مقال حديث بعنوان "سنسقط إذا كنا منقسمين: التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي سيضعف كلًا من بريطانيا وأوروبا"، قالت مجلة "إيكونوميست" إن التصويت بالخروج سيكون خطيرًا وسيضر بالسياسة والاقتصاد فى بريطانيا، كما أن خسارة أحد أكبر أعضاء الاتحاد سيتسبب في جرح عميق في بقية أوروبا.

وقد حذر صندوق النقد الدولي وبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا من أن خروج بريطانيا سيكون له أصداء على الاقتصاد

العالمي الذي يتعافى ببطء من أزمة اقتصادية عالمية. وذكرت وكالة أنباء "أسوشيتد برس" في تقرير لها أن خروج بريطانيا سيكون نقطة تحول وربما يكون كرة ثلج ويؤدي لحدوث مشكلات أكبر وأكثر شرًا.

وقال التقرير: "من المعقول الافتراض بأن التصويت بالخروج سيتسبب في حدوث تقلبات في السوق المالية العالمية على المدى القصير، مع بيع المستثمرين الأصول الأكثر عرضة للخطورة مثل الأسهم وسيسعون للأمان بشراء السندات الحكومية"، مضيفًا أن الجنيه تراجعت قيمته بالفعل مقابل العملات ومن المحتمل أن تنخفض أكثر. وربما يرتفع الذهب، الذي يعتبره البعض ملاذًا في الأوقات الصعبة.

وربما تحاول البنوك المركزية تحقيق الاستقرار بطلب قروض أكثر للبنوك أو بطرق أخرى لجعل الائتمان أكثر وفرة بسرعة. وقد تساعد تقلبات السوق في إقناع بنك الاحتياطي الفيدرالي بتأجيل زيادة سعر الفائدة المحتمل هذا العام وأصبح الآن محل شك، بحسب التقرير.

ولن يكون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوى تأثير محدود على السوق المالية الصينية بسبب تعرض الأصول المالية الصينية المحدود

لمخاطر خارجية رغم الاضطرابات الفورية التي حدثت في أعقاب إعلان نتائج الاستفتاء.

ويقول مراقبو السوق إنه على المدى القصير يحتمل أن تتسبب الزيادة في مشاعر تفادي المخاطر بالعالم في تراجع البورصة الصينية وزيادة ضغوط انخفاض قيمة اليوان حيث يختار المستثمرون شراء أصول مسعرة بالدولار. إلا أن الصين ما زال عليها دعم نفسها تجنبًا للانهيار على المدى الطويل الناتج عن خروج بريطانيا نظرًا لأن البلدين تربطهما علاقات وثيقة في مجالي التجارة والمالية.

وحيث إن بريطانيا اختارت الخروج من الاتحاد الأوروبي، ستكون السوق البريطانية أكثر انفتاحًا وتحررًا أمام الصين. ولكن في الوقت ذاته، خسارة بريطانيا كبوابة للاتحاد الأوروبي سيعمل على مواجهة الصين لمستوى أعلى من الحمائية التجارية عند التعامل مع الاتحاد، وذلك حسبما قال تسوي هونغ جيان الزميل الباحث البارز في الدراسات الأوروبية بالمعهد الصيني للدراسات الدولية.

وعلاوة على ذلك، قد يؤثر خروج بريطانيا على عملية تدويل اليوان الصيني، حيث أسهمت بريطانيا لدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة في

المساعي الصينية لتدويل عملتها. كما سيؤثر خروج بريطانيا مـن الاتحـاد الأوروبي عـلى وضع لندن كمركز مالي عالمي، وربما يتسبب ذلك في تقليل سرعة تدويل اليوان.

سيناريوهات مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا

هنـاك خمـسة سـيناريوهات أساسـية قـدمتها المفوضـية الأوروبيـة حـول مـستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا منه، داعية قادة الاتحاد والبرلمـان الأوروبي لاتخـاذ قرار بشأن كيفية تطور التكتل بحلول عام 2025. وفيما يـلي سـيناريوهات خمـسة تـم طرحها:

أولًا: سيناريو الاستمرار:

في هذا السيناريو، يظل الاتحـاد الأوروبي في مـساره الحـالي مـع التركيـز عـلى تنفيـذ وتحديث أجندته الإصلاحية الحالية ومعالجـة مـشكلات جديـدة لـدى ظهورهـا. ويـتم الحفاظ على وحدة التكتل حتـى وإن حالـت خلافـات كبـيرة بـين الـدول الأعـضاء دون التعاون في مجالات معينة.

ثانيًا: سيناريو استمرار السوق الموحدة:

يتم إلغاء المركزية في الاتحاد الأوروبي وجعل السوق الموحدة القوة الملزمة الوحيـدة للتكتل. ويتم التخلص من لوائح الاتحاد الأوروبي تدريجيًا في معظم المجالات الـسياسية ولا يكون هناك تعاون في مجالات الهجرة والأمن والدفاع، وتصبح للـدول مـساحة أكـبر من الحرية في اتخاذ القرارات، مع قدرة أقل على العمل الجماعي.

ثالثًا: سيناريو العمل الكثيف:

هذا السيناريو يضع مسؤولية توثيـق التعـاون عـلى كاهـل مجموعـات مـن الـدول داخل التكتل تختار تعميق شراكاتها في مجالات معينة. وبيـنما يـسمح هـذا الـسيناريو بمستويات مختلفة من التعـاون ويحـافظ عـلى وحـدة الاتحـاد، فإنـه مـواطني الاتحـاد الأوروبي يمكنهم البدء في الحصول على حقوق مختلفة بناء على ما إذا كان بلدهم جزءًا من «تحالفات الراغبين».

رابعًا: سيناريو تقليل الكفاءة:

تتخذ دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 قرارًا بشأن عدد من المجالات التي تحتل الأولوية حيث يمكن أن تعمق التعـاون وتمـنح صـلاحيات تنفيذيـة أوسـع للاتحـاد الأوروبي. وفي مجالات أخرى، يصبح دور الاتحاد الأوروبي محدودًا. وبينما سيساعد هذا الخيار الاتحاد الأوروبي في الوفاء بتوقعات معينة، قد يكون من الـصعب إجـماع الـدول الأعـضاء عـلى المجالات التي ينبغي أن تحظى بالأولوية.

خامسًا: سيناريو التعاون المكثف:

هذا السيناريو يضع تصورًا لتكامل متسارع بين الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي ومن ثم يكتسب التكتل مزيدًا من القوة في عملية صنع القرار وتبادل الموارد على مستوى التكتل بما في ذلك تكوين اتحاد دفاعي. ومن شأن هذا الترتيب أن يسمح بآلية أسرع وأكثر فعالية لصنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي، لكن ذلك قد لا يروق لمواطني الاتحاد الأوروبي الذين يفضلون أن تظل السلطة في أيدي سلطاتهم الوطنية.

لقد أكد البريطانيون أن الاتحاد أصبح أكثر تدخلًا وتقييدًا لحياة الأوروبيين مما كان متوقعًا، أو بمعنى آخر أصبح عبئًا كبيرًا عليهم، ما يستوجب إعادة التفاوض حول شروطه، هذا ما قاله رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون مرارًا وتكرارًا في تبريره لرغبة بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي. كما كان كاميرون يريد استعادة بعض السلطات التي تخلت عنها بريطانيا للاتحاد الأوروبي، من ذلك تحديد ساعات العمل، والاتفاقيات المتعلقة بالجوانب الأمنية وتبادل المجرمين.

ومن ضمن الأسباب التي تدفع بريطانيا نحو هذا القرار، هو تخوفها من سيطرة دول منطقة اليورو الـ 17 على مجريات اتخاذ القرار في

الاتحاد الأوروبي، إذ يعاني الاتحاد الأوروبي ضعفًا في التنافسية حتى قبل أزمة قروض منطقة اليورو التي شلت الاقتصاد الأوروبي، إذ يؤكد الخبراء على أن الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه أصبح محور اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضًا من قبل أعضائه في البداية، ثم يتم عرضها بعد اتفاق الأعضاء في منطقة اليورو على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، وتتوقع بريطانيا أن نمو الاقتصاد الأوروبي من خلال الاتحاد قد توقف تقريبًا في مقابل نمو اقتصادات صاعدة مثل الصين والهند.

سبب رئيس آخر هو الهجرة، تلك المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع البريطاني، إذ إنها السبب الرئيسي للانقسام بين الأشخاص المولودين في المملكة المتحدة وبين المهاجرين، وترى بريطانيا أن قوانين الاتحاد الأوروبي هي السبب في تدفق المهاجرين إليها، هؤلاء الذي أثروا على مستوى المعيشة والنسيج الاجتماعي، وتشير الأرقام الصادرة عن لندن سكوول أوف إيكونوميكس أن عدد المهاجرين غير الشرعيين يناهز 863 ألف مهاجر في المملكة المتحدة، وهم يشكلون عبئًا ماديًّا على الخدمات العامة كالتعليم والصحة تبلغ قيمته 3,67 مليارات جنيه إسترليني سنويًّا. وقد طالبت بريطانيا بوضع آلية للتحكم في حركة المهاجرين

الوافدين إلى المملكة المتحدة من بلدان أوروبا والسيطرة على الحدود الإنجليزية، إلا أن مطالبها لم تنفذ.

ولا شك أن الاقتصاد البريطاني قد يتعرض لخسائر متعددة عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إذ إنه سيسجل نموًا بوتيرة بطيئة في أعقاب فقدانه المزايا التجارية مع الشركاء الأوروبيين، هذا ما أكدته دراسة خاصة كشفت أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكلفها خسائر تقدر بنحو 224 مليار جنيه إسترليني.

كما سيخسر البريطانيون خاصة في الشركات الكبرى التابعة للاتحاد الأوروبي فرص عمل قدرت بالملايين، وكما ذكرت صحيفة "الإندبندنت" البريطانية، فالقطاعات التي ستكون الأكثر تضررًا في بريطانيا من فقدان الصلة مع السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي هي المواد الكيميائية والخدمات المالية والسيارات والهندسة الميكانيكية. فعلي سبيل المثال، سيواجه منتجو السيارات الكثير من المشكلات؛ لأن الاستثمارات الأجنبية تعتمد على افتراض أن بريطانيا جزء من السوق الأوروبية الموحدة.

وعلى الجانب العسكري، يقول الخبراء إن بريطانيا سوف تخسر تأثيرها العسكري والدولي إذا نُظر لها على أنها حليف عسكري أساسي

عقب خروج الأخيرة من الاتحاد الأوروبي. وسياسيًا، كما يقول المعارضون البريطانيون للخروج من الاتحاد الأوروبي، إن واشنطن الحليف المهم ستحرص على استمرار الشراكة مع الاتحاد في مواجهة قضايا سياسية كبيرة كقضية الشرق الأوسط، بينما سينعدم تقريبًا دور البريطانيين فيها في حال خروجهم من الاتحاد.

وعلى الجانب الآخر، تؤكد صحيفة "الدايلي تلجراف" البريطانية أن الأضرار ستمتد لتؤثر على الاتحاد الأوروبي كذلك؛ لأن المملكة المتحدة هي أكبر شريك تجاري لمنطقة اليورو، ومعروف أنها تشكِّل 4% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بأسرها. وفي هذا الجانب، يذكر رئيس منظمة "برتلسمان ستيفتونج" دي جيوس إن "خروج بريطانيا سيكون لعبة خاسرة للجميع في أوروبا من منظور اقتصادي واحد، وخاصة بالنسبة للمملكة المتحدة، ولكن بغض النظر عن العواقب الاقتصادية، سيكون بمثابة انتكاسة مريرة وخاصة بالنسبة للتكامل الأوروبي، وكذلك دور أوروبا في العالم، حيث إن تحديد المسار لخروج المملكة المتحدة في انتخابات عامة من شأنه أن يضعف الاتحاد الأوروبي".

وعلى سبيل المثال، توضح دراسة منظمة "برتلسمان ستيفتونج" البحثية الألمانية أن "الاقتصاد الألماني سوف يتكبد خسائر تتراوح قيمتها

من 6.2 مليار إسترليني و41 مليار إسترليني إذا ما خرجت بريطانيا بالفعل مـن تحـت عباءة الاتحاد الأوروبي، لكن أيرلندا ولوكسمبورج وبلجيكا ومالطا وقبرص سـوف تواجـه كلها خسائر تزيد على المتوسط".

ماذا بعد الخروج..؟

تحت شـعارات: اسـتعادة الـسيادة، الاسـتقلال، وتحريـر بريطانيـا مـن بيروقراطيـة بروكسل وتشريعاتها، اختارت بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي BREXIT بعد أكثر من 40 عامًا من انضمامها إليه. وقد أكد وزير الخزانة الأمريكي السابق لاري سـامرز أن هذه الخطوة هي أكبر ضربة تتلقّاها القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية، واعتبر أن اليـورو هـو المتـضرّر الأكـبر، في حـين رأى رئـيس الاحتيـاطي الأمـريكي الـسابق أن BREXIT جاء في أسوأ فترة زمنية، حيث إن البنوك المركزية تقف عاجزة إزاء البلبلة في الأسواق المالية التي شهدت اضطرابات وتقلّبات قوية...

ومن دون أدنى شك، إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كـان مفاجـأة للأسـواق المالية الدولية، ولأسواق العملات في فترة كانت تشهد تحسّن الاقتصاد، ولا سيما تحسّن اليورو مقابل الدولار. كان خروجها صدمة، على اعتبار أن الأسواق كانت ترشّـح بقاءهـا في الاتحاد الأوروبي.

وقد كان للبريطانيين عدة أسباب كما سبقت الإشارة دفعتهم إلى ذلك، أبرزها أن 60 في المئة من التشريعات القانونية في لندن تأتي من بروكسل، وبريطانيـا تـدفع مقابـل ذلـك نحـو 18 مليـار جنيـه إسـترليني، يعتـبر

البريطانيون أنهم أحقّ بها. يضاف إلى ذلك قضية المهاجرين الذين ينافسون العمالة البريطانية، ففي بريطانيا اليوم أكثر من 330 ألف مهاجر منهم 180 ألف من أوروبا الشرقية.

وقد يأتي انكماش اقتصادي في بريطانيا يؤدي إلى تراجع في معدّلات النمو (نتيجة الأجواء الضبابية بالنسبة إلى المستقبل)، ويؤثر سلبًا في الحركة الاستثمارية وأسعار العقارات واستهلاك المواطنين، وكذلك في ما خص صادرات بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي والتي تمثل 45 في المئة من إجمالي صادراتها. إضافة إلى هبوط في قيمة الجنيه الإسترليني الذي تراجع بأكثر من 13 في المئة مقابل الدولار، ما يجعل سياحة البريطانيين إلى الخارج مرتفعة الكلفة.

هذا إلى جانب تأزّم في وضع المالية العامة والحساب الجاري، الذي يسجِّل عجزًا يفوق الـ10 في المئة من الناتج المحلي. وتزايد في نسبة البطالة من 5 في المئة حاليًا إلى 6 في المئة وفق صندوق النقد الدولي، وارتفاع في نسبة التضخم من 2 في المئة إلى 5 في المئة نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

وقد اضطر المصرف المركزي البريطاني عقب الـBREXIT إلى اتخاذ إجراءات على صعيد خفض معدلات الفوائد لتنشيط الحركة الاقتصادية، كما اضطرت الحكومة البريطانية إلى خفض معدلات الضرائب على الشركات لإبقائها في بريطانيا.

هذا إلى جانب احتمال خسارة لندن لمركزها كثاني مركز مالي عالمي بعد نيويورك، وهي تسيطر على أربعين في المئة من سوق العملات، أي حوالى 2100 مليار دولار يوميًا، وعلى 45 في المئة من سوق التداول باليورو. كما يخشى في هذا المجال من انتقال الشركات والمصارف إلى مدن أقرب من الاتحاد مثل فرانكفورت، وباريس، وبروكسل. كما أن خروج بريطانيا من الاتحاد يعني خسارتها لامتيازاتها معه على صعيد الاتفاقات التجارية وحرّية حركة السلع والأموال والأشخاص، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية.

وسوف يصل الضرر إلى الاتحاد الأوروبي على صعيدين:

أولًا: على الصعيد السياسي:

يُخشى أن يؤدي الخروج إلى زعزعة هيكل الاتحاد الأوروبي، إذ تبرز مخاوف من احتمال خروج دول أخرى مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان. كما

أن هذا الخروج سوف يعـزّز النزعـات الـسيادية والاسـتقلالية في دول الاتحـاد (فرنـسا، وبلجيكا مثلًا)، وقد يعزّز المواقف العنصرية والسيادية خارج أوروبا أيضًا (حالـة رئـيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب).

ثانيًا: على الصعيد الاقتصادي:

يشكّل الاقتصاد البريطاني 15 في المئة من اقتصاد الاتحاد، ويعتـبر ثـاني أكـبر اقتـصاد بعد ألمانيا والخامس عالميًـا. وقـد يـؤدي الخـروج إلى هبـوط قيمـة اليـورو وإلى تراجـع الحركة الاستثمارية في الاتحاد وإلى تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث تقلّبات في الأسـواق المالية.

ومن المرتقب أن يؤدي الـ Brexit إلى تراجع النمو العالمي بنسبة ترواح بين النصف والواحد في المئة، وفق صندوق النقد الدولي.

أما فيما يخص العالم العربي ككل لـ Brexit، سوف تكون محدودة جـدًا، فعـلى سـبيل المثال، التبادل التجاري بين لبنان وبريطانيا لا يتخطـى الــ620 مليـون دولار سـنويًا، منهـا 580 مليون دولار للاستيراد و40 مليون دولار للتصدير، وتحويلات اللبنانيين مـن بريطانيـا أقل من 3 في المئة من إجمالي تحويلاتهم. لكن يوجد في المقابل استثمارات مهمـة للقطـاع

الخاص في بريطانيا تقدَّر بمئات الملايين من الجنيه الإسترليني، منها استثمارات مصرفية وعقارات ومطاعم ومؤسسات تجارية.

وكخلاصة، إن إيجابيات الـBrexit بالنسبة إلى لبنان تفوق سلبياته، ويمكن اختصارها بالآتي:

- هبوط اليورو يخفّف من فاتورة الاستيراد من منطقة اليورو التي تبلغ حوالى 6 مليارات دولار، ما ينعكس إيجابًا على الميزان التجاري وعلى ميزان المدفوعات ويساهم في تخفيف معدلات التضخّم.

- هبوط أسعار النفط عالميًا ينعكس إيجابًا على المالية العامة، نتيجة خفض التحويلات لمؤسسة كهرباء لبنان، وكذلك على ميزان التجارة والمدفوعات نتيجة تقلُّص فاتورة الاستيراد.

- ارتفاع أسعار الذهب ينعكس إيجابًا، إذ يزيد من قيمة مخزون الذهب في مصرف لبنان، ما يعزّز الثقة باستقرار النقد الوطني ويدعمه.

أما على المدى البعيد، فالأمور ستختلف، فبريطانيا تسعى لتكون نموذجًا أوروبيًا عن هونج كونج اقتصاديًا وماليًا ومصرفيًا وقانونيًا. فهونج كونج تُعتبر مركزًا رائدًا للاقتصاد العالمي ومركزًا ماليًا للمصارف

والمؤسـسات العالمية، بالإضافة إلى كونها مركزًا خدماتيًا للـشركات وكبـار المـستثمرين في العالم، وهي تتمتع باستقلالية إدارية ومالية، عـلى الـرغم مـن ربطهـا بدولـة الـصين في العام 1997.

وقـد أعلنـت وكالـة فيـتش للتـصنيفات الائتمانيّـة أن تـصويت بريطانيـا لمـصلحة الخروج من الاتّحاد الأوروبي قد يـؤثر عـلى دول الـشرق الأوسـط وأفريقيـا، مـن خـلال الأسواق والتجارة والمساعدات، وإن كانت أي آثار فورية تبدو "محدودة".

وقالت فيتش في بيان: "آثار الأمد القصير قد تـأتي مـن خـلال اضـطراب الـسوق، في حين قد يؤثر تبـاطؤ النمـو البريطـاني والأوروبي سـلبًا عـلى اقتـصادات الـشرق الأوسـط وأفريقيا، في وقت تُعاني فيه بالفعل من ضغوط شديدة"، مشيرةً إلى أن 10 دول من بين 29 دولة مصنفة في المنطقة قد أعطيت نظرة مستقبليّة مستقرة.

وأوضحت الوكالة أن أبرز الآثار الفورية المترتبة على الانـسحاب البريطـاني يظهـر في زيادة عزوف المستثمرين عن المخاطرة، في حين يتوقف التأثير على مـدى الانـدماج مـع النظام المالي العالمي.

وقد أثارت نتائج الاستفتاء حالةً من الذعر في الأوساط المالية والـسياسية الأوروبيـة والعالمية، كما مثلت تحـديًا لعمليـة التكامـل والانـدماج الأوروبي، وهـدّدت بتـداعياتٍ سياسية واقتصادية ومالية كبيرة على بريطانيا، وعلى الاتحاد الأوروبي الذي فقد عـضوية دولة أساسية فيه. وطُرحت أسـئلةٌ حـول شـكل العلاقـة المـستقبلية التـي سـترب ط ثـاني اقتصاد في القارة الأوروبية وخامس اقتصاد في العالم بالاتحاد الأوروبي، وتأثير خروجـه في مستقبل الاتحاد وقدرته على الاستمرار، بعد أن أخذت أصواتٌ تتعـالى في دول أوروبيـة أخرى تطالب بالاستفتاء مثل البريطانيين.

مستقبل الاندماج الأوروبي
في ضوء خروج بريطانيا

أكد دوجلاس ويبر "Douglas Webber" أن التفكك الأوروبي يعني الانخفاض في عدد أعضاء الاتحاد، أو في حجم السياسات المشتركة التي يستطيع الاتحاد تبنيها وتنفيذها، أو في قدرة أجهزته على اتخاذ وتنفيذ قرارات، حتي وإن كانت ضد إرادة الدول الأعضاء، وفق الصلاحيات المخولة لها من قبل الاتفاقيات.

وبناء على هذا التعريف، فقد شهد الاتحاد بالفعل مستوي من التفكك، ولكن يزال التساؤل المطروح حول إذا ما كان ذلك سيدفع إلى مزيد من التفكك، وانهيار الاتحاد، أم لا. وقد اختلفت النظريات حول الشروط التي قد تؤدي لتفكك الاتحاد الأوروبي، وستكتفي الدراسة في هذا الصدد بعرض ما قام به Webber من حصر لهذه الشروط. فوفقًا للنظرية عبر القومية الكلاسيكية (Classical Inter-governmentalism)، يعد العامل الأهم غياب التعاون بين ألمانيا وفرنسا. أما النظرية المؤسسية في العلاقات الدولية (IR Institutionalism) (روبرت كوهين)، فتري أن غياب المصالح المشتركة قد يعد العامل الحاسم. أما النظرية الوظيفية الجديدة (neo-functionalism)، فأقرت بإمكانية حدوث ارتداد في الاندماج Spill Back، مثلما حدث بالفعل مع خروج المملكة المتحدة، ولكنها ترى أن المؤسسات فوق القومية ستحد من حدوث التفكك.

مـما سـبق، يمكـن الإشـارة إلى انخفـاض احتماليـة انهيـار الاتحـاد الأوروبي، ولكـن العوامل الداخلية في البلدان الأوروبيـة المـسكوت عنهـا في هـذه النظريـات قـد تكـون الحاسمة في تحديد مستقبل الاتحاد الأوروبي.

ويمثل الاتحاد الأوروبي أنجح تجارب التكامل الإقليمي. وبالرغم مـما يعانيـه حاليًـا من أزمات، فذلك لا ينفـي مـا اسـتطاع القيـام بـه مـن إنجـازات، بدايـة مـن الجماعـة الأوروبية للفحـم والـصلب، وإعـادة بنـاء أوروبـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، مـرورًا بالجماعة الاقتصادية الأوروبية، وإنشاء الاتحاد الجمركي، ثم السوق الموحدة، مما ساعد على النمو الاقتصادي، وصولًا إلى دور الانـدماج الأوروبي في تحقيـق الاسـتقرار في القـارة بعد ما شهدته من دمار، خلال النصف الأول من القرن العـشرين. وفي العقـود الأخـيرة، ساعد الاتحـاد الأوروبي دول وسـط وشرق أوروبـا في ترسـيخ الديمقراطيـة عقـب انهيـار الاتحاد السوفيتي.

وقد اقترن تطور مشروع الاندماج الأوروبي منذ بدايته بالأزمات التي مر بها في تحقيق بعض الأهداف، أو بعـض الـسياسات. فقـد اسـتطاعت عمليـة الاندماج امتصاص الأزمات، والنهوض بعدها. وتختلـف الأزمـات مـن حيـث طبيعتها، فقـد ميـز Ludger Kuhnhardt بـين نـوعين مـن الأزمـات: الأولى أزمات الاندماج، Crises of Integration، وهي التي تهدد منطـق وشرعيـة

الاندماج نفسه. أما الأخـرى، فهـي أزمـات في الانـدماج Crises in Integration التـي تتعلق بالصعوبات في تطبيق بعض أهداف الاتحاد أو سياساته.

وتتعدد الأمثلة التي استطاع الاتحاد فيها مقاومـة مختلـف أنـواع الأزمـات، كـرفض فرنسا الانضمام إلى الجماعة الدفاعيـة الأوروبيـة عـام 1954، مـما أدى إلى الوصـول إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1958، كما رفضت الدنمارك في عام 1992 مـن خـلال استفتاء الدخول في اتفاقية ماستريخت، مما دفع إلى ابتكار فكرة الانسحاب مـن بعـض المواد "Opting Out Clauses"، إلا أنها عادت ووافقت في استفتاء آخر. وفي الفترة من عام 2002 حتي عام 2007، واجه الاتحاد خلافًا حول مشروع الدستور الأوروبي، وانتهـى برفضه في استفتاء شعبي في فرنسا وهولنـدا، فـتم التوصـل إلى اتفاقيـة لـشبونة بعـدها بديلًا، أو - إن جاز التعبير - تخفيفًا لمشروع الدستور.

وقد جاء خروج المملكة المتحدة في وقت يعاني فيه الاتحاد أزمـة، نتيجـة عـدة عوامـل مترابطة ومتشابكة. فلا يزال الاتحاد الأوروبي يعاني تداعيات أزمة منطقة اليورو. ففـي عـام 2015، كانت اليونان على شفا الخروج من منطقة اليورو، إلى أن تم التوصـل لاتفـاق حـول حزمة إنقاذ ثالثة تمكنها من الوفاء بديونها. وبالرغم من تحقيق الاتحاد قدرًا من الانتعـاش

الاقتصادي الذي أسهم فيه انخفاض أسعار الطاقة، بجانب عوامل أخـرى، فإنـه لا يـزال يعاني انخفاض معدلات النمو، وارتفاع معدلات البطالة.

من ناحية أخرى، عانت أوروبا تدفقات كبيرة مـن اللاجئـين خـلال عـام 2015 مـن تركيا إلى اليونان، وعبر المتوسط إلى إيطاليا، مرورًا بدول مثل كرواتيا، وسلوفاكيا، والمجر، وصولًا إلى النمسا، ومنها إلى ألمانيا. واقترن بالأزمة صعوبة تطبيـق الإجـراءات الأوروبيـة الحاكمة لذلك، المتمثلة في معاهدة "دبلن" التي تحمل مسؤولية التعامل مـع اللاجئـين ودراسة حالتهم مع أول دولة أوروبية يصلون إليها، وهو ما كان مستحيلًا مـع تـدفقات وصلت إلى مئات الآلاف.

وظهر خلال الأزمة انقسام حاد بين الدول الأعضاء، خاصة عـلى خلفيـة قـرار وضـع حصص تلتزم كل دولة عضو باستقبالها، وفقًا لعـدد الـسكان، وإجـمالي النـاتج القـومي، ومعـدل البطالـة. والدولـة التـي تـرفض اسـتقبال حـصتها يـتم تغريمهـا. مـر هـذا القرار بالأغلبية المؤهلة فقط، ولقي معارضة شديدة من العديد مـن دول وسـط وشرق أوروبا، بل قام رئيس الوزراء المجري اليميني بطرح هذا القرار للاسـتفتاء خـلال أكتـوبر 2016.

ومع أزمـة منطقـة اليـورو، وتبنـي سياسـات تقـشفية، وانخفـاض معـدلات النمـو، وارتفاع نسبة البطالة، زاد عدم رضا الرأي العـام الأوروبي عـن الاتحـاد، ودفـع ذلـك إلى تنامي صـعود التيـارات الـشعبوية اليمينيـة المتطرفـة في أوروبـا، المتـشككة في الاتحـاد الأوروبي، والرافضة لسياسات التقشف الاقتصادي، والمنددة بالنخب الحاكمة، والمعاديـة للهجرة، بل وتربط بين الهجرة والأزمات الاقتصادية.

ويعد صعود هـذه التيـارات، وتزايـد شـعبيتها بمنزلـة الأزمـة الكـبرى التـي تواجـه الاتحاد الأوروبي، بل تم وصفها بكونها صفائح تكتونيـة تهـدد بزلزلـة الاتحـاد وانهيـاره. فأصبحت هذه التيارات تمثل تهديدًا للتيارات الرئيسية، سواء اليمـين أو اليـسار، وذلـك مـا بـات جليًـا، عـلى سـبيل المثـال، في انتخابـات البرلمـان الأوروبي عـام 2014، حيـث استطاعت أحزاب اليمين المتطـرف تحقيـق قـدر مـن المكاسـب عـلى حـساب الأحـزاب الرئيسية. اقترن بذلك ما سماه بعض الدراسات "تسييس الانـدماج الأوروبي"، حيـث تـم الدفع به كإحدى قضايا الجدال والصراع بين التيارات السياسية المختلفـة في الانتخابـات بالدول الأعضاء.

ومع الزلزال الـسياسي والاقتـصادي، وحالـة عـدم اليقـين التـي صـاحبت التـصويت لمـصلحة خـروج المملكـة المتحـدة مـن الاتحـاد الأوروبي، تـصدر

الاهتمام التساؤل حول الأسباب التي دفعت رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون إلى الدعوة للاستفتاء، وأسباب التصويت لمصلحة الخروج من الاتحاد الأوروبي. ومنذ أن انضمت المملكة المتحدة إلى عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1973، وعلاقتها بأوروبا محل خلاف بين الحين والآخر. ففي عام 1975، دعت حكومة حزب العمال الحاكمة إلى استفتاء على عضوية المملكة المتحدة، ونتج عن الاستفتاء موافقة بنسبة 67 على البقاء. وفي عام 1983، سعى حزب العمال إلى الفوز بالانتخابات العامة على أجندة الخروج من الجماعة الأوروبية، ولكن نتج عن الانتخابات فوز حزب المحافظين بقيادة مارجريت تاتشر.

وفي التسعينيات، انقسمت حكومة حزب المحافظين، بقيادة جون ماجور، حول اتفاقية ماستريخت ما بين المتشككين تجاه أوروبا، والمؤيدين لها. أدى هذا الصراع في النهاية إلى ضعف شعبية الحزب وخسارته في الانتخابات. وأخيرًا، ومع عام 2010، انقسم حزب المحافظين مجددًا وحكومته، بقيادة كاميرون، حول علاقة المملكة المتحدة بالاتحاد الأوروبي.

ثم جاءت دعوة كاميرون للاستفتاء في هذا التوقيت نتيجة العديد من العوامل. فمن ناحية، فقد وجد انقسامًا داخل حكومته وفي حزب المحافظين حول أوروبا، مما هدد بتمزيق الحزب، خاصة في ظل مطالبة

نواب المقاعد الخلفية المتشككين تجاه الاتحاد بالقيام باستفتاء على عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي (في أكتوبر 2011، دعم 81 من النواب المحافظين ذلك الاستفتاء).

من ناحية أخرى، أسهم صعود حزب "استقلال المملكة المتحدة" وخطابه المتشكك في الاتحاد والمهاجم للهجرة - وصل البعض للقول إن الحزب لا يستغل قضية الهجرة، بل ينشئها - في زيادة الضغط على حزب المحافظين وكاميرون، خاصة في ظل التخوف من حصاده مقاعد المحافظين في الانتخابات العامة عام 2015. لذا في يناير 2013، تعهد كاميرون بالتفاوض مع الاتحاد الأوروبي على علاقة بريطانيا به، ثم الدعوة لاستفتاء مع نهاية عام 2017. جاء هذا التعهد من قبل رئيس الوزراء البريطاني، في ظل التأكد من قبل قيادات حزب المحافظين من عدم قدرة الحزب على الفوز بالأغلبية المطلقة التي تمكنه من تشكيل الحكومة منفردًا، وأنه سيستمر في حكومة ائتلافية مع الحزب الليبرالي الديمقراطي، مما يعرقل تنفيذ مثل هذا التعهد.

لكن على عكس المتوقع، استطاع حزب المحافظين الفوز بالأغلبية المطلقة، وتشكيل الحكومة منفردًا، فأصبح من الصعب التراجع عن

التعهد بعقد الاستفتاء الذي فاز على خلفيته. لـذا، يـرى الـبعض أن الـدعوة للاسـتفتاء كانت نتيجة حسابات خاطئة من قبل كاميرون.

وبالرغم من أهمية الوقوف على الأسباب التي دفعت ديفيـد كـاميرون إلى الـدعوة للاستفتاء، فإن الأهم هو التعرف على العوامل التي أدت إلى التصويت لمـصلحة خـروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وفي الثمانينيات من القرن المنصرم، ظهر مفهـوم التـشكك في الاتحاد الأوروبي "Eurosecptic"، وقد ارتبط ببريطانيا، ومنها انتشر إلى باقي أوروبـا. وقد تعددت تعريفاته ما بين التخوف من زيادة صلاحيات الاتحاد الأوروبي على حساب سـيادة بريطانيـا، وصـولًا إلى رفـض عـضوية بريطانيـا في الاتحـاد الأوروبي (ومـن قبلهـا الجماعة الأوروبية).

وعلى مدى تاريخ مشروع الاندماج الأوروبي، يمكـن تتبـع تـشكك النخـب الحاكمـة فيه، منذ رفض العديد من الحكومات الانضمام لأطر التعاون التي تم طرحها مـن قبـل ألمانيا وفرنسا، مرورًا بالتخوف من زيادة صلاحيات الجماعة الأوروبية، كرفض مارجريت تاتشر مشروع العملة الموحـدة، ونزاعهـا حـول إسـهام بريطانيـا في الميزانيـة الأوروبيـة، وصولًا للصراع في حكومة جون ماجور في التسعينيات.

ويـرى الـبعض أن للتـشكك البريطـاني في الانـدماج الأوروبي جـذوره التاريخيـة والثقافية، منها التحامل ضد فرنسا، ثـم ألمانيـا، والتحيـز إلى العلاقـات مـع الكومنولـث والولايات المتحدة، والتخوف من المساس بالسيادة البرلمانية.

وبالرغم من ظهور المتشككين تجاه الاتحاد منذ انـضمام المملكـة المتحـدة لـه، فـإن سنوات الرخاء الاقتصادي مع بداية الألفية الثالثة، وفي ظـل "تـوني بلـير"، خفـضت مـن ذلك ليعود مرة أخرى التشكك تجاه الاتحاد مع الأزمة الاقتصادية مع نهاية العقد. وقد جاء الاستفتاء في وقـت تحـصد فيـه التيـارات الـشعبوية اليمينيـة المتـشككة في أوروبـا شعبية في مواجهة النخب والتيارات الرئيسية.

كما تعد قضية الهجرة العامل الأهم للتصويت لمصلحة الخروج من الاتحاد، في ظل عدم الرضا عن زيادة أعداد المهاجرين، خاصة مـن وسـط أوروبـا، بعـد توسـع الاتحـاد شرقًا في عامي 2004 و2007، وذلك في ظل عدم قدرة أي مـن المـسؤولين عـلى التعامـل مع الرأي العام الرافض للـضغط الـذي تـشكله الهجـرة عـلى سـوق العمـل والخـدمات العامة.

أسهم في ذلـك أيـضًا عـدم قـدرة كـاميرون عـلى الوفـاء بتعهـده قبـل انتخابـات عـام 2010 بتخفـيض عـدد المهـاجرين، بـل ورفعـه للتوقعـات

بالقول بإمكانية الحد من حرية حركة العمالة في مفاوضاته حول علاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبي، ولكنه اقتصر في المفاوضات النهائية على التوصل إلى عدم حصول المهاجرين على أي منافع خلال السنوات الأربع الأولى من إقامتهم. وبالرغم من تصويره لذلك بعدِّه نجاحًا، فإنه دعم في الرأي العام الاعتقاد بعدم مرونة "بروكسل" وعدم قدرتها على القيام بتنازلات لبقاء بريطانيا في الاتحاد.

وأسهم أيضًا في زيادة عدم الرضا الشعبي عن الهجرة صعود حزب "استقلال المملكة المتحدة"، على خلفية أجندة تتمركز حول رفض المهاجرين. فالظهور الإعلامي المتكرر لزعيمه نايجل فاراج أسهم في الربط بين الهجرة والاتحاد الأوروبي، والادعاء بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى عودة السيطرة مرة أخرى لبريطانيا على أعداد المهاجرين.

بالإضافة إلى رفض الهجرة، سعت الحملة الداعمة للخروج إلى التركيز على فقدان المملكة المتحدة لسيادتها لمصلحة المفوضية الأوروبية غير المنتخبة. وهناك عوامل أخرى أضعفت من الحملة الداعمة للبقاء في الاتحاد. فمن ناحية، انقسمت الحكومة البريطانية ما بين المؤيدين للبقاء، ومنهم كاميرون، ووزير المالية جورج أوزبورن، والمؤيدين للخروج، ومنهم بوريس جونسون، وميشيل جوف، وهما من الشخصيات البارزة في الحكومة

والحزب. من ناحية أخرى، ضعف دعم حزب العمال لحملة البقاء. وقد أرجع البعض ذلك لموقف رئيسه جيريمي كوربن في الماضي الرافض للاتحاد، نتيجة ما تتبناه المفوضية من سياسات داعمة لحرية السوق.

وهنا، تتعدد التداعيات ما بين تداعيات على المستوى البريطاني، وأخرى على المستوى الأوروبي. فعلى المستوى البريطاني: هناك تهديد لمستقبل المملكة المتحدة كدولة قومية موحدة. فعقب إعلان النتائج التي أظهرت تأييد إسكتلندا للبقاء في الاتحاد الأوروبي، سرعان ما أعربت الوزيرة الأولى في إسكتلندا، نيكولا ستيرجن، عن الحاجة إلى إجراء استفتاء جديد العام المقبل على استقلال إسكتلندا عن المملكة المتحدة. فمن الملاحظ أنه من بين المفارقات أن الحملة التي تبنتها الحكومة البريطانية لإقناع المصوت الإسكتلندي بالتصويت لمصلحة البقاء في المملكة المتحدة قامت على أساس أن إسكتلندا ستفقد عضويتها في الاتحاد الأوروبي إذا استقلت. والآن وإسكتلندا جزء من المملكة المتحدة، ستفقد عضويتها في الاتحاد الأوروبي. وقد قامت الوزيرة الأولى بجولة أوروبية في محاولة للتفاوض على وضع خاص لإسكتلندا، لكن ذلك لم يحظَ بالقبول بعدِّه شأنًا داخليًا لبريطانيا. لم يقتصر الأمر على إسكتلندا، بل ظهرت دعوات في أيرلندا الشمالية إلى القيام باستفتاء لتوحيد أيرلندا.

واقتـصاديًا، عـانى الجنيـه الإسـترليني انخفاضًـا لم يـشهده منـذ عقـود. عـلى المـدى الطويل، سيكون لخروج بريطانيا تأثيراته في لنـدن كمركـز مـالي، وفي التجـارة ومـستوى المعيشة، وقدرة بريطانيـا التفاوضـية عـلى الـدخول في اتفاقيـات تجـارة حـرة مـع دول أخرى. ولكن حجم التأثير الاقتصادي يتوقف على شكل الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه مع الاتحاد الأوروبي.

سياسيًا، تواجه المملكة المتحدة رأيًا عامًا، وأحزابًا تعاني انقسامًا. عـلاوة عـلى ذلـك، سيتأثر العديد من القطاعات كالقطاع الصحي، حيث يمثل الأوروبيون الجزء الأكـبر مـن العاملين فيه، والقطاع الزراعي.

أما الاتحاد الأوروبي فهو يواجه تحديًا ضخمًا بخروج دولة بحجـم المملكـة المتحـدة، التي تمثل واحـدة مـن الـدول الـثلاث الكـبرى، إلى جانـب ألمانيـا وفرنـسا. فمـثلًا، تمثـل صادرات بريطانيا إلى خارج الاتحـاد الأوروبي 19.4 مـن إجـمالي صـادرات ذلـك الأخـير، وتسهم بنحو 8.5 مليار يورو في ميزانية الاتحـاد (عـام 2015)، إلى جانـب كونهـا ثالـث أكبر دولة من حيث عدد السكان، مما يجعلها سوقًا ضخمة، ولاعبًا مؤثرًا في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى دورها على الساحة الدولية، وإمكانياتها العسكرية الضخمة.

ويمكن تصنيف تداعيات خروج المملكة المتحدة على الاتحاد الأوروبي من خلال مستقبل مسيرة الاندماج الأوروبي حيث يمكن حصر سيناريوهات تأثير الخروج البريطاني في مستقبل الاندماج الأوروبي في ثلاثة بدائل:

السيناريو الأول: ضعف الاتحاد نتيجة خروج بريطانيا، مما يؤدي في النهاية إلى تفككه.

السيناريو الثاني: يستمر الاتحاد في التخبط للتعامل مع هذه الأزمة الجديدة.

السيناريو الثالث والأخير: يؤدي خروج بريطانيا إلى مزيد من الاندماج.

وبالرغم من تعدد السيناريوهات، فإن السيناريو الأقرب هو بقاء الاتحاد في الأمد المنظور، وسعيه لمواجهة هذه الأزمة الجديدة Muddling Through، فإن المخرج النهائي لهذا السعي قد ينتهي في اتجاه مزيد من الاندماج، خاصة في إدارة منطقة اليورو، أو إعادة مزيد من السيطرة للدول الأعضاء في بعض المجالات. يتوقف ذلك على ما سيؤول إليه الانقسام الذي يعانيه الاتحاد بين دوله الأعضاء، وبداخل هذه الدول.

كما أن هناك تأثير خروج المملكة المتحدة في مجالات عمل الاتحـاد الأوروبي حيـث يمكن رصد أهم هذه التأثيرات في توازن القوة وصناعة القرار في الاتحاد الأوروبي، حيث يتجه معظم التحليلات إلى تغير توازن القـوة لمـصلحة ألمانيـا، كونهـا القـوة الاقتـصادية الكبري في الاتحاد القادرة على التأثير. وعقب إعلان نتيجة الاستفتاء، بدأ ثلاثي جديـد في التشكل، تحل فيه إيطاليا محل بريطانيا، بجانب كل من فرنسا وألمانيا. أما عـن توزيـع القـوة داخـل مؤسـسات الاتحـاد، فبالنـسبة لمجلـس الاتحـاد الأوروبي، الـذي يتحـدد التصويت فيه بناءً على نسبة عدد السكان، فخـروج بريطانيـا سـيأتي في مـصلحة زيـادة نفوذ الدول الكبرى على حساب الدول الصغرى. ولن يقتصر التأثير على المجلـس فقـط، ولكنه سيمتد إلى تغير الخريطة الأيديولوجية للبرلمان الأوروبي، وفق تشكيله الحالي، فما يقرب من 60 من أعضاء البرلمان البريطانيين ينتمـون إلى يمـين الوسـط، مـما يقـوي مـن اليسار، والتيارات الاشتراكية الديمقراطية.

ويطرح خـروج بريطانيـا العديـد مـن التـساؤلات والـسيناريوهات حـول مستقبل الاقتصاد الأوروبي. فمـن ناحيـة، قـد يـصبح اليـورو أسـاس الاتحـاد الأوروبي، والقوة الدافعة له، بدلًا من السوق الموحدة. بل قد يدفع ذلـك إلى مزيد من الاندماج في منطقة اليورو، (مـع ملاحظـة صـعوبة ذلـك في المـدى

القريب نتيجة الخلافات الألمانية - الفرنسية حول التعامل مع أزمة اليورو، والانتخابات في كل منهما عام 2017).

ومن ناحية أخرى، يرى البعض إمكانية اتجاه الاتحاد إلى مزيد من الحمائيـة مقابـل الليبرالية الاقتصادية، نتيجة خـروج المملكـة المتحـدة، الدولـة الأكـثر ليبراليـة اقتـصاديًا، والداعمة الكبرى لتحرير التجارة، خاصة في الخدمات. إلا أن ذلك ليس صحيحًا تمامًا، في ظل تحولها منذ تولي حكومة كاميرون إلى الحذر من حرية حركة العمالـة، بالإضـافة إلى تأييد المفوضية الأوروبية لمزيد من تحرير السوق.

وبالرغم من الطابع عبر الحكومي للسياسة الخارجية، فإن المملكة المتحدة لها تـأثير قوي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية في مناقشات المجلس الأوروبي. عـلى سـبيل المثـال، لعبت دورًا رئيـسيًا في اسـتخدام العقوبـات كـأداة في الـسياسة الخارجيـة، بالإضـافة إلى كونها تمتلك مقعدًا دائمًا في مجلس الأمن، وتستفيد هيئة العمل الخـارجي الأوروبي مـن التقارير والتحليلات التي تمتلكها بريطانيا.

وبالنسبة للسياسة الدفاعيـة، سـيؤثر خـروج بريطانيـا في حوكمـة الـسياسة الأمنيـة والدفاعية الأوروبية، فقد قامت السياسة الدفاعية عـلى اتفـاق بريطـاني - فرنـسي عـام 1998. لذا، قد يكون أحد البدائل اتفاقًـا فرنـسيا - ألمانيـا، خاصـة في ظـل اتجـاه ألمانيـا للتخلي عن كونها قوة مدنية.

الاقتصاد البريطاني

بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي

أشـارت مجموعـة مـن التوقعـات التـي نـشرتها الحكومـة وبنـك إنجلـترا المركـزي ومؤسـسات بحثيـة ومـنظمات دوليـة ومئـات الأكـاديميين قبـل الاسـتفتاء إلى أن النمـو الاقتصادي ببريطانيا سيشهد تباطؤًا أكـبر إذا خرجـت مـن الاتحـاد الأوروبي مقارنـة بمـا سيشهده إذا بقيت في الاتحاد. وحذر وزير المالية جورج أوزبورن مـن حـدوث ركـود في الوقت الذي قال فيه بنك إنجلترا إن "تباطؤًا ملموسًا" قد ينتج عن خروج بريطانيا مـن الاتحاد الأوروبي.

وقال محافظ البنك مارك كارني إن اقتصاد البلاد قـد يـدخل في انكـماش عـلى مـدار ربعين، وأكدت وكالات التصنيف الائتماني أن التباطؤ المتوقع في النمـو عقـب التـصويت له أثر سلبي على التصنيف الائتماني للبلاد. وقالت مجموعة صغيرة من خـبراء الاقتـصاد المؤيدين لخروج بريطانيا من الاتحـاد الأوروبي إن الخـروج مـن الاتحـاد سـيعزز النمـو في السنوات القادمة، وإن كـان أحـدهم عـلى الأقـل يتوقـع حـدوث تراجـع طفيـف في البداية.

وتجد شركات التصدير دعمًا في هبوط الجنيـه الإسـترليني الـذي انخفـض إلى أدنى مستوياته أمام الدولار منذ 1985، على الرغم من أن الطلب في كثير من بلدان العالم ما زال ضعيفًا. وقالت منظمة التعاون الاقتـصادي والتنميـة

وصندوق النقد الـدولي إن خـروج بريطانيـا مـن الاتحـاد الأوروبي سيـضر بـاقي الـدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ويؤثر على دول أخرى خارجه.

وذكـرت المنظمـة أنـه إذا خرجـت المملكـة المتحـدة مـن الاتحـاد الأوروبي سـيقل إنتاج الاتحاد باستثناء بريطانيا بنحو 1% بحلول 2020 عـما كـان سـيتحقق إذا بقيـت، وقالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضًا إنه قد يحدث تراجع اقتصادي أكبر إذا قـوض خـروج بريطانيـا الثقـة في مـستقبل الاتحـاد الأوروبي وهـو سـيناريو لا تـشمله توقعاتها.

وقالت رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) جانيت يلين إن الاستفتاء قد تكون له تداعيات على الاقتصاد العالمي وأسواق المال، وهو الأمر الذي قـد يعني تأجيل الزيادة التالية في أسعار الفائدة الأمريكية.

وقد كان رد فعل محافظ بنك إنجلترا مارك كارني على الاسـتفتاء سريعًـا، إذ قـال إن البنك المركزي مستعد لضخ أموال إضافية بقيمة 250 مليار جنيه إسترليني لدعم الأسواق، وأضاف أن البنك سيدرس اتخاذ خطوات إضافية في ما يتعلق بسياسته. وقبـل التـصويت، قال كارني إن من السهل جدًا التكهن بأن البنـك سـيخفض أسـعار الفائـدة مـن مـستواها

المتدني بالفعل والبالغة 0.5% من أجل دعم الاقتصاد بعد التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي.

ويقول بنك إنجلترا إنه سيتعين عليه تقييم تباطؤ النمو في مقابل ارتفاع معدل التضخم الناتج عن انخفاض قيمة الجنيه. ويعني ذلك أنه قد لا يتم اتخاذ أي قرار لتغيير أسعار الفائدة لعدة أسابيع، وربما ليس قبل أغسطس / آب القادم حين ينشر البنك المركزي أحدث تقديراته التفصيلية حول الاقتصاد.

وكان 17 من أصل 26 من خبراء الاقتصاد الذين استطلعت رويترز آراءهم في أبريل / نيسان الماضي توقعوا أن تكون الخطوة التالية لبنك إنجلترا المركزي بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي تخفيض أسعار الفائدة لا زيادتها. وسجلت بريطانيا أكبر عجز في ميزان المعاملات الجارية على الإطلاق العام الماضي، بما يعادل 5.2% من الناتج الاقتصادي للبلاد؛ وعكس هذا العجز زيادة تدفقات توزيعات الأرباح ومدفوعات الدين إلى المستثمرين الأجانب عن التدفقات المماثلة التي تأتي للبلاد، بالإضافة إلى العجز التجاري الكبير.

وقال كارني إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يختبر "كرم الأجانب" الذين يمولون العجز في ميزان المدفوعات. وكان وزير المالية أوزبورن قال خلال الحملة التي سبقت الاستفتاء إنه سيضطر إلى زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق إذا صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي كي يحول دون إضرار تباطؤ النمو بمساعيه الرامية إلى تخفيض عجز الموازنة، الذي ما زال كبيرًا، لكن لم يتضح ما إذا كان سيتم الالتزام بتلك الخطة بعد استقالة كاميرون.

وقد هبط الإسترليني إلى أدنى مستوى له في 31 عامًا، مسجلًا أكبر انخفاض في تاريخه، وقال الملياردير جورج سوروس الذي اشتهر بالمراهنة على هبوط الجنيه في 1992 إن الإسترليني قد ينخفض إلى 1.15 دولار. وسجل عائد السندات البريطانية مستويات قياسية متدنية، حيث لامس العائد على السندات لأجل عشر سنوات 1.018%، ويعتقد الخبراء بأنه قد يهبط أكثر من ذلك ليقل عن 1%.

وأشارت معظم التوقعات إلى أن معدل البطالة البريطاني الذي يبلغ أدنى مستوياته في عشر سنوات حاليا عند 5% سيرتفع بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي، على الرغم من نجاح بريطانيا في تجنب خسارة الوظائف بالقدر نفسه الذي حدث في دول أخرى بعد الأزمة المالية.

وكما حدث بعد الأزمة، فإن الأجور قد تتحمل الوطأة الكبرى لأي تباطؤ ناجم عن الخروج من الاتحاد الأوروبي، وتوقع المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا انخفاض أجور المستهلكين الحقيقية بما يتراوح بين 2.2 و7% بحلول 2030 مقارنة بمستوياتها في حالة بقاء بريطانيا في الاتحاد.

في المقابل، قال خبراء الاقتصاد المؤيدون لخروج بريطانيا إن سوق العمل في البلاد قد تصبح أكثر ديناميكية عبر إلغاء قوانين الاتحاد الأوروبي المرهقة والتخلص من بعض رسوم الاستيراد الأعلى في الاتحاد مثل تلك المفروضة على الغذاء، بالإضافة إلى تعزيز الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة، لكن تقليص رسوم الواردات قد يعرض بعض قطاعات الاقتصاد لمنافسة شرسة.

لكن خبراء الاقتصاد المؤيدين لخروج بريطانيا رفضوا تلك التحذيرات، ووصفوها بالترويج للإشاعات المقلقة، ويقولون إن بريطانيا قد تبرم اتفاقيات تجارة مع الاتحاد الأوروبي ودول أخرى خارجه، وقد تخفض أيضًا رسوم الواردات من تلقاء نفسها إذا لم يكن هناك اتفاق وشيك.

انعكاسات الخروج البريطاني

على العلاقات مع مصر

فيما يتعلق بالتـأثيرات المبـاشرة لخـروج بريطانيـا عـلى علاقـات مـصر مـع الاتحـاد الأوروبي، فمن المتوقع أن يتراجع دور بريطانيا في التأثير على قرارات الاتحاد، باعتبار أن عضويتها باتت مؤقتة، ولكن هناك تأثيرات على العلاقات التجاريـة بـين مـصر والاتحـاد الأوروبي، وطبقًا لاتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي، التي دخلـت حيـز النفـاذ في 2004، أصبح الاتحاد الأوروبي هـو الـشريك التجـاري الأول لمـصر، حيـث بلـغ حجـم التجارة بين مصر والاتحـاد الأوروبي في 2015 نحـو 25 مليـار يـورو بمـا يمثـل 35% مـن إجمالي تجارة مصر الخارجية، في الوقت ذاته، تواجـه العلاقـات التجاريـة بـين الجـانبين صعوبات كبـيرة، فهنـاك عجـز في الميـزان التجـاري في غـير صـالح مـصر، إذ بيـنما تبلـغ صادرات الاتحاد لمصر نحـو 20 مليـار يـورو في 2014، لا تتجـاوز الـصادرات المـصرية 7 مليار يورو. والسبب المباشر لهذا الخلل هو تآكل الميزات التفضيلية للصادرات المصرية، ولا يجب تجاهل حقيقة أن عدد دول الاتحاد وقت توقيـع الاتفاقيـة كـان (15) دولـة، وصل إلى (28) دولة مع توسيع عضوية الاتحاد.

وقد طـرح الاتحـاد الأوروبي مـؤخرًا فكـرة إبـرام اتفاقيـة "تجـارة حـرة عميقة وشاملة" مع كل مـن المغـرب وتـونس، وفـيما يتعلـق بمـصر، فهـي ليست جاهزة الآن، فهو لا يحقق مزايا لمصر على المدى القصير ولا يـساعد

على تجاوز عجز الميزان التجاري. ومن ثم، فقد يؤدي خروج بريطانيا إلى إحداث ارتباك بين مصر والاتحاد الأوروبي على مستوى العلاقات التجارية؛ نظرًا للتعقيدات الفنية المتعلقة بقواعد المنشأ، وخاصة المكون ذي المنشأ البريطاني في المنتجات الأوروبية.

كما أن خروج بريطانيا قد يؤدى أيضًا إلى تراجع حجم التجارة العالمية، مما قد يؤثر على حركة الملاحة في قناة السويس، كما أن حجم المساعدات التنموية المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى مصر قد تتأثر أيضًا. وفي هذا السياق، كان جيمس موران سفير الاتحاد الأوروبي لدى مصر قد صرح بأنه لا يتوقع أن تقل حجم المساعدات المقدمة لمصر، ولكن هناك توقعات بأن تتأثر هذه المساعدات، وخصوصًا وأن ميزانية الاتحاد ستنقص بنسبة حوالي 20%، ولكن يتوقع أن يزيد حجم التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر فيما يتعلق بقضايا الهجرة لمعالجة المشكلة من جذورها، باعتبارها السبب الرئيسي في خروج بريطانيا.

لكن هناك محورًا آخر يتعلق بعلاقات مصر بالاتحاد الأوروبي وهو مجال الأمن، ويتوقع أن يزداد الاهتمام بدول الجوار المتوسط، خاصة فيما يتعلق بتسوية الصراعات في كل من ليبيا وسوريا واليمن، وبشكل خاص الملف الليبي وتأثير ذلك على تزايد موجات المهاجرين. ولا يُتوقع حدوث

تغيير أساسي في السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي، ولكن يتوقع حدوث نوع مـن عـدم التناسق في العلاقات بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي.

وعلى المستوى الثنـائي، تقـوم الحكومـة البريطانيـة بـدعم مـصر في تنفيـذ دورة لتدريب المعلمـين، وتطـوير المنـاهج الدراسـية ورفـع القـدرات المـصرية في مراقبـة الحدود والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ويتوقـع ألا تتـأثر العلاقـات الثنائيـة بخروج بريطانيا، خاصة وأنها أكبر مركز مـالي في أوروبـا، وبالتـالي سـتسعى للحفـاظ على مكانتها والاهتمام بعلاقاتها بالدول خارج الاتحاد ومنها مصر، وكـذلك في قطـاع الخدمات.

وارتباطًا بما تقدم، هناك تطورات مهمة حدثت في مصر تمثل بعـدًا اسـتراتيجيًا لا خـلاف عليـه وذلـك في مجـالين رئيـسيين هـما: الطاقـة، ومـشروع قنـاة الـسويس. فاكتشافات الغاز الطبيعي تمثل رصيدًا مهمًا للاتحـاد الأوروبي لـيس فقـط في مجـال التصدير ولكن في أن جميعها يقع داخل الميـاه الإقليميـة لمـصر، وبالتـالي لا تقـع في منـاطق خلافيـة عـلى عكـس الـدول المجـاورة. وبالنـسبة لمـشروع قنـاة الـسويس، فالاتحاد الأوروبي هو الذي طـرح اسـتخدام المنطقـة كــ "Regional Hub" لتكـون مركزًا للتجارة والتوزيع والتـصنيع في منطقـة الـشرق الأوسـط ومنهـا لأوروبـا وآسـيا

وأفريقيا. وتشير التقديرات فيما يتعلق بالسياحة البريطانية لمصر أن يؤجل الموضوع في ظل المرحلة الحالية.

وعلى الجانب الآخر، فإن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي هي أكبر نقاط الضعف، وقد يؤدي خروج بريطانيا إلى تبنيها سياسة خارجية أكثر جرأة وواقعية، ورغم ذلك يظل الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأهم لمصر.

ومن ثم، يمكن القول إن خروج بريطانيا له تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وتبعات على المجالات الأخرى، وأن مصر تستطيع أن تقوم بدور مهم جدًا في موضوع الهجرة مع الأطراف المعنية، كما أن الأحزاب اليمينية المتطرفة تمثل خطرًا خاصة على الجاليات المصرية بالخارج. ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار الموضوعات الشائكة مثل انقطاع السياحة البريطانية عن مصر.

وفيما يتعلق بالسياسة الزراعية المشتركة Common Agriculture Policy "CAP"، فإن بريطانيا ضد هذه السياسة, و بناءً عليه، فإن التفاوض بين مصر وبريطانيا في هذا الملف سيكون سهلًا, فبريطانيا أقرب فكريًا إلى أمريكا. وبالنسبة لحركة التبادل التجاري، والاستثمار الأجنبي في

مصر خاصة في مجالات البترول والطاقة وشركات الاتصالات سيكون له تأثيرات, وإن كل التأثيرات السلبية لن تدوم طويلًا وإن الهبوط في البورصات والعملات لم يدم سوى بضعة أيام، بعدها بدأ التعافي في الظهور.

وفيما يتعلق بمسألة تأثير خروج بريطانيا على الجانب الأوروبي، وعلاقة مصر بالاتحاد الأوروبي, فإن العلاقات لن تتأثر تأثرًا ملحوظًا. حيث كان هناك تصريح لسفير الاتحاد الأوروبي جيمس موران بأن المساعدات الأوروبية ستظل كما هي ولن تتغير.

قراءة في المستقبل البريطاني

إن قرار الحكومة البريطانية بتنظيم استفتاء شعبي للبت في مسألة بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي من عدمه لم يكن قرارًا مفاجئًا، بل مر بمرحلتين رئيسيتين:

1- **مرحلة المراجعة:** سعت الحكومة البريطانية منذ عام 2012 لتقييم العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، وذلك فيما عُرف باسم "مراجعة الاختصاصات"، حيث تضمنت مراجعة الاختصاصات التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي مقارنةً باختصاصات بريطانيا، وبحث ما إذا كانت الأمور تسير بصورة جيدة، أم أنها في حاجة إلى إدخال تعديلات تكفل مزيدًا من التوازن.

وهذه المرحلة استمرت لمدة عامين، حيث انتهت في يوليو 2014. ونُشرت تلك المراجعات تدريجيًا على نحو 30 جزءًا، وفي حوالي 3000 صفحة. وفي أعقاب نهاية المراجعات، تأكدت إمكانية إصلاح الاتحاد الأوروبي وتحسين سياساته، ومن ثم عدم حاجة بريطانيا للخروج منه.

2- **محاولة الإصلاح:** بدأت بالمفاوضات والمشاورات، وانتهت بتحديد موعد الاستفتاء الشعبي على مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي. وبدا التأثير الكبير لتقارير "مراجعة الاختصاصات" على تحركات رئيس

الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون وتوجهاته. ومن ثم، كانت فكرة "الإصلاح" هي المهيمنة خلال هذه المرحلة. واتُخذ عدد من الخطوات الهامة، ففي نوفمبر 2015، وعقب سلسلة من المشاورات مع عدد من الشركاء الأوروبيين، أعلنت الحكومة البريطانية عن عدد من المطالب الإصلاحية التي تود أن يتم تبنيها في إطار الاتحاد الأوروبي، ويمكن حصرها في أربع قضايا محورية: الإدارة الاقتصادية، والقدرة التنافسية، والسيادة، والهجرة.

وخلال شهر فبراير 2016، وفي أعقاب سلسلة من المفاوضات المكثفة في المجلس الأوروبي، تم التوصل إلى اتفاق حول هذه النقاط الأربعة. وعلى الرغم من كون هذا الاتفاق لا ينطوي على تغير جذري في علاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبي، حيث إن بريطانيا لها ترتيباتها الخاصة بالفعل في علاقتها بالاتحاد، بيد أن هذه المفاوضات ساهمت في تحقيق قدر من الطمأنينة السياسية لشرائح عديدة من المجتمع البريطاني، تخشى من زيادة سيطرة الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء. كما أن تلك المفاوضات باتت بمثابة السابقة القانونية لأي دولة عضو لديها الرغبة في إعادة ترتيباتها الخاصة بعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي. ومن ثم، تم تحديد يوم

23 يونيو / حزيران 2016 للاستفتاء حول بقاء أو ترك بريطانيا للاتحاد الأوروبي.

وعلى خلفية الاستفتاء، ظهرت العديد من التحليلات للآثار المترتبة على قرار بريطانيا بمغادرة الاتحاد الأوروبي أو البقاء فيه. ويُميز معهد الدراسات الإستراتيجية الأوروبي في هذا الصدد بين خطتين، وهما:

1- **الخطة** (أ) **البقاء:** حيث يشير إلى أن الآثار التي من المنتظر أن تترتب على خيار بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي تتسم بقدر من الوضوح. كما أنه ليس من المتوقع أن يؤدي تبني هذا الخيار إلى تغيرات جذرية، فبريطانيا بالفعل تنتقي ما تطبقه ضمن سياسات الاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال، تلتزم بريطانيا بعدد من القواعد الاقتصادية مثل سياسة السوق الواحد، وعدد من قواعد السياسة الخارجية والشؤون السياسية، إلا أنها في مجالات أخرى لا تلتزم بما يفرضه الاتحاد الأوروبي كما هو الحال فيما يتعلق باليورو وشنجن.

2- **الخطة (ب) المغادرة:** ذلك أن عواقب هذا الخيار لا تزال غير واضحة، كما أنه من الصعب التنبؤ بما قد يترتب عليه اقتصاديًا. ويعتقد البعض خطأً أن مثل هذا الخيار قد يكفل لبريطانيا مزيدًا من التحرر

والاستقلالية عن بروكسل، باعتبار أنه سيكون لديها قدرة أكبر على الانخراط في تجارة أكثر تحررية مع كافة أرجاء العالم، بيد أن هذا الأمر غير مؤكد خاصةً في ظل وجود عدد من القيود.

وفي هذا الإطار، يتطرق معهد الدراسات الإستراتيجية إلى ثلاثة أنماط مُحتملة لمغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي، وذلك على النحو التالي:

أ- النمط الأول: يتمثل في القطيعة التامة بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، وهو ما يعني الوقف المباشر لتنفيذ الالتزامات التعاقدية والقانونية كافة بين الطرفين، والتي يصل عددها إلى نحو 5000 اتفاق، وحوالي 1500 اتفاق دولي بين الاتحاد الأوروبي وأطراف ثالثة، الأمر الذي سوف يرتب فراغًا قانونيًا ذات انعكاسات كارثية على الاقتصاد البريطاني. ومن ثم، من المستبعد أن تتبع الحكومة البريطانية هذا النمط من القطيعة.

ب- النمط الثاني: محوره أن تنفصل بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي على الصعيد السياسي فحسب، وذلك تجنبًا للآثار الاقتصادية السيئة التي قد تترتب على الانفصال. ومن ثم، تُبقي بريطانيا على علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، وتظل تمارس دورها في إطار السوق الأوروبي الواحد والاتحاد الجمركي. وفي حقيقة الأمر، فإن هذا الخيار من الممكن

تطبيقه، خاصةً أن الآليات اللازمة لتبني مثل هذا النمط متواجدة بالفعل، وكان قد سبق تبنيها بصدد عدد من الدول الأخرى التي ترتبط اقتصاديًا بالاتحاد الأوروبي، على الرغم من كونها غير أعضاء، مثل النرويج في إطار المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEA، وتركيا في الاتحاد الجمركي.

لكن مثل هذا الخيار قد يفرض قيودًا تنتقص من سيادة بريطانيا مقارنةً بخطة البقاء. ففي حال تبنيه، ستكون بريطانيا مُلزَمة بمجموعة من الإجراءات دون أن يكون لها حق التدخل في صياغتها أو تعديلها، كما سيتعين عليها تقديم مشاركة ذات وزن في ميزانية الاتحاد الأوروبي. أيضًا يتضمن هذا النمط الانتقال الحر للأفراد، كجزء من سياسات المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ج- النمط الثالث: يتحدد في مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي في أعقاب التفاوض معه من ناحية وشركائه الدوليين من ناحية أخرى، حول أفضل تسوية ممكنة، وذلك على النحو التالي:

التفاوض مع الاتحاد الأوروبي: يتمثل الحل المثالي لبريطانيا في تعزيز حرية حركتها وسيادتها، مع وضع حد لحرية انتقال الأفراد، ولكن في الوقت

ذاته تحقيق أقصى استفادة لها من خلال بلوغ الخدمات والمنتجات البريطانية للسوق الأوروبية. ويؤكد معهد الدراسات الإستراتيجية على أن التفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول هذه المسائل قد يواجه عددًا من الإشكاليات. ومن ثم، من المنتظر أن يخسر الاقتصاد البريطاني الكثير من الامتيازات؛ مثل المكانة الرائدة التي تتمتع بها الدولة في السوق المالي، وترتيب بريطانيا بصفتها مكانًا جاذبًا للاستثمارات الأجنبية على مستوى الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أيضًا أن تواجه هذه المفاوضات قدرًا من التباطؤ والتعثر والفتور المقصود من جانب الاتحاد الأوروبي، بما يمثل رادعًا لأي دولة عضو تفكر مستقبلًا في الخروج من الاتحاد.

التفاوض مع الشركاء الدوليين: استكمالاً لتفاوض بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي، يرى أنصار فكرة المغادرة أن بريطانيا سيتعين عليها أن تسعى للتفاوض مع عدد من دول العالم، بما يُمكّنها من إبرام اتفاقيات التجارة الحرة الخاصة بها مع أرجاء العالم كافة، وذلك في سبيل ملء الفراغ القانوني الذي سوف يترتب على وقف التزام بريطانيا بالعديد من الاتفاقيات المبرمة بين دول العالم والاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، يؤكد المعهد أن الاعتقاد السائد بأن بريطانيا من الممكن أن تجد بدائل لنظام التجارة الحرة المطبق في سياق الاتحاد الأوروبي ليس سوى سراب،

وذلك نتيجة لأن القوى الكبرى سوف تستمر في النظـر للتجـارة مـع الاتحـاد عـلى أنهـا أولوية، وليس التبادل التجاري الفردي.

ويشير معهد الدراسات الإسـتراتيجية إلى أن مغـادرة بريطانيـا للاتحـاد الأوروبي مـن المتوقع أن تؤدي إلى نتائج سلبية مقارنةً ببقائها في الاتحاد، وذلك للأسباب التالية:

1- في حالة الخروج من الاتحاد الأوروبي، سوف تخسر بريطانيا مكانتهـا في الـشؤون الدولية، ومن ذلك ما يلي:

- الـدور الفعَّـال الـذي تقـوم بـه بريطانيـا في إطـار الاتحـاد الأوروبي في مكافحـة الجماعات الإرهابية والمتطرفـة، وعـلى رأسـها "داعـش"، والتـصدي لتجنيـدها المقـاتلين الأجانب.

- الدور الذي تلعبه بريطانيا كأحد الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن الدولي وقيامها بدور المتحدث باسم أوروبا، لذا من المتوقع أن يؤول هـذا الـدور إلى فرنـسا في حالة مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي.

- الموقف المعارض الذي تتبناه بريطانيا حيال روسيا على خلفيـة أزمـة ضم القرم، فبريطانيا هي الداعم الرئيس لتوقيع العقوبـات ضـد موسـكو.

ومن ثم، في حالة خروجها من الاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن يتغير موقف الاتحاد حيال روسيا، وبما قد لا يتفق والتوجه البريطاني.

- زيادة تدفق المهاجرين واللاجئين عقب الخروج من الاتحاد الأوروبي، خاصةً ما سيترتب على ذلك من وقف تنفيذ بنود اتفاق "لو توكيه" Le Touquet مع فرنسا، والذي يفرض قدرًا من الرقابة على عدد من النقاط الحدودية.

2- سيُلقي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بتبعاته السيئة على مشروع الاتحاد بصفة عامة.

3- يخشى البعض من أن يؤدي مثل هذا الاستفتاء الشعبي إلى تدمير وحدة المملكة المتحدة ذاتها. فعلى سبيل المثال، إذا صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، في مقابل تصويت إسكتلندا لصالح البقاء، سوف نكون بصدد أزمة داخلية كبيرة قد تؤدي إلى تفكك المملكة المتحدة بصورتها المعروفة الآن.

خروج بريطانيا

وأثر ذلك على المهاجرين واللاجئين

لقد صوتت بريطانيا لصالح الخروج مـن الاتحـاد الأوروبي بنـسبة 52% في اسـتفتاء تـاريخي تـم إجـراؤه في الثالـث والعـشرين مـن شـهر يونيـو / حزيـران 2016. وتعتـبر بريطانيا أول دولة تخرج من الاتحاد الأوروبي، حيث لم يسبق لأي دولة عـضوة الخـروج منه، لذلك فمن الصعب توقـع كـل نتـائج هـذا القـرار. وتـنص المـادة 50 مـن اتفاقيـة لشبونة الخاصة بالخروج من الاتحاد الأوروبي، والتي لم يتم تنفيذها من قبل، أن الدولة التي ترغب في الخروج من الاتحـاد عليهـا أن تخـبر المجلـس الأوروبي بهـذا القـرار. كـما تعترف اتفاقية لشبونة 2009 بحق كل دولـة عـضوة أن تقـرر، وفقًـا لقواعـد الاتفاقيـة الدستورية، خروجها من الاتحاد. ووفقًا للمادة، لا يتطلب هذا الخروج أي مبرر، كـما لم تحدد المادة الطريقة التي تنظم الخروج، فالاتحاد ينـاقش مـع الدولـة التـي ترغـب في الخروج اتفاقًا لتحديد خطوات خروجها. كما يتوقف تطبيق اتفاقيـات الاتحـاد الأوروبي على هذه الدولـة منـذ تـاريخ بـدء تنفيـذ هـذا الاتفـاق أو في العـامين التـاليين لإعـلان الخروج. وتسمح أخيرًا المادة لأي دولة خرجت من الاتحاد العودة إليه مرة أخـرى مثـل أي دولة ترغب في الانضمام.

وتـسبب خـروج بريطانيـا مـن الاتحـاد الأوروبي في حالـة واسـعة مـن الارتباك، وأثار الكثير من التساؤلات حول عدة قـضايا. فمـثلًا أدت نتـائج

الاستفتاء إلى ظهور احتمالية تقسيم المملكة المتحدة ويتبين ذلك من خلال تصويت الغالبية العظمى في إسكتلندا لصالح البقاء في الاتحاد وإشارة نيكولا ستيرجين إلى أنه غير مقبول ديمقراطيًا للبلاد أن تخرج من الاتحاد خلافًا لإرادتها. كما تشير استطلاعات رأي حديثة إلى أن حوالي 60% من الإسكتلنديين يفضلون الانفصال عن بريطانيا من أجل البقاء في الاتحاد الأوروبي. كذلك نرى في أيرلندا الشمالية تصويت الأغلبية لصالح البقاء، وبالتالي يهدد ذلك من تماسك المملكة المتحدة، حيث اختلفت الآراء حول الخروج من الاتحاد الأوروبي.

كما أثار الخروج تساؤلات حول أزمة اللاجئين وكيفية التعامل معهم، إلى جانب تساؤلات متعلقة بالمهاجرين من أصل عربي إلى بريطانيا.

وقد كان لبريطانيا وضع خاص منذ انضمامها عام 1973 إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تمسكت بعملتها الوطنية، كما أنها ليست جزءًا من منطقة شنجن. وترجع فكرة خروج بريطانيا من الاتحاد بشكل عام إلى الرغبة في استعادة السيادة الوطنية، فالمعسكر الموالي للخروج يعتقد أن في ترك الاتحاد الأوروبي استعادة للسيادة الوطنية لبريطانيا، حيث ستبقى صوتًا مؤثرًا ومصدرًا للطاقة النووية بكونها عضوة لحلف شمال الأطلسي ومجلس الأمن للأمم المتحدة. ويرجع أيضًا خروج بريطانيا إلى الرغبة في

التخلص من التحديات الاقتصادية والأزمة العالمية، حيث عاشت أوروبا بأكملها أزمة مالية واقتصادية خلال العقد السابق، ولم تتمكن من خلال البنك المركزي الأوروبي من التخلص من هذه الأزمة.

وقد قررت بريطانيا أن تضع حدًا لهذه الأزمة معتبرة أنه حان وقت المساءلة، فبما أن سويسرا تتمتع بمعدلات نمو اقتصادي وناتج إجمالي محلي وعملة أفضل وأقوى ومعدلات بطالة أقل من بريطانيا رغم أنها ليست عضوة في الاتحاد الأوروبي، فيعتقد البعض أن الخروج من الاتحاد فرصة أمام بريطانيا لتكرار تجربة النموذج السويسري.

كما تمثل حرية التجارة سببًا آخر، حيث يرى البعض أن لندن تتمكن من التقدم بدرجة أكبر إذا اتجهت للقوى الكبرى مثل الصين والهند والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، واستعادة مكانتها على الساحة الدولية. ومن خلال مقابلات عقدتها صحيفة the guardian مع المعسكر الموالي للخروج، يمكن أن نستخلص أسباب رغبتهم في الخروج مما سبق في النقاط التالية:

- التطلع لمستوى حياة أفضل.
- المشاركة في اتخاذ القرارات.

- وجود إصلاح اقتصادي حقيقي.

- تطبيق سياسة هجرة عادلة.

- دعم الصناعة في المملكة المتحدة.

وإلى جانب هذه التحديات الاقتصادية والسياسية العامة، سنقوم بتناول مشكلات محددة كان لها دور كبير في اتخاذ قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي.

أ) أزمة الديمقراطية التمثيلية في أوروبا:

يرى البعض أن أزمة الديمقراطية التمثيلية في العالم بشكل عام وفي أوروبا بشكل خاص تعتبر دافعًا لهذا الخروج، فأصبح سكان العالم يشعرون بأنهم ليسوا قادرين على التأثير على القرارات وأن ممثليهم ينفذوا رغباتهم الخاصة لا مصلحة الشعب.

ونتج عن ذلك انتفاضات في دول مختلفة ترغب في خلق مجالات أوسع من الحرية والاستقلال، تظن بعض الدول مثل بريطانيا أنها يمكنها تحقيقها من خلال استقلالها عن الاتحاد الأوروبي.

كما أثبت الحراك على المستوى الشعبي أن الشعوب تعارض السياسة بشكلها الممثل في الديمقراطية التمثيلية وليسوا ضد السياسة عامة. وبالتالي ظهرت حالة من عدم الرضا في العالم المتمثلة في "حركة احتلوا" أو "احتجاجات احتلوا" التي بدأت بحركة "احتلوا وول ستريت" في مدينة نيويورك الأمريكية في 17 سبتمبر 2011، ثم توسعت تدريجيًا لتشمل الولايات المتحدة الأمريكية كلها قبل أن تتحول إلى حركة عالمية في 15 أكتوبر. فوصلت الاحتجاجات إلى أوروبا في إسبانيا، والبرتغال، وألمانيا، وإيطاليا، وبريطانيا. ففي ألمانيا مثلًا، اعتصم محتجون أمام البنك المركزي الأوروبي تلبية لدعوات حركة "احتلوا وول ستريت"، وكان شعار وقفتهم هو "لن نبيع مستقبلنا إلى البنك المركزي الأوروبي".

وقد تأثر سكان بريطانيا أيضًا بهذه الانتفاضات، وعبروا عن غضبهم من خلال حركة "احتلوا لندن" عام 2011، فتحت شعار "نحن 99%"، أصدر هؤلاء بيانًا يتضمن مطالب وأهدافًا وحلولًا لمواجهة الأزمة. ويظهر من خلال هذه الحركة شعور البريطانيين بأن النظام هو المشكلة ويربطون ذلك بالديمقراطية التمثيلية.

ب) الإرهاب المتصاعد في أوروبا:

دفعت مشكلتا اللاجئين والإرهاب في أوروبا البعض للتفكير في الخروج من الاتحاد الأوروبي، وتأكد ذلك من خلال استخدام زعيم حزب استقلال المملكة المتحدة نايجل فاراج صورة فوتوغرافية التُقطت في أكتوبر 2015 لمئات اللاجئين أثناء عبور الحدود التي تفصل بين كرواتيا وسلوفينيا كملصق دعائي في حملة تنادي بالتصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، مع استخدام عبارة: "نقطة الانهيار". أعلن فاراج أن الاتحاد الأوروبي قام بخطأ كبير يهدد أمن الجميع كما أكد أن معظمهم لا يعتبروا لاجئين إذا استندنا إلى تعريف اتفاقيات جنيف.

كما يرى إيان دنكان سميث، وزير العمل والمعاشات السابق في بريطانيا، أن استمرار عضوية بريطانيا في الاتحاد تعني ترك أبوابها مفتوحة أمام الهجمات الإرهابية وتعرضها لمثل الهجمات الدموية التي تعرضت لها فرنسا خلال عامي 2015 و2016.

ويرى البعض أن بريطانيا يجب أن تنتبه إلى تفشي ظاهرة الإرهاب الذي ضرب بروكسل وباريس. حيث تعرضت الصحيفة الساخرة شارلي إبدو بباريس لاقتحام في 7 يناير 2015، كما تعرضت باريس في نوفمبر 2015

إلى سلسلة هجمات إرهابية، ووقع تفجيران أيضًا في مطار بروكسل في 22 مـارس 2016. وأكد أيضًا العقيـد ريتـشارد كيمـب أن خـروج بريطانيـا سيـسمح لهـا بتحديـد الأفـراد المسموح لهم وغير المسموح لهم بدخولها.

ويتبين من خـلال ذلـك أن خـروج بريطانيـا مـن الاتحـاد الأوروبي يرجـع جزئيًـا إلى "الهاجس الأمني" أي مشكلتي الإرهاب واللاجئين، لذلك مـن المتوقـع أن يـؤثر الخـروج على مصير اللاجئين والمهاجرين.

ج) صعود اليمين المتطرف في أوروبا:

يلعب صعود اليمين المتطرف في أوروبا دورًا في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فوسـط أزمـة المهـاجرين، والنمـو الاقتـصادي البطـيء وتزايـد خيبـة الأمـل في الاتحـاد الأوروبي، حققت أحزاب اليمين المتزايد عددها في البلدان الأوروبية مكاسـب انتخابيـة. فبالنسبة لهذه الأحزاب، يعتبر مزيج أزمة منطقة اليورو مـع موجـة اللاجئـين في أوروبـا قد خلق الظروف المثالية للوصول إلى الحكم، وتتـصف هـذه الأحـزاب بعـدائها لفكـرة الاتحاد الأوروبي وللاجئين.

ووفقًا لصحيفة The Guardian، فقد ابتهجت الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا عند تصويت بريطانيا لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي، واصفين إياه بأنه انتصار لموقفهم المضاد للهجرة والمكافح للاتحاد الأوروبي، وتعهدت بدفع استفتاءات مماثلة في بلدان مثل فرنسا وهولندا والدنمارك. واعتبرت الجبهة الوطنية الفرنسية خروج بريطانيا بمثابة دفعة واضحة لمارين لوبان في انتخابات الرئاسة الربيع المقبل، وكذلك خطوة أعطت دفعة لحزب معادٍ لأوروبا ومعادٍ للهجرة.

في ألمانيا، رحب حزب "البديل من أجل ألمانيا" بالنتيجة، وقام اليمين المتطرف "ديمقراطيو السويد" بتهنئة الشعب البريطاني على اختيار الاستقلال وأعلن رغبته في خروج السويد أيضًا.

كما هنأ حزب الشعب الدنماركي الشعب البريطاني على اختياره ووصفه بالـ"جريء"، واعتبره "صفعة قوية للنظام بأكمله".

وعند وصول تيريزا ماي لمنصب رئيسة وزراء بريطانيا بدلًا من ديفيد كاميرون، أكدت لبلدان أوروبا الشرقية أن الشعب البريطاني قد بعث "رسالة واضحة جدًا" على ضرورة الحد من الهجرة من خلال تصويتهم لمغادرة الاتحاد الأوروبي. وتعتبر ماي معروفة بموقفها المتشدد تجاه

الهجرة، فقد رفضت في شهر مايو الماضي - حينما كانت تشغل منصب وزيرة الداخلية - نظام حصص الاتحاد الأوروبي للاجئين الإلزامي المطروح في بروكسل بعد أزمة قارب المهاجرين في البحر المتوسط. كما أكدت ماي بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي أن تنقل الأفراد من دول الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا يجب أن يخضع للمراقبة ويتم السيطرة عليه، كما أكدت على رغبتها في الحد من الهجرة.

ويتضح من ذلك أن المهاجرين واللاجئين سيكونون أكثر المتضررين من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بما أن الخروج كان يرجع بنسبة كبيرة إلى التخلص من هؤلاء، وهو ما سنتحدث عنه الآن.

أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المهاجرين من أصول عربية واللاجئين:

يمكن أن نستخلص مما سبق أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يرجع جزئيًا إلى مشكلتي الإرهاب واللاجئين، فاعتبر الكثيرون أن عضوية بريطانيا في الاتحاد تجعل أبوابها مفتوحة أمام الهجمات الإرهابية وتجعلها مهددة لمثل ما ضرب باريس وبروكسل. كما رأى آخرون أن الخروج من الاتحاد الأوروبي يسمح بتأمين حدود بريطانيا وتحديد

الأفراد المسموح لهم وغير المسموح لهم بالدخول، لذلك يلقى هـذا الجـزء الـضوء عـلى أثر خروج بريطانيا على المهاجرين من أصول عربية واللاجئين في بريطانيا.

أ) أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المهاجرين من أصول عربية:

لعبت مشكلة الإرهاب دورًا في دفع بعض سكان بريطانيا للتصويت لصالح مغـادرة الاتحاد الأوروبي، حيث يخشى هؤلاء أن تصبح بريطانيـا مثـل فرنـسا وخاصـة عاصـمتها باريس التي تعرضت لهجمات إرهابية عدة مرات، ففضلوا أن يحموا أنفسهم من هـذه الهجمات وتلك التي انتشرت في دول أوروبية أخرى. وتفـصح هـذه الهجـمات المتعلقـة بصحيفة شارلي إبدو أو سلسلة هجمات نوفمبر 2015 وما يليها من تشدد في خطابـات قوى اليمين وما ارتبط بها من هجمات مضادة لأهداف إسلامية وعربية أن المواطنـة في فرنسا تعاني خللًا.

وعلى الرغم من أن فرنسا تضم أعلى نسبة من العرب المقيمين في أوروبا، وأنهـا البلـد الـذي يـستقبل أكـبر نـسبة مـن الأفـراد المولـودين في أفريقيـا بين مهاجريها، تعتبر نـسبة سـكان بريطانيـا مـن ذوي أصـول عربيـة كبـيرة.

فوفقًا لصحيفة The Guardian، يصل عدد المسلمين في المملكة المتحدة إلى 2.8 مليون يعيش مليون منهم في لندن، وأوضحت الصحيفة أنـه في عـام 2011، عـاش 2.7 مليـون مسلم في إنجلترا وويلز، مقارنة بـ1.55 مليـون في عـام 2011، مـما يؤكـد ارتفـاع أعـداد المهاجرين من أصول عربية إلى بريطانيا إلى الضعف تقريبًا. وكان هنـاك أيـضًا 77 ألـف من المسلمين في إسكتلندا و3.800 في أيرلندا الشمالية.

وبسبب هذه الأعداد الضخمة، يخـشى الـبعض صـعود أزمـة هويـة وعـدم انـدماج هؤلاء مع باقي السكان في بريطانيا مثل فرنسا مؤخرًا مـما يـؤدى إلى انتـشار الهجـمات الإرهابية. فهؤلاء العرب لا يشبهون العرب المولودين في الوطن العـربي، حيـث يحملـون هوية عربية مجهولـة بالنـسبة لهـم كـما لا يـشبهون الأوروبيـين الـذين توارثـوا الأصـل والثقافة الأوروبية مما ساعد على نمو أزمات ثقافية لدى الأجيال الحديثة خاصة الجيـل الثالث. فالجيل الثاني من المهاجرين هرب مـن تـساؤلات حـول حقيقـة هويتـه ووجـد ملجأ في الدين، أما الجيل الثالث يعتبر الدين ملجأ له أكثر من أي وقـت بمـا أنـه يعـاني أزمة هوية جوهرية وفقد كل معاني المواطنة حيـث إنـه لم يـذب في المجتمـع مثـل مـا حدث مع الجيل الأول، فمن المتوقع أن يتشبع هـؤلاء الـشباب العـربي الأوروبي بـالفكر الجهادي فيمثلوا خطرًا على أمن البلاد.

ويتمثل الخطر الأكبر في داعش، حيث يقدر المسؤولون الأوروبيون عدد الشباب الأوروبيين المنضمين لداعش حتى الآن بحوالي 5 آلاف في العراق وسوريا مما يوضح أن داعش تستهدف الشباب الأوروبيين وليس فقط من العالم العربي. وبما أن أبناء هذه الأجيال لديهم أزمة في التعايش مع المجتمع ولا يملكون أي هدف في حياتهم، فإنهم يتجهون إلى التنظيمات الأكثر عنفًا، وعلى الرغم من قوة الاتحاد الأوروبي، فإنه لم ينجح في مواجهة هذا التنظيم أو الأسباب التي أدت إلى تعاظم قدراته على التجنيد من أواسط البلدان العضوة فيه.

لذلك قررت بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي بناء على عدم تمكنه من وقف انتقال نشاط هذا التنظيم من الشرق الأوسط إلى أوروبا، مصرة في ذلك على حماية حدودها من هذا الانتشار الذي سبق أن ضرب باريس وبروكسل.

ويرى أنتوني جليز، الأستاذ بمركز دراسات الأمن والاستخبارات بجامعة باكنجهام، أن البريطانيين بشكل خاص ينضموا لداعش "لسهولة انتشار الفكر الإسلامي المتطرف في بلادنا تحت ستار الدين وحرية التعبير والتعددية الثقافية". كما أكد أن التمييز الذي يعاني منه المواطنون المنتمون للجالية الإسلامية له دور في انضمام مقاتلين جدد إلى هذا التنظيم المتطرف.

لذلك من المتوقع أن تتغير نظرة سكان بريطانيا الأصليين للمهاجرين من أصل عربي في الفترة القادمة بما أن هؤلاء المهاجرين يمثلون بالنسبة لهم سبب الإرهاب في دول أوروبا الأخرى، وبالتالي يهددون أمن بريطانيا. كما أوضح الكثيرون أن الخطوة التالية للخروج من الاتحاد الأوروبي هي تقليل أعداد هؤلاء خاصة أن تيريزا ماي كانت وراء جهود مكافحة التطرف الإسلامي قبل توليها منصب رئيسة وزراء بريطانيا. فمن ضمن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ هذا الهدف برنامج يقوم بتحويل المدرسين إلى عملاء سريين، حيث يطلب البرنامج من المدرسين إبلاغ الشرطة عن أي آراء أو تصرفات مشبوهة للطلاب. كما اتخذت ماي موقفًا عدائيًا من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وحذرت من الخطر الذي يشكله على بلدها، وقد سعت إلى إقرار قانون يحرم المواطنين البريطانيين من جوازات سفرهم لمنعهم من الانضمام للتنظيم، وتصدت لظاهرة سفر الشباب البريطاني المسلم إلى سوريا والعراق للانضمام إلى صفوف تنظيم الدولة، وسحب الجنسية من أولئك الذين يثبت سفرهم إلى هناك. وسنت قانونًا لمكافحة الإرهاب نص على الاستبعاد المؤقت من العودة إلى بريطانيا، مما دعا بعض الصحف العربية للتحذير من تقوية وضع الأحزاب الأوروبية اليمينية المتطرفة قوميًا وعنصريًا التي يعتبر أكثر ضحاياها هم الجاليات العربية والإسلامية.

ب) مصير اللاجئين إلى بريطانيا:

كما يؤثر بالطبع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي علىى وضع اللاجئين. فبدأت مشكلة اللاجئين منذ عام 2013، بعدما تجاوز عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليًا في العالم خمسين مليون شخص للمرة الأولى منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يتدخل الاتحاد الأوروبي إلا مع اتجاه أعداد هائلة من هؤلاء إليه.

ومنذ بداية أزمة الهجرة غير القانونية، كانت بريطانيا أكثر الدول صرامة في التعامل معها، فقد سمح قانونها المعدل في مارس 2013 باعتقال المهاجرين غير القانونيين ومنعهم من فتح حساب بنكي ومن العلاج. كما قامت الحكومة بعد إصدار القانون بإلصاق إعلان في بعض المناطق العامة يقول "إذا كنت مهاجرًا غير شرعي فإما الرحيل وإما الاعتقال" وهو ما قوبل بانتقادات كثيرة ووضح العداء البريطاني للاجئين.

كما رفضت بريطانيا الحصص المذكورة في دعوة مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لدول الاتحاد الأوروبي في بداية العام الماضي إلى تقديم التزامات لتخفيف الضغط على اليونان وإيطاليا بسبب تصاعد المعارضة الداخلية للهجرة المتفاقمة.

كما قامت بريطانيا بفرض إجراءات صارمة ضد المهاجرين غير النظاميين من ضمنها السجن ومصادرة الأجور. وظنت بريطانيا أن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيحد من هذه الأزمة رغم أنها بعد أن غادرت الاتحاد الأوروبي، يرى المستشار القانوني علي القدومي أن بريطانيا ملزمة باستقبال كل اللاجئين الذين يتدفقون إلى أراضيها ومعاملتهم معاملة اللاجئين، ودراسة كل حالة على حدة حتى عقب مغادرتها الاتحاد الأوروبي، لأن قوانينها المحلية تلزمها بذلك.

وقامت تريزا ماي بتوقيع خطة مع فرنسا في العام الماضي لمحاربة التهريب والهجرة غير النظامية بين ضفتي البلدين، حيث تقوم بريطانيا من خلالها بتخصيص مبلغ محدد على مدى عامين للتصدي لأزمة مهاجري منطقة كاليه شمالي فرنسا.

كما أعلنت ماي صراحة أن الهجرة تعرقل بناء تماسك المجتمع عندما كانت وزيرة للداخلية، واعتبرت أن اللاجئين تسببوا في أن الكثير من البريطانيين يضطرون إلى العمل بأجور منخفضة أو حتى عاطلين من العمل. لذلك يمكن القول إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيشكل خطرًا على اللاجئين خاصة أن رئيسة الوزراء ماي تتبنى سياسة صارمة ضد الهجرة واللاجئين.

لقد عاشت دول أوروبا موجة من الصدمات بعد تصويت الناخبين البريطانيين لصالح خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي، حيث يعتبرها أنصار فكرة الوحدة الأوروبية أكبر انتكاسة حدثت للاتحاد الأوروبي منذ عشر سنوات. ورغم كون بريطانيا أحد الأعمدة الرئيسية في الاتحاد الأوروبي وخامس اقتصاد عالمي، ومركز أوروبا المالي، وصاحبة أكبر نصيب من الاستثمارات الأوروبية المباشرة، شعر البريطانيون بعدم الانتماء وأصروا على الانفصال. ويرجع الخروج إلى عدة أسباب التي تم ذكرها سابقًا تتمثل في الأزمة المالية العالمية وأزمة اليورو وأزمة اللاجئين والتخبط الأوروبي في معالجتها وأزمة تصاعد الإرهاب في أوروبا.

إن شعور الأجيال الجديدة بالاغتراب الثقافي والاجتماعي يمثل قنبلة موقوتة يجب التعامل معها ليس بتقليل عدد المهاجرين القادمين وإنما بالقيام بحركة ترجمة لتراث التنوير العربي حيث يجهله معظم سكان أوروبا. يجب مساعدة هؤلاء على الاندماج في المجتمع المدني البريطاني لكي لا يلجؤون إلى العنف والإرهاب، كما يجب أن يشعروا بالفخر القومي وعلى بريطانيا أن تراجع التشريعات التي تشعرهم بالتهميش وعدم الاندماج. فحتى إذا قامت الحكومة الجديدة بتقليل عدد المهاجرين، يظل خطر الإرهاب موجودًا داخل بريطانيا بسبب الأجيال التي هاجرت في عهد

الحكومات السابقة، حيث يجب معالجة المشكلة بشكل دائم وتقبل المظهر أو الدمج للمهاجرين على اختلاف أصولهم وديانتهم.

أما فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين، فيعني خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تحديدها بمفردها كيفية التعامل مع اللاجئين وعدم التزامها بحصص أو إجراءات معينة، بما يترتب عليه غلق أبوابها أمامهم بما أن تريزا ماي تتبنى سياسة صارمة ضدهم.

توجهات السياسة الخارجية والأمنية
لبريطانيا بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي

إن المملكـة المتحـدة ترمـي إلى تأسـيس علاقـات خاصـة جديـدة بينهـا وبـين الاتحاد الأوروبي بـشأن الـسياسة الخارجيـة والأمنيـة في أعقـاب خروجهـا مـن الاتحـاد؛ لتفسح المجـال إلى المبـادرات المـشتركة معـه والفعاليـات حـول القـضايا ذات الاهـتمام المشترك.

من أجل المساعدة في سد الهوة في التمثيل الدبلوماسي الناجمة عن خروج بريطانيـا من الاتحاد الأوروبي، ستحتاج بريطانيـا إلى زيـادة الاسـتثمار في التمثيـل الـدبلوماسي في العلاقات الثنائية وعبر الحكومة البريطانية في العواصم الأوروبية الأخرى.

يجب كبح جماح الإغـراء باسـتخدام "فـائض الأمـن" لبريطانيـا كورقـة مـساومة، أي دورها بوصفها قوة عسكرية واستخباراتية في أوروبا الغربية. مـع ذلـك، فـإن مـساهمة بريطانيا في الأمـن الأوروبي تعمـل عـلى تـذكير دول الاتحـاد الأوروبي الأخـرى بالمـصالح والقيم القوية التي سيواصلون الحصول عليها بنحو عام.

وسيكون مـن الـصعوبة بمكـان بالنـسبة لبريطانيـا أن تبقـى محتفظـة بنفوذها في المناطق مثل: (البلقان، وأوكرانيا، وشمال أفريقيـا، وتركيـا) مـا دام شـكل الوصـول إلى أسـواق الاتحـاد الأوروبي - وفي بعـض الحـالات

العضوية المحتملة في الاتحاد الأوروبي - دافعًا سياسيًا قويًا لها، مـن المـرجح أن تـسعى دول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي بالاستفادة من خروج بريطانيا من أجل زيـادة نفوذها.

إن تـأثير بريطانيـا في الأمـن الأوروبي سـيبقى كبـيرًا؛ نظـرًا لموقعهـا بوصـفها القـوة الأوروبية الأكثر قدرة واستعدادًا في حلـف النـاتو، لكـن مـع ذلـك سـيبقى الأمـر الأكـثر صعوبة على المملكة المتحدة من ترجمـة هـذا الالتـزام إلى نفـوذ سـياسي؛ إذ يتعـين أن تعمل جاهدة لضمان أن تكون مدخلات سياستها ليست على هـامش أو نتيجـة تترتـب على نتائج الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

كما أن هناك نقاشًا قائمًا بشأن احتمالية تحويل منصب نائب القائد الأعلى للتحالف في الناتو (DSACEUR) - الذي شغلته بريطانيا منـذ العـام 1951 - إلى عـضو آخـر في الناتو لا يزال جزءًا من الاتحاد الأوروبي.

وقد تكون هناك طرق مبتكرة لمعالجة هذه المسألة، لكـن مـع ذلـك إن حقيقـة مـا جرى بالفعل إنما هو رسالة واضحة بأن نفوذ بريطانيا ضـمن حلـف النـاتو لا يمكـن أن يكون محصَّنًا كليًا من عواقب الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

إن دور بريطانيا بوصفها شريكًا عالميًا ذا قيمة للولايات المتحدة سيظل على الأرجح من دون ضرر بعد الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، مقارنة بدورها بوصفها "جسرًا" دبلوماسيًا بين الولايات المتحدة وأوروبا. إن إمكانية العزلة الدبلوماسية في أوروبا يمكن أن تغري الحكومة بالاعتقاد بأنه لا بديل عن الوقوف "جنبًا إلى جنب" مع الولايات المتحدة في أي صراع عسكري في المستقبل، وقد عززت التجارب خلال العقود الأخيرة الماضية ضرورة توخي الحذر، والآن ربما ستزيد رئاسة دونالد ترامب الرغبة في الحفاظ على علاقات أمنية قوية مع كلٍّ من بريطانيا والاتحاد الأوروبي على السواء.

وستحتاج بريطانيا إلى موازنة رغبتها في استخدام الانسحاب من الاتحاد الأوروبي بوصفه فرصة لتعميق نفوذها كقوة عالمية مع استمرار مصلحتها في الأمن والاستقرار في أوروبا، وفي خضم أوج نشاطها في الشؤون الدولية بعد عقد من العام 1997، تطمح بريطانيا بأن تكون "قوة من أجل الخير"، وهي الأجندة التي تحققت بفضل النمو الاقتصادي السريع والبيئة الأمنية المواتية في أوروبا، واليوم على النقيض من ذلك، فإن الإصرار الروسي - مع الآثار غير المباشرة المتعددة الناجمة عن انهيار الدول العربية الرئيسة - يجعل من التهديدات الأمنية في جوار بريطانيا الأوروبي أكثر أهمية من

أي وقت مضى منذ العام 1990، وإذا ما استمر هذا النمط، فإن الأولوية النـسبية التـي تعلقها بريطانيا على أمن أوروبا يمكن أن تتزايـد، بـإزاء انحـسار قـدرتها عـلى التـأثير في شكل العمل الجماعي.

إن انتخاب ترامب بوصفه رئيسًا للولايات المتحدة يمكن أيضًا أن يقود إلى مزيدٍ مـن الضغط على الدول الأوروبية، بما في ذلك بريطانيا؛ من أجل الاضطلاع بنصيب أكـبر مـن المسؤولية عن أمنهم؛ ونظرًا لذلك، فإن بريطانيا ترغب على الأرجـح في تعميـق الجهـود الموجودة لتحسين التعاون الدفاعي الثنائي مـع أعـضاء النـاتو الأوروبيـين - فرنـسا عـلى سبيل المثال -، وفضلًا عن ذلك، فإن رئاسة ترامب ربما تقود حتى إلى رغبة أكبر من قبل بريطانيـا في حقبـة مـا بعـد الانـسحاب مـن الاتحـاد الأوروبي لمناقـشة تعزيـز التعـاون الدفاعي مع الاتحاد نفسه.

كما أن العواقب طويلة الأمد للسياسة الخارجيـة لانـسحاب بريطانيـا قـد تعتمـد - قبل كل شيء - على ما إذا كان سيتبعه انتعـاش اقتـصادي يمكـن أن يـوفر المـوارد التـي ستحتاجها بريطانيا لدعم مصداقيتها بوصفها قوة دولية مستقلة، في الوقت الذي يعالج أيضًا الاستياء الشعبي الـذي أعطـى زخـمًا للتـصويت في يـوم 23 مـن يونيـو / حزيـران 2016.

ومع ذلك، حتى قبل أن تصبح التداعيات الاقتصادية واضحة على المدى الطويل، فإن انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي من المرجح أن يكون له تأثير كبير على السبل التي من خلالها تكون بريطانيا قادرة على استخدام قدرات سياستها الخارجية – الدبلوماسية والدفاع والتنمية – من أجل تعزيز مصالحها ونفوذها.

إن قرار رئيسة الوزراء تيريزا ماي من أجل استخدام المادة 50 من معاهدة لشبونة بحلول مارس من العام 2017، والتزامها الواضح في استعادة سيطرتها الوطنية الكاملة على تنظيم الاقتصاد والهجرة، يفصح عن أن بريطانيا الآن في طريقها للانسحاب من السوق الموحدة وعلى الأرجح من الاتحاد الجمركي. وإن هناك تحولًا جذريًا في العلاقات الاقتصادية مع بقية دول الاتحاد الأوروبي ستحصل، وإعطاء الحكومة القدرة على وضع قواعدها وإبرام اتفاقيات جديدة وديناميـة تعمل في بريطانيا بأكملها.

وبعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإنها لم تعد ممثلة في مئات من الاجتماعات التي من خلالها يقرر الاتحاد كيفية الاستجابة للقضايا الدولية، ومن غير الواقعي أيضًا أن نتوقع بريطانيا ستكون قادرة على الحفاظ على دورها المهم بصفة مراقب، إن السياسة الخارجية للاتحاد

الأوروبي ستكون بنحوٍ متزايد قضية للعمل المشترك من قبل المفوضية والمجلس، وغالبًا ما جمعتها مع لجنة العمل الخارجي التي انطوت على مفاوضات معقدة للمواقف المشتركة باستخدام مجموعة من القدرات -مثل الطاقة والسياسة والبيئة والعقوبات - التي تتجاوز أي فصل دقيق بين القضايا الاقتصادية، والأمنية.

كما أن بريطانيا ستظل لها مصلحة في تشكيل سياسة الاتحاد الأوروبي في هذه القضايا حتى بعد مغادرتها؛ لذا فإن التركيز الأساسي من الاهتمام على مدى الثلاث سنوات القادمة لا بدُّ أن يكون على عملية إعادة الصلاحيات من الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا والحكومة التي آلت إليها السلطة، وفي حالة عدم وجود اتفاقية انتقالية، فإن بريطانيا ربما لن يكون أمامها سوى سنتين من أجل وضع سياسات وطنية - أو يعهد بها للحكومة - وبنى إدارية لتنظيم التجارة - بما في ذلك العقوبات - والهجرة، ومساعدات الدولة، وسياسة الطاقة، والمنافسة، والزراعة والثروة السمكية، وحماية البيانات، وأوجه تطوير التعاون، والبحث. وكنتيجة لذلك، فإن هناك ثمة خطر يتمثّل في أن يتم غض الطرف عن السياسة الأمنية والخارجية طالما تستخدم الحكومة قدرتها المحدودة للتركيز على تلك المخاوف الأكثر إلحاحًا.

أما الاتحاد الأوروبي فسيحتاج إلى العمل على كيفية تعديل البنى الخاصة به والسياسات والموازنات للتكيف مع خروج بريطانيا، وهي العملية التي من المرجح أن تشمل مناقشات تقاسم الأعباء القاسية بين الدول الأعضاء؛ في إطار سعي الجميع لتقليل الخسائر الاقتصادية وتحقيق أعلى قدر من المكاسب، ومع مرور الوقت، فمن المعقول أن نتوقع أن يتم التوصل إلى توازنات جديدة في المصالح بين أعضاء الاتحاد الأوروبي من جهة، والاتحاد الأوروبي وبريطانيا من جهة أخرى، لكن هذه العملية ستستغرق وقتًا.

إن إعادة السلطات إلى الاتحاد الأوروبي سيوفر فرصًا جديدة لمتابعة نهج وطني للسياسة الخارجية؛ الأمر الذي يسمح باستخدام العقوبات والامتيازات التجارية بوصفها أداة للسياسة من دون الرجوع إلى السلطات الأوروبية أو المحاكم؛ مع ذلك فإن الثمن المدفوع جراء زيادة السيطرة الوطنية سيكمن في صعوبة تنسيق العمل الجماعي في مواجهة التحديات الأمنية الناشئة.

وبمجرد الانتهاء من عملية الانفصال، فقد تكون هناك مجالات للسياسة التي تصبح فيها بريطانيا والاتحاد الأوروبي أكثر تنافسية. لكن مع ذلك، فإن مصالحها الجيوسياسية الأوسع ستستمر لتكون متطابقة على نحو

كبير، لتعكس الموقف المشترك بينهما كما هو الحال بالنسبة للديمقراطيات الغربية المتقدمة مع العديد من الاهتمامات المشتركة تحديدًا.

وكنتيجة لذلك، قد يبدو أنه لا يزال من الممكن تصور ظهور "علاقة خاصة" جديدة لحقبة ما بعد الانسحاب بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي في مجال السياسية الخارجية والأمنية، ليفضي إلى مبادرات مشتركة في المستقبل بينهما؛ وكذلك اتخاذ إجراءات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. فمثل هذه العلاقة - إلى جانب تعزيز بعض الآليات طويلة الأمد الموجودة للتشاور الرباعي بين فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة - يمكن أن تساعد في ضمان أن تواصل المملكة المتحدة - بشكل وثيق - المساهمة بالمشاورات بشأن قضايا السياسة الأمنية الرئيسة اليوم، وأن مكانة بريطانيا في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة يمكن أن يساعد في هذا الأمر.

مع ذلك، من الضروري أن نكون واقعيين بشأن مدى النفوذ الذي يمكن أن يتمخض عن العلاقة الخاصة، إذ إن صنع القرارات المشتركة لن يكون ممكنًا ما دامت بريطانيا غادرت الاتحاد الأوروبي، ورغبة كل طرف في أن يقف حائلًا ضد أي اقتراح يمكن يخضع صنع القرار لديها إلى الطرف الآخر. ومن المرجح أن تجد بريطانيا نفسها في مواجهة الأمر

الواقع الأوروبي على القضايا الرئيسة، إذ تؤدي الطبيعة المعقدة جدًا للعمليات بأن تفضي إلى قرارات تعمل بالضد من إعادة الانفتاح على الأطراف الخارجية؛ والنتيجة الطبيعية التي لا مفرَّ منها هي أن بريطانيا ستكسب مزيدًا من السيطرة على سياساتها بإزاء انحسار كبير في قدرتها على صياغة نهج جماعي لدول الاتحاد الأوروبي.

إن الجهود المطلوبة لوضع سياسات وطنية جديدة، وتقليص النفوذ في بروكسل من المرجح أن يفضي إلى تعميق تركيز بريطانيا على تلك المناطق ذات المصلحة الوطنية المباشرة. ومن أجل المساعدة في سد الفجوة في التمثيل الدبلوماسي على المستوى متعدد الأطراف الناجم عن انسحاب المملكة من الاتحاد الأوروبي؛ فإنها ربما ترغب في أن تستثمر أكثر في العلاقات الثنائية وعبر الحكومة البريطانية والتمثيل الدبلوماسي في العواصم الأوروبية الأخرى، ومع ذلك من دون شغل مقعد في الاتحاد الأوروبي - حيث يتم إبرام التسويات عبر بلدان الاتحاد - فإن هذا النموذج الجديد للدبلوماسية الأوروبية من المرجح أن ينطوي على تحوّل في التركيز يبتعد عن وضع نهج جديد للاتحاد، ويقترب صوب حماية المصالح الوطنية المباشرة.

كما أن المخاوف تتزايد بشأن الشروط المستقبلية لاتفاقية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وقد يميل بعض المنخرطين في صياغة السياسة إلى الركون للحجة القائلة إن بريطانيا يجب أن تستخدم "فائض الأمن" لديها – أي دورها القيادي كقوة عسكرية واستخباراتية في أوروبا الغربية - كورقة مساومة يمكن أن تستخدمها مقابل الحصول على تنازلات تجارية في تسوية ما بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

لكن على الرغم من ذلك، هناك مخاطر تنطوي على تبني مثل هذا النهج، إذ يترتب على ذلك أن مساهمة بريطانيا في الدفاع والأمن الجماعي ستعتمد على ما إذا كانت الدول الأخرى مستعدة للاعتراف بمصالحها في مجالات أخرى من قبيل الوصول إلى السوق الموحدة على سبيل المثال. وكما هو الحال مع ترامب - الذي ربط ضمانات الأمن الأمريكية بزيادة المساهمات من الحلفاء الأوروبيين والآسيويين خلال حملته الانتخابية للرئاسة - فإن مثل هذا النهج سيقوّض الثقة المتبادلة التي تعتمد تلك الضمانات، إذ سينظر - سواء من جانب الحلفاء أم من الخصوم المحتملين - على أنها تسير صوب العزلة بمنحى أكثر مما كان متوقعًا في السابق، إذْ إن قيمة الطمأنينة في مساهمة بريطانيا في الدفاع الجماعي تكمن إلى حد

كبير في موثوقيتها، ويجب على الحكومة أن تفكر مليًا قبل ذلك، ومن ثَمَّ إن التزامها الأوسع لحلف الناتو سيكون موضع تساؤل.

إن "فائض الأمن" لبريطانيا يمكن أن يكون مفيدًا في أن توضح لأقرانها المفاوضين في الاتحاد الأوروبي – ولا سيما في الشؤون الأمنية والخارجية - أن هناك أمورًا أكثر إيجابية في العلاقة مع بريطانيا من الجدل الذي يحوم حول الرسوم الجمركية وقواعد الهجرة والمساهمة في الموازنة.

وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ستواصل هي والاتحاد الأوروبي تبادل المصالح والقيم الأساسية. وبريطانيا ستعمل على أن تكون شريكًا موثوقًا به في الشؤون الأمنية والدفاعية. وحين الأخذ بعين الحسبان كيفية التعامل مع المفاوضات حينما تصل الأمور إلى مرحلة الأزمة، فإن أي رغبة لمعاقبة بريطانيا للحيلولة دون حصول مزيدٍ من الانشقاقات في الاتحاد الأوروبي يجب أن ينظر له بنحوٍ صحيح في إطار العلاقة الأوسع مع بريطانيا.

إن بريطانيا ربما تميل إلى استخدام الحريات الجديدة المترتبة على انسحابها من الاتحاد الأوروبي؛ لتوفير مزيدٍ من الحماية من مشكلات أوروبا، ومثلما اختارت البقاء خارج منطقة العملة المشتركة، وإنشاء

منطقة خالية من حرية المرور "الشنجن" التي أتاحت لها الابتعاد عن الأزمات المركزية التي تؤثر على بقية الاتحاد الأوروبي، فإن بريطانيا ستسعى - على سبيل المثال - إلى استخدام ضوابط وطنية جديدة لتعزيز قدرتها على استخدام الاتحاد الأوروبي كمنطقة عازلة ضد الهجرة غير المرغوب فيها من شرق أوروبا وجنوبها.

ويبدو أن المستويات المرتفعة الحالية من المساعدات الاقتصادية في بريطانيا إلى الدول الأعضاء الأكثر فقرًا في أوروبا الشرقية وتوجيهها من خلال موازنة الاتحاد الأوروبي سيتم تخفيضها بنحوٍ حاد، وربما في الوقت الذي تنتهي فيه تمامًا، ستوفر لبريطانيا ما مقداره 9 مليارات يورو في السنة، حسب أسعار عام 2015. ومن الممكن أن تنسحب بريطانيا أيضًا من صندوق التنمية الأوروبي، الذي سيتلمس آثارها على نحو غير متناسب جيرانها الأوربيون في الجنوب والشرق.

وقد قررت بريطانيا استخدام تلك الموارد لإعادة الاستثمار في المعونات لهذه البلدان نفسها على أساس ثنائي؛ ونظرًا للأولوية التاريخية التي منحتها بريطانيا إلى أوروبا الشرقية وشمال أفريقيا في إطار المساعدات على أساس ثنائي قد تدنت نسبيًا، فإنه من المرجح أن يُحوَّلَ جزءٌ كبيرٌ من هذا التمويل إلى دعم الأولويات الجديدة المحددة وطنيًا في الداخل الخارج،

أو تستخدمها للمساعدة في تخفيف الأعباء المالية الناجمة عن الركود الناتج عن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ونتيجة لذلك، سيكون من الصعب بالنسبة لبريطانيا الحفاظ على نفوذها في المناطق مثل: (البلقان، وروسيا البيضاء، وأوكرانيا) ما دامت ستحتاج هذه البلدان - من أجل الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، واحتمال عضوية الاتحاد الأوروبي - إلى رافعة سياسية قوية، وما دام من المرجح أن تستفيد الدول الأعضاء الأخرى من الاتحاد الأوروبي من انسحاب بريطانيا؛ من أجل زيادة نفوذها، ومن المرجح أن يشهد نفوذها انحسارًا مماثلًا في المناطق المجاورة الأخرى مثل: شمال أفريقيا، وتركيا اللتين تعتمدان اعتمادًا كبيرًا على الاتحاد الأوروبي؛ من أجل الوصول التجاري و/أو المساعدة.

وفي الواقع، إن هذا الانحسار بدأ بالفعل من تهميش بريطانيا للنشاط الدبلوماسي بسبب الأزمات المتتالية لليورو والمهاجرين، وإلى التفاوض والحفاظ على الاتفاق الأوروبي مع تركيا بشأن الهجرة، وإلى القيادة الألمانية - الفرنسية للدبلوماسية المتعلقة بأوكرانيا. وعلى الرغم من أن كثيرًا من الأمور ستعتمد على شكل الرابطة التي ستتخذها بريطانيا في

المستقبل مع الاتحاد الأوروبي، فإن انسحاب بريطانيا من المرجح أن يزيد من وتيرة ذلك الانحسار.

أضف لذلك، فإن نفوذ بريطانيا على أجندة الأمن الأوروبي سيظل كبيرًا؛ نظرًا لموقعها بوصفها القوة الأوروبية الأكثر قوة واستعدادًا والتزامًا في حلف الناتو. وكذلك إن إعلاناتها الأخيرة المنسقة بشأن عمليات جديدة لنشر طائرات التايفون لرومانيا، و150 من الجنود في شرق بولندا، والأهم من ذلك كتيبة المشاة المدرعة المكونة من 800 فرد إلى إستونيا، كل ذلك يفصح عن ذلك الالتزام. كما أن الكتائب الأربع المنتشرة في أوروبا "تعزز الوجود" في أوروبا الشرقية؛ نتيجة لقمة وارسو لحلف الناتو، فثلاث منها سيتم قيادتها - في أعقاب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي - من قبل دول خارج الاتحاد الأوروبي، وعمليات الانتشار هذه ربما بدأت لتصبح ما يعادل القوات المتعددة الجنسية المنتشرة حديثًا على جبهة ألمانيا الغربية إبان الحرب الباردة، وإن كانت على نطاق أصغر بكثير، وهي تهدف إلى إظهار أن أي عدوان قد يهدد بإشعال فتيل صراع مع أقوى القوى العسكرية لحلف الناتو.

إن تأثير بريطانيا خارج المحيط الأوروبي ينبغي أن يكون أسهل؛ للحفاظ عليه بدعم من الثقافة السياسية الأممية، وباستمرار المستويات

عالية من الالتزام بالموارد ومقعدها الدائم في مجلس الأمـن التـابع للأمـم المتحـدة. وفي الوقت الذي لا تزال تركز فيه السياسات الخارجية للـدول الكـبرى في الاتحـاد الأوروبي - مع استثناء فرنسا جزئيًا - إلى حد كبير على المنطقة، فـإن بريطانيـا تتبنـى نظـرة عالميـة قوية وتحتفظ بشبكة دبلوماسية واسعة تدعمها موارد الدفاع والمعونة، في أجـزاء كبـيرة من جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا والخلـيج وجنـوب آسـيا ومنطقـة آسـيا، المحـيط الهادئ (الباسفيك). ونتيجة لذلك، فإن دور بريطانيا بوصفها شريكًـا ذا قيمـة للولايـات المتحدة من المرجح أن لا يتضرر نسبيًا في أعقاب خروجها مـن الاتحـاد الأوروبي مقارنـة بدورها بوصفها طريقًا تسعى من خلاله الولايـات المتحـدة للتـأثير في أوروبـا والعكـس بالعكس.

وفي الوقت الذي من المرجح أن تستمر فيه شهية بريطانيا للقيام بدور نشط في عالم ما بعد الاتحاد الأوروبي، لكنها أيضًا ستكون تحت وطأة ضغط لتركيز هذه الطاقـة عـلى البلدان والمناطق والمحاور التي لديها فيهـا مـصالح قويـة أو حيـث لـديها ميـزة نـسبية واضحة قادرة على الاستجابة لمشكلة معينة.

ومن ثم فإن النهج الأكثر استقلالية في السياسة الخارجيـة يمكـن أن يقود إلى فرص جديدة فيما يخصُّ بريطانيـا؛ مـن أجـل أن تأخـذ زمـام

المبادرة في الاستجابات الدولية على وفق المبادئ الأساسية - حقوق الإنسان على سبيل المثال - أو الانتقال إلى الفراغات التي خلفها الشلل السياسي في القوى الكبرى الأخرى. فقد كان للتدخل في الحرب الأهلية في العام 2000 في سيراليون مثالٌ واضحٌ على كيفية محافظة بريطانيا على قدراتها لقيادة النشاطات الدولية، في الوقت الذي يفتقر فيه آخرون - كالولايات المتحدة، وفرنسا - الرغبة من أجل القيام بذلك. وإذا ما قدمت الفرصة نفسها، فيمكن لمزيدٍ من هذه النشاطات أن تساعد على استعادة المصداقية الدولية للسياسة الخارجية لبريطانيا في أعقاب الخروج من الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، فإن الفرص لمثل هذا النشاط من المرجح أن تكون مقتصرةً على عدد قليل نسبيًا من الحالات، من قبيل المستعمرات السابقة التي لا توجد فيها قوة كبرى أخرى تكون منافسًا قويًا لها في المقام الأول، وحيث تجد بريطانيا نفسها تمتلك مصلحة اقتصادية أو أمنية محدودة نسبيًا (كتعارضها مع الجانب الأخلاقي أو التاريخي).

بإزاء ذلك، فإن محاولات اتباع موقف أكثر استقلالًا وحزمًا في العلاقة مع الدول الأوراسية الكبرى مثل روسيا والصين وإيران سيتعيّن عليها متابعتها بعناية، وبالتشاور الوثيق مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين. ومن المرجح أن تبحث القوى المعادية عن فرص لفصل

بريطانيـا عـن شركائهـا الأوربيـين مـن قبيـل اسـتهدافها بتطبيـق عقوبـات دبلوماسـية واقتصادية على سبيل المثال.

كما أن مخاطر الأحادية ستكون كبيرة بالنسبة للعمل العسكري بنحـوٍ خـاص، إذ إن معظم الشركاء والخصوم المحتملين في جنوب آسيا وشرقها يعملون على زيادة موازناتهم الدفاعية ويستثمرون بكثافة في القدرات التي تهدف إلى ردع بعضهم بعضًا من التدخل العسكري.

وبالتالي، فإن الزخم الحالي الكامن وراء زيادة العلاقات العسكرية الثنائية لبريطانيـا مع دول الخليج واليابان يمكن أن ينمو في أعقاب خروج بريطانيا مـن الاتحـاد الأوروبي، لكن يجب أن تكون مقيدة بعناية من أجل الحد من المخاطر في أن بريطانيـا يمكـن أن تكون منخرطة في صراعات في المستقبل مـن دون دعـم الولايـات المتحـدة. وقـد تكـون هناك درجة من الحذر أيضًا تمارس في الحفاظ على حرية بريطانيا للعمـل فـيما يتعلـق بالحملات العسكرية الأمريكية المستقبلية.

إن احتمال العزلة الدبلوماسية في أوروبا قـد يـدفع الحكومـة المـستقبلية لوضع مزيد من التركيز على ضرورة الوقوف "جنبًـا إلى جنـب" مـع الولايـات المتحدة في أي نزاع عسكري في المستقبل. ومع ذلك، فإن التجـارب المتعاقبـة

خلال العقود الماضية - كما بدا واضحًا في قرار غزو العراق لعام 2003 - قد عززت الحاجة للحذر، وإن رئاسة ترامب ستزيد الرغبة في الحفاظ على الاستقلالية في الإستراتيجية.

وعلى مدى العقدين الماضيين، توجه جانب كبير من جهد السياسة الخارجية لبريطانيا صوب الأزمات الأمنية خارج الجوار الأوروبي ولا سيما في جنوب آسيا مثل باكستان، وأفغانستان، وبلاد الشام، والخليج ولا سيما الشركاء من مجلس التعاون الخليجي، والعراق، ولبنان، والأردن-، وشرق أفريقيا ولاسيما كينيا، والصومال، وجنوب السودان، فضلًا عن جنوب شرق آسيا - العمل بنحوٍ وثيق مع أستراليا، وسنغافورة، وماليزيا وبنحوٍ متزايد اليابان.

إن الأهمية النسبية لتلك الالتزامات على نطاق أوسع يمكن أن تتزايد في حقبة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث تسعى الحكومة لتطوير التزاماتها للسياسة الخارجية لـ"بريطانيا العالمية" بوصفها جزءًا من إعادة توجيه أوسع بعيدًا عن أوروبا.

ومع ذلك، هذا ربما لا يكون الوقت المناسب للقيام بمثل هذا التحول. فخلال أوج نشاطها الدولي في العقد الذي تلا العام 1997، كانت

بريطانيا تطمح إلى أن تكون "قوة من أجل الخير"، وأدت دورًا رئيسًا في دعم الولايات المتحدة في حربي العراق وأفغانستان. وفي الوقت نفسه، سعت إلى حشد المجتمع الدولي لدعم أهدافها الطموحة الحد من الفقر العالمي. تلك الأجندة كانت ممكنة؛ بسبب الموارد الإضافية التي وفرها النمو الاقتصادي السريع، وبفعل البيئة الأمنية المواتية نسبيًا في أوروبا.

وعلى العكس من ذلك، فإن بريطانيا تكافح من أجل التعافي من الآثار المالية جراء الأزمة الاقتصادية لعام 2009/2008، والإصرار المتزايد من روسيا، إلى جانب الآثار الجانبية المتعددة الناجمة عن انهيار الدول العربية الرئيسة يعنيان أن التهديدات الأمنية لبريطانيا من دول الجوار المباشر هي الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب الباردة. وفي الوقت نفسه، فإن وصول ترامب للرئاسة الأمريكية يؤدي إلى مزيد من الضغط على الدول الأوروبية، بما في ذلك بريطانيا من أجل الحصول على حصة أكبر من مسؤولية توفير أمنهم. وإذا ما استمرت هذه الاتجاهات، فإن مصلحة بريطانيا في الأمن الأوروبي يمكن أن تنمو حتى لو كان من المرجح أن تنحسر قدرتها على التأثير في شكل الحلول الجماعية. وسيتعين على بريطانيا أن تحقق الموازنة بين رغبتها في استخدام خروجها من

الاتحـاد الأوروبي بوصـفه فرصـة لتعميـق نفوذهـا كونهـا قـوة عالميـة، وبـين اسـتمرار مصلحتها في الأمن والاستقرار في أوروبا.

وبحلول عام 2019، على أبعد تقـدير، هنـاك احـتمال كبـير أن بريطانيـا لـن تكـون عضوًا في الاتحاد الأوروبي، وأن ثمن مزيـدٍ مـن الـسيطرة الوطنيـة عـلى أدوات الـسياسة الخارجية - على سبيل المثال فيما يتعلـق بالدبلوماسـية الاقتـصادية - سـيكون انحـسارًا كبيرًا في التأثير على السياسات الخارجية الأوروبية المشتركة.

ومن ثم، فإن مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي سيعمق النمط الأخير صوب سياسـة أمنية تركز عـلى المـصلحة الوطنيـة، والأثـر التراكمـي سـيكون سياسـة خارجيـة وأمنيـة تختلف جذريًا في التركيز مما كان عليه الأمر في أوج النزعة الدولية لبلير/براون في العقد الذي تلا العام 1997.

إن انتخاب ترامـب – عـلى أسـاس البرنـامج الانتخـابي "أمريكـا أولًا" - يمكن أن يشجع هذه التوجهات؛ ليلقي مزيدًا من الـشكوك بـشأن مـا إذا كان النظام المؤسسي الغربي في حقبة ما بعد عام 1945 سيبقى قائمًا، وإذا ما سعى - أي ترامـب - إلى تنفيـذ البرنـامج القـومي الـذي انتخـب عـلى أساسه، فإنه ربمـا يـساعد في جعـل بريطانيـا والاتحـاد الأوروبي أقـرب إلى

سياسة الدفاعية، وإن كان ذلك على أساس ثنائي. بل قد يصل الأمر إلى رغبة البريطـانيين لمناقشة قضايا الدفاع مع الاتحاد الأوروبي إلى حد أكبر بكثير مما كان عليـه اسـتعدادها حينما كانت عضوًا فيه.

ويتوقف الكثـير مـن هـذا عـلى اسـتجابة روسـيا للـصدمات المزدوجـة في بريطانيـا والولايات المتحدة. وإذا ما كانت هناك جهود مضاعفة من أجـل إعـادة تأسـيس مجـال النفوذ على حدودها الغربية، فهي ربما تكون كجزء من صفقة أوسع مع الرئيس ترامب فوق رؤوس الحلفاء. فإن الـضغط عـلى الاتحـاد الأوروبي وبريطانيـا لتعميـق تعـاونهما الدفاعي سـيكون كبـيرًا، واحـتمال أن يبـدد أي نيـة للاتحـاد الأوروبي لمعاقبـة بريطانيـا اقتصاديًا لخروجها منه.

وباتساع نطاق الانقسام المجتمعي حول العلاقة مع أوروبا، أخذت العقلانيـة في خطاب كلا معسكري الجدل في التراجع، وارتفعت وتـيرة العاطفـة. خـلال الـسجال، حاول كل طرف الانتصار لقضيته بإثارة مخاوف الناخبين من مغبّة قـراره. اسـتدعى دعــاة البقــاء في الاتحــاد الأوروبي آلــة وزارة الماليــة البريطانيــة الهائلــة، والبنــك المركزي البريطاني، وصندوق النقـد الـدولي، ليقنعـوا الناخـب بـأن تكـاليف الخـروج من الاتحاد الأوروبي ستكون باهظة، اقتصاديًا وماليًا. سـترتفع إثرهـا الـضرائب عـلى

الدخل بما لا يقل عن 2%، وستتأثر ميزانيات التعليم والصحة بصورة بالغة. ولم تتوانَ كبار الشركات الصناعية في بريطانيا عن تحذير العاملين بها من عواقب الخروج من الاتحاد؛ أما الشركات الصناعية الأوروبية، وحتى اليابانية في بريطانيا، فهددت بنقل عملياتها إلى دول أوروبية أخرى في حال غادرت بريطانيا الخيمة الأوروبية.

في المقابل، لعب أنصار الخروج على مخاوف الطبقة العاملة المتصاعدة منذ أزمة 2008، راسمين سيناريوهات مخيفة من اجتياح المهاجرين الأوروبيين وغير الأوروبيين للجزيرة البريطانية. ولكن إثارة المشاعر القومية للبريطانيين كان السلاح الذي استخدمة أنصار الخروج على عجل وبلا وجل. حيث أرسلوا في المدائن حاشرين أن البقاء في الاتحاد الأوروبي يساوي خسارة بريطانيا لسيادتها، وتسليم قيادتها لحفنة من الموظفين في بروكسل. وادعوا أن عضوية الاتحاد تكلف بريطانيا 50 مليون جنيه إسترليني كل ذَرور شمس، وأن ما يعود عليها من هذه العضوية نزر يسير. في المقابل، صور دعاة الخروج الاتحاد الأوروبي جسمًا إمبراطوريًا، لا يختلف عن إمبراطوريات القرن 19، تقوده هيئة خيالية، لا تحفل بمصالح الشعب البريطاني. وفي استعادة لأمجاد القوة البريطانية القديمة، أشاعوا بأن بريطانيا قادرة، في حال خرجت من الاتحاد

الأوروبي، على بناء علاقات اقتصادية ومالية فعالة مع كل مراكز القـوة في العـالم، بمـا في ذلك دول الاتحاد. وانتهت حملة التجييش بجريمة قتل. حين أقدم مـسلح عـلى اغتيـال النائبة البرلمانية جو كوكس في بلدة غرب يوركشاير. كوكس، التي لم يمضِ على عـضويتها بمجلس العموم البريطاني سوى عام واحد، نُظر إليها باعتبارهـا واحـدة مـن ألمـع نـواب حزب العمال وأكثرهم إنسانية. صاح القاتل وهو يهاجم النائبـة: "بريطانيـا أولًا". وتبـين أن له روابط ما مع دوائر قوميـة يمينيـة متطرفـة ونازيـة جديـدة في الولايـات المتحـدة وجنوب إفريقيا. ولكن أحدًا لا يمكنه تجاهـل الأثـر الفـادح لعواقـب تـصعيد الخطـاب القومي.

ولا ريب أن الاقتصاد البريطـاني مـن القـوة بمكـان بحيـث يقـدر عـلى تجـاوز أزمـة الخروج من الاتحاد، إن كان هذا هو الخيار الشعبي. كما أن ادعـاء دعـاة الخـروج بـأن بريطانيا ستـصبح أكـثر قـدرة عـلى مواجهـة موجـات اللاجئـين بعـد أن تغـادر الاتحـاد الأوروبي هـو مجـرد وهـم؛ لأن بريطانيـا أصـلًا هـي الأقـل عرضـة لموجـات المهـاجرين، ولأنها ليست طرفًا في اتفاقية شنجن. فأزمة اللاجئين هي أزمة عالمية، ولـيس ثمـة قـدرة لأي دولـة لمواجهتهـا منفـردة. ولـيس صـحيحًا أن عـضوية الاتحـاد تعنـي الـتخلي عـن السيادة، ولا أن بريطانيا ليست شريكًا في قرارات الاتحـاد، أو أن العـضوية تفـرض عـلى

بريطانيا إجراءات وإصلاحات منافية لمصالحها. بريطانيا، في الحقيقة، هـي واحـدة مـن أكثر الدول تاثيراً في سياسات الاتحاد وفي توجه أوروبا.

وعضوية بريطانيا في السوق الأوروبية المشتركة في 1973، التـي تطـورت إلى الاتحـاد الأوروبي في 1993، لم تكن أصلًا محل إجماع بريطاني. واستفتاء 23 يونيو / حزيران ليس الأول حول مصير هذه العلاقة. في عام 1975، وبعد عامين فقط من الالتحـاق بالـسوق، اضـطر رئـيس الـوزراء هارولـد ويلـسون، آنـذاك، إلى الـدعوة لاسـتفتاء شـعبي حـول العضوية.

في الجانب الآخر، زاد خـروج بريطانيـا مـن الاتحـاد الأوروبي مـن صـعوبة المـساعي التركيـة المتعـثرة في الانـضمام إلى الاتحـاد، فقـد اسـتخدمت أطـراف أوروبيـة متعـددة مؤيدة للانفصال «ورقـة تركيـا» كـأداة لتخويـف المـواطنين مـن «خطـر» انـضمامها إلى الاتحاد.

هذه التطورات المتسارعة التي تعصف بالاتحاد كـان لقـضية اللاجئـين من شرق أوروبا واللاجئين السوريين والعرب دور كبير فيها. وبالتالي كانت تركيا حـاضرة بقـوة في كـل النقاشـات الأوروبيـة الأخـيرة في ظـل تـصاعد الأزمة مع أنقرة حول اتفاق اللاجئين، وتهديد الرئيس التركي رجـب طيـب

أردوغان بنسف اتفاق اللاجئين في حال لم يستجب الاتحاد لشروط تركيا برفع تأشيرة الدخول عن مواطنيها للاتحاد.

ويوجد 33 فصلًا للتفاوض، بين الاتحاد الأوروبي وأنقرة، تتعلق بالخطوات الإصلاحية، والتي تهدف إلى تلبية المعايير الأوروبية في جميع مجالات الحياة، تمهيدًا للحصول على عضوية تامَّة في منظومة الاتحاد. ووصلت المباحثات إلى فتح الفصل التفاوضي الـ 17، ليرتفع بذلك عدد الفصول المفتوحة للتفاوض بين الجانبين في إطار مسيرة انضمام تركيا للاتحاد إلى 15.

في سياق متصل، استخدم داعمو الانفصال تركيا بشكل مكثف في حملاتهم لإقناع المواطنين بأن 80 مليون تركي سيتدفقون إلى بريطانيا في حال انضمام بلدهم إلى الاتحاد، وأن بريطانيا لن تستطيع منعهم حينها، فتركيا تمثل قضية بالغة الأهمية في الاستفتاء، وأن انضمامها يعني منح 80 مليون جواز سفر لـ 80 مليون تركي مسلم يمكّنهم من التجول في أوروبا بكل حرية. وفي رسالة أرسلها المعسكر المؤيد لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتلقاها البريطانيون بالبريد، تظهر الخريطة الأوروبية موحدة ومن دون أسماء دولها باستثناء بعض البلدان الصغيرة كالجبل الأسود (مونتينيجرو) وألبانيا وبقية البلدان الجديدة المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وفي الجانب الآسيوي

تظهر ثلاث دول فقط مع أسمائها: تركيّا وسوريا والعراق، مع تخصيص سـوريا والعـراق باللون الأحمر وكان جـوهر الرسـالة: إذا بقيـتم، أيهـا البريطـانيون، في الاتحـاد الأوروبي، فسوف يتعيَّن عليكم قبول انـضمام تركيـا (البلـد ذي الأغلبيـة المـسلمة) والتـي تجـاور بلديْن صارا عنوانًا لفزَّاعة القرن الواحد والعشرين "تنظيم «الدولة الإسلامية»"، وأصبحا مركزًا لتصدير عمليات الإرهاب، وعلامة على صعود الاستبداد الوحشيّ إلى أعلى درجاته، إضافة إلى الطائفية والصراع الإقليمي والعالمي والفـساد المـالي والفـوضى بكـل أشـكالها. الرسائل الأخـرى التـي اسـتخدمها معـسكر بـوريس جُونـسون (مـن حـزب المحـافظين) ونايجل فراج "من حزب «الاسـتقلال»" وغـيرهما مـن قـادة وأنـصار الأحـزاب اليمينيـة ورديفاتها العنصرية "مثل «بريطانيا أولًا» و«الجبهة الوطنية» و«الحـزب الـديمقراطي»" تضمنت اعتبار عضويَّة بلادهم في الاتحاد شكلًا من الغزو النازي.

ووجهت مجموعة مـن الـسياسيين البريطـانيين، الـداعمين للخـروج مـن الاتحاد، رسالة إلى كاميرون، طالبته باستخدام حق النقض ضد عضوية تركيـا في الاتحـاد، وكتـب الموقعـون: تـسارعت عمليـة انـضمام تركيـا إلى الاتحـاد، والطريقـة الوحيـدة لمنـع عـضوية تركيـا، التـي تمتلـك حـدودًا مـع سـوريا والعراق، هي التوجـه إلى اسـتفتاء. ودعـا الـرئيس الفرنـسي الـسابق نيكـولا

ساركوزي في كلمة لجمعية رجال الأعمال الديمقراطيين المسيحيين في برلين، الاتحاد إلى التعاون مع تركيا، دون قبول عضويتها فيه، قائلًا: "تركيا تمثل حضارة عريقة، ويجب أن نعمل ونلتقي معها، لكن دون قبول عضويتها في الاتحاد. وندعم إنشاء مجتمع جديد يضم كلًا من تركيا وروسيا والاتحاد الأوروبي، خارج الدول الأوروبية". موضحًا بأنه لا يرى مستقبلًا للاتحاد الأوروبي في حال خروج بريطانيا منه، وانضمام تركيا إليه.

في حين أضاف رئيس البرلمان الأوروبي مارتن شولتز بقوله: "فتح تركيا أبوابها أمام اللاجئين ليس من الضروري أن يُقابل بإلغاء التأشيرة عن مواطنيها لدخول أوروبا، مؤكدًا على ضرورة تعديل القانون المتعلق بالإرهاب، بصفته واحدًا من الشروط الأساسية لإلغاء التأشيرة عن المواطنين الأتراك.

في حين صرَّح وزير شؤون الاتحاد الأوروبي «عمر جليك» أن بلاده تركيا، تشعر في الواقع بأنها دولة أوروبية، وإن لم تكن جزءًا من الاتحاد الأوروبي رسميًا، مشيرًا في الوقت ذاته إلى أهمية إلغاء تأشيرات الدخول عن المواطنين الأتراك للدخول إلى منطقة «شنجن»، موضحًا: "إن تركيا تعمل على تلبية جميع المعايير المطلوبة لإلغاء تأشيرة الدخول إلى منطقة «شنجن» بالنسبة للمواطنين الأتراك"، معتبرًا أن تغيير قانون الإرهاب في تركيا من

شأنه أن يضعف قدرتها على مواجهة هذه الظاهرة، ويضعف أيضًا قدرة تركيا على منع وقوع هجمات، ما سيؤثر سلبًا على أوروبا نفسها.

وقد عبر خطباء تنظيم الدولة الاسلامية داعش عن ابتهاجهم من انسحاب بريطانيا من دول الاتحاد الأوروبي، معتبرين ذلك نصرًا لهم، وبداية انهيار ما سموه «الإمبراطورية الأوروبية» وانكسارها. كل ما وقع فسره التنظيم بأنه حدث بفضل الهجمات التي نفذها في عدد من العواصم الغربية وأهمها باريس وبروكسل مصدر اتخاذ القرار الأوروبي، واعتبروا جميع هذه العوامل أدت إلى تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في دول الاتحاد الأوروبي. وتوعد التنظيم بشن مزيد من الهجمات فيها معتبرًا أن انسحاب بريطانيا من دول الاتحاد هو بداية نهاية أوروبا وانهيارها. يرى التنظيم أن الدول الغربية تشن حربًا على تنظيم «الدولة الإسلامية» في مناطق سيطرته في العراق وسوريا وقد قتلت آلاف الأبرياء في تلك المدن بالرغم من الحرب التي يخوضها التنظيم في مختلف الجبهات. وما وجود الكثير من الأوروبيين الذين التحقوا بصفوف التنظيم إلا اعتراف بإجرام بلدانهم في حق المنطقة العربية الإسلامية. وتوقَّع التنظيم انسحاب دول كبرى من هذا الاتحاد الذي بات هشًا وغير متماسك. وأكد نشطاؤه أن عدوى التقسيم والانفلات الأمني ستسري إلى الولايات المتحدة الأمريكية

فهي العدو الأول، وستتقسم إلى دويلات صغيرة هي الأخرى من خلال انهيار مؤسساتها العسكرية والخدمية ونظامها الاقتصادي، مهددين بضرب جميع مصالحها الاقتصادية أينما وجدت، معتبرًا أن الإدارة الأمريكية تقودها مافيات وتجار حروب وعلى رأسها «الماسونية العالمية» التي تحرك خيوط اللعبة وتدير النظام السياسي في أمريكا بحسب مصالح شركاتها الاحتكارية المنفذة في جميع دول العالم.

والكثير يعتقد أن المدّ اليميني ـ الانفصالي البريطاني سيستدعي بدوره صعود أصوات انفصال إسكتلندا من جديد واحتمال طلبها الانضمام وحدها إلى الاتحاد الأوروبي، وبذلك تنقلب مغامرة الانفصاليين ـ وبعضهم كان رافضًا لانفصال إسكتلندا عن بريطانيا ومتحمسًا لتفكيك الاتحاد الأوروبي نفسه ـ عليهم وتكون النتيجة هي تفكك بريطانيا وليس أوروبا. عمليًا، إن نتيجة الاستفتاء لن تؤثر في شيء هام على بريطانيا ولا على الاتحاد الأوروبي، ولن يفتح آفاقًا جديدة بالنسبة لموضوع المفاوضات التركية مع الاتحاد الأوروبي، وعلى مدى 40 عامًا، كانت بريطانيا تضع قدمًا داخل الاتحاد الأوروبي وأخرى خارجه، وما جرى من استفتاء، كان مجرّد سحب للقدم الأخرى إلى خارج الاتحاد، ولن يؤثر ذلك مؤسساتيًا على الاتحاد، وإنما استلمت بريطانيا بما وقع غطاء قانونيًا لوضعها

الفعلي القائم، لتصير ألمانيا وفرنسا هما العمود الفقري والثقل الأكبر في الاتحاد الأوروبي، وسيضعف ذلك أيضًا من دور بروكسل. ولن يقود هذا الأمر لطلب "شعوب الجزر" وعلى رأسهم الإسكتلنديون الانفصال من المملكة؛ لأن هناك علاقات تاريخية تربطهم بها، كما أنّ بريطانيا اتخذت الآن خطوة قد تقودها لتكون أكثر الدول تحقيقًا للمكاسب في القرن 21. لكن إذا نجحت تركيا في التحضير جيدًا من الآن لمتلازمة 2030، فإنها ستحظى بحراك كبير جدًا خارج إطار الاتحاد الأوروبي. في حين تبلغ الاستثمارات العربية في بريطانيا بما تمثله الدول العربية الغنية ورجال الأعمال الكبار من دور مهم في الاقتصاد البريطاني، وخصوصًا في قطاع العقارات وسندات الخزينة والأسهم، حيث يبلغ استثمار قطر والكويت والسعودية قرابة 67.5 مليار جنيه إسترليني.

ويذهب خبراء استراتيجيون بأن اختيار الشعب الإنجليزي الانفصال عن الاتحاد الأوروبي يتعلق بحسابات داخلية متعلقة بالاتحاد الأوروبي، بل ومرتبط بصراع القوى على التقاسم الدولي عام 2030، فالعالم يعيش الموجة الأولى من موجات تغيير النظام الاقتصادي العالمي الذي سيبدأ عام 2030، والعاصفة الحقيقية لهذا التغيير ستبدأ في عام 2020. ووجود احتياطي المال لا يعني بقاء النظام المالي قائمًا ومستمرًا، وثروة 100

ملياردير تساوي ما في جيوب 3.5 مليار إنسان على الكرة الأرضية، لن يقود ذلك إلى استمرار النظام وديمومته، ولذلك بدأ العالم يبحث من جديد من أجل الاستثمار، والإنتاج. ومن المتوقع زيادة في نمو السوق خلال المرحلة الجديدة التي يتوجه فيها العالم لاستثمار الأموال في الإنتاج، والبحث عن مصادر الطاقة المتجددة، وما يترتب على ذلك من معادلات العرض والطلب، ولذلك فإنّ تركيا تملك الأرضية لتحقيق الأمرين، كما أنّ بإمكانها استغلال وجودها في أفريقيا، وكذلك في آسيا. حيث يتوقع الخبراء أنْ يصل حجم الأعمال في القارة الإفريقية النامية لمبلغ 6 تريليون دولار بحلول العام 2030. وسترتفع أعداد الطبقة الوسطى في الهند من 50 مليون، إلى 475 مليون، وقد يصل مليار نسمة في الصين، مما يعني أنه بحلول العام 2030، سيولد في هاتين الدولتين 1.5 مليار مستهلك من "طبقة وسطى"، وهذا يعادل ثلاثة أضعاف عدد المستهلكين في الاتحاد الأوروبي حاليًا. ولذلك فإنّ العالم يتجهز لاقتسام الكعكة من جديد في العام 2030، ولذات السبب، قررت بريطانيا الانفصال على الاتحاد الأوروبي، من أجل التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتنضم إليهما كندا وأستراليا ونيوزلندا وهي الدول التي تخطو حثيثًا للاستثمار في ثروات أفريقيا القارة البكر. في الوقت الذي تتشابك فيه دول محور ألمانيا – فرنسا – إيطاليا - أسبانيا، والتي ستتمركز أكثر في مركز الاتحاد

الأوروبي، وليس كما يعتقد البعض بأنهم سيحلون الاتحاد الأوروبي، وسبب ذلـك هـو أنّ هذه الدول بحاجة بعضها البعض من أجل الوقوف في وجه مناورات التحالف الأمـريكي البريطاني.

وفي الختام

لقد تباينت الآراء ووجهات النظر بين مسؤولي بريطانيا وبين أفراد شعبها من ناحية والدول الأخرى وخاصة دول الاتحاد الأوروبي أفرادًا وحكومات من ناحية أخرى، حول مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وذلك التباين جاء كنتيجة لتوقعات الآثار التي يمكن أن يتركها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الطرفين، وأن الحد الفاصل للخروج من عدمه هو الاستفتاء لأفراد الشعب البريطاني الذي جرى في 24 يونيو / حزيران 2016.

إن كل الآراء ووجهات النظر لكلا الطرفين المؤيدين والمعارضين لمسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كانت مبنية بالدرجة الأولى على أساس منهج اقتصادي، أي أنها - الآراء ووجهات النظر - تُبنى على أساس التكاليف والأرباح التي ستُترك، إذ إن أحد الطرفين يرى أن الخروج من الاتحاد الأوروبي يؤثر بشكل سلبي على اقتصاد بريطانيا وبالتالي يكون الأفضل عدم الخروج من الاتحاد بناءً على تحليلاته الخاصة. والعكس صحيح، أي أن الطرف الآخر يرى أن الخروج يؤثر بشكل إيجابي على اقتصاد بريطانيا، وبالتالي يكون الأفضل عنده الخروج

من الاتحاد بناءً على تحليلاته الخاصة أيضًا. وإن كلا الطرفين المؤيدين والمعارضين هم من داخل بريطانيا شعبًا وحكومةً، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، خارج بريطانيا أي الدول الأخرى شعوبًا وحكومات وخصوصًا شعوب وحكومات دول الاتحاد الأوروبي، هناك من يرى - وهم الأغلبية والأكثر صوابًا - أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيترك آثارًا سلبية على الاقتصاد الأوروبي بناءً على تحليلاته الخاصة. وبالمقابل، هناك من يرى – وهم الأقلية والأقل صوابًا - أن خروج بريطانيا سيترك آثارًا إيجابية على الاقتصاد الأوروبي بناءً على تحليلاته الخاصة أيضًا. وكما ذكرنا أن التحليل ومن ثم الرأي (وجهة النظر) يكون مبنيًا بالدرجة الأولى على المنهج الاقتصادي (التكاليف والأرباح) علمًا أن المنهج الاقتصادي لا يقتصر على التكاليف والأرباح المادية فقط بل يمكن أن يشتمل على الأرباح والتكاليف الاجتماعية والسياسية والعسكرية... إلخ.

أما بالنسبة للشعب البريطاني، فقد أظهر استطلاع للرأي عن طريق الهاتف الذي أجرته صحيفة "ميل أون صنداي" في يومي الجمعة والسبت المصادف 17 - 18 يونيو / حزيران 2016، شارك فيه 1001 شخص وفق الاختيار العشوائي، أن نسبة المؤيدين للبقاء داخل الاتحاد بلغت 45% فيما تراجعت نسبة الرافضين للبقاء بنسبة 42% بعد أن كانت

أغلب الاستطلاعات تشير إلى تفوق نسبة الرافضين للبقاء على المؤيدين للبقاء. وهذا التحول جاء على خلفية اغتيال النائبة العماليّة في البرلمان البريطاني "جو كوكس" في 16 يونيو / حزيران 2016، إذ إن جريمة القتل أدت إلى رد فعل عكسي لما أراده مرتكب الجريمة الذي قالت وسائل الإعلام البريطانية أنه قتل كوكس لأسباب تتعلق بموقفها الداعي إلى البقاء في الاتحاد الأوروبي بينما هو من المعارضين لذلك بشدة، وأنه ينتمي إلى المتطرفين في موقفه هذا.

وأما من خارج بريطانيا، فقد أعربت الدول، خاصة دول الاتحاد الأوروبي، عن عدم رغبتها في خروج بريطانيا من ذلك الاتحاد. وذلك لما لهذا الانسحاب من آثار سلبية على الاقتصاد الأوروبي، إذ إن بريطانيا تحتل مكانة متقدمة على مستوى العالم في أغلب مجالات الحياة وخاصةً الاقتصادية.

وكما سبقت الإشارة، فقد تمثلت رغبة الاتحاد الأوروبي في عدم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في أنها تنظر إلى حجم الاقتصاد البريطاني على مستوى العالم ومدى أهميته في رفع مستوى الاقتصاد الأوروبي، إذ يُعد الاقتصاد البريطاني من أكبر الاقتصادات في العالم - بناءً على بيانات البنك الدولي - ويحتل المرتبة السابعة اقتصاديًا في عام 2011 بعد اقتصاد كل من أمريكا والصين واليابان وألمانيا وفرنسا والبرازيل. ثم احتل مرتبة

البرازيل، أي أصبح في المرتبة السادسة في عاميّ 2012 و2013، ثم بلغ المرتبة الخامسة في عاميّ 2014 و2015 بعد كل من أمريكا والصين واليابان وألمانيا، وهذا يعني أنه اقتصاد متقدم ومستمر بالتقدم. وتمثل بريطانيا 16% من القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، كما أن سكان بريطانيا يشكلون 13% من سكان الاتحاد، وعدد السكان يفيد في توفير الأيدي العاملة للاتحاد.

إن زيادة النمو الاقتصادي الأوروبي - الذي يعاني الانخفاض حاليًا - يعني زيادة في إنتاج السلع والخدمات الأوروبية في السنة الواحدة، والتي تتطلب المزيد من الأيدي العاملة البريطانية من أجل إنتاجها. وفي الوقت نفسه، يحتاج الاقتصاد الأوروبي مزيدًا من الأسواق لتصريف منتجاته الفائضة عن الحاجة المحلية وخاصةً أسواق بلدان الاتحاد الأوروبي وخصوصًا السوق البريطاني على اعتبار أن سكان بريطانيا يحتلون المرتبة الثانية بعد ألمانيا ضمن الاتحاد، فهم يبلغون 64.96 مليون نسمة والذي يشكل تقريبًا 13% من سكان الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم 508.5 مليون نسمة في 2015. وبريطانيا تحتل المرتبة الخامسة اقتصاديًا على مستوى العالم من ناحية، وهي أحد أعضاء الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تكون هناك انسيابية في حركة السلع والأيدي العاملة

من الاتحاد وإليها مـن ناحيـة أخـرى. ولهـذا فخـروج بريطانيـا يمثـل خـسارة الاقتـصاد الأوروبي للسوق البريطاني.

وبالعموم، سيتأثر الاقتصاد الأوروبي في حـال خـروج بريطانيـا مـن الاتحـاد. وجـدير بالذكر أن الميزان التجاري يتمتع بفائض تجاري لصالح الاتحـاد الأوروبي، أي أن الاتحـاد الأوروبي يصدِّر لبريطانيا أكثر مما يستورد منها، ويقدر حجم الفائض بـ 56 مليـار جنيـه إسترليني. فنمو الاتحاد الأوروبي يتأثر سلبًا في حال خروج بريطانيا من الاتحاد، وبالتـالي فإنه ليس من مصلحة الاتحاد وضـع حـواجز جمركيـة بـل الأفـضل لـه عقـد اتفاقيـات تجارية معه.

وتخسر موازنة الاتحاد الأوروبي 9 مليار جنيه إسترليني سنويًا عنـد خـروج بريطانيـا من الاتحـاد، إذ إن بريطانيـا تـدفع 19 مليـار جنيـه وتحـصل عـلى 10 مليـارات جنيـه عبر قنوات مثل دعم الزراعة. ولكن إذا أرادت بريطانيـا الوصـول إلى الـسوق المـشتركة، فعليها أن تستمر في دفع التعويضات للاسـتفادة مـن هـذه الميـزة، التـي تـصل إلى 3.5 مليار جنيه إسترليني تقريبًا، وعلى هذا النحو، تخـسر موازنـة الاتحـاد 5.5 مليـار جنيـه إسترليني.

كما أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعني حرمان الاقتصاد الأوروبي من الصدارة على مستوى العالم وفقدان هيبته وقلة ثقة المستثمرين فيه، كما يعني أيضًا زيادة القيود على انتقال الأشخاص والسلع والخدمات التي تنتقل إلى بريطانيا. فعلى سبيل المثال، إن ألمانيا لا تستفيد فقط من السوق الموحدة عندما تبيع السيارات إلى بريطانيا، بل تستفيد أيضًا عندما تصنع السيارات. إذ إن الصناعة الألمانية بشكل عام تعتمد على الحدود المفتوحة وحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات، وما يؤكد هذا الكلام في حال الخروج هو دراسة المنظمة البحثية الألمانية التي توصلت إلى أن "الاقتصاد الألماني سيتكبد خسائر تتراوح ما بين 6.2 مليار جنيه إسترليني و41 مليار جنيه إسترليني". لذلك، فإن معظم النخب السياسية والتجارية ودعاة تحرير الأسواق لن تكون سعيدة بخروج بريطانيا المحتمل من الاتحاد الأوروبي.

كما يمكن أن يجعل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الاقتصاد الأوروبي معرضًا للانهيار في المستقبل بسبب أن البلدان الأخرى سترغب بالانسحاب من الاتحاد كما فعلت بريطانيا، وخصوصًا إذا ما لاحظت البلدان الأخرى أن بريطانيا بعد انسحابها من الاتحاد قد تطورت

وتقدمت بشكل أفضل مما كانت عليه سابقًا ضمن الاتحـاد، وهـذا مـا يـدفع بالـسوق الأوروبية الموحدة إلى حالة من الفوضى.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن بريطانيا قد اختارت الخـروج مـن عبـاءة الاتحـاد الأوروبي لتـصبح دولـة منفـردة في قراراتهـا وغـير خاضـعة لقـوانين أوروبـا، وكـذلك لـن تستفيد من مزايا عضوية الاتحاد.. وخلاصـة القـول، إن بريطانيـا في مرحلـة فارقـة مـن تاريخها، وعليها أن توازن بين مكاسب الاتحـاد وخـسائر الخـروج. ومـا بـين هـذا وذاك، يكون المستقبل وحده هو العنصر الحاكم لنجاح أو فـشل قـرار الخـروج البريطـاني مـن الاتحاد الأوروبي.

مراجع الكتاب

أولًا: المراجع العربية:

1- شيماء الشرقاوي، عرض كتاب: إعادة إنتاج الديمقراطية، منتدى البدائل العربي للدراسات، أوراق البدائل، أبريل 2015، ص34

2- محمد العجاتي، الأجيال الجديدة في أوروبا من أصول عربية وأزمة الاندماج (النموذج الفرنسي)، في كتاب: الشباب وجماعات العنف.. رؤى شبابية، منتدى البدائل العربي للدراسات ومنظمة روزا لوكسمبورج، 2015، ص27 - 28

3- صحف عربية تحذر من تبعات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على العالم العربي، BCC، 30 يونيو / حزيران 2016، https://goo.gl/HGmGBB

4- محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، المستقبل العربي، العدد 431، يناير / كانون الثاني 2015، ص33 - 34

5- محمد أمين، فتح الحدود الأوروبية أمام اللاجئين كابوس يقلق بريطانيا، الجزيرة، 13 مارس / آذار 2016، https://goo.gl/UUNhtj

6- تيريزا ماي، خطاب رئيسة الوزراء إلى اللورد مايور بانكوت، جولدهول، لندن، 14 نوفمبر / تشرين الثاني 2016

7- غاري جيبون، ميركل إلى ماي حول مفاوضات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي: نين دانك، قناة 4 الإخبارية، 29 نوفمبر / تشرين الثاني في عام 2016 أفاد جيبون بأن المسؤولين في الحكومة البريطانية في سياق التداول بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي قد أشاروا إلى قدرات بريطانيا ومهاراتها في قضايا الدفاع والاستخبارات بوصفها "فائض أمن"، وجادل أيضًا معهد الحكومة بالقول: "إذا ما تبنّت الولايات المتحدة موقفًا أكثر عزلة حينها سيكون التعاون الأمني الجاري مع المملكة المتحدة أكثر قيمة؛ هذا يمكن أن يقوي موقف المملكة المتحدة التفاوضي في محادثات خروجها من الاتحاد الأوروبي، طالما يمكنها أن تستخدم الوعد بالتعاون الجاري حول التدابير الأمنية لاستخراج اتفاق من الاتحاد الأوروبي أكثر ملاءمة. ينظر: روبين مونرو، ماذا سيعني للرئيس ترامب خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي؟، معهد الحكومة، 21 نوفمبر / تشرين الثاني 2016

8- ماثيو كيب، "موازنة الاتحاد الأوروبي ومساهمة المملكة المتحدة"، مكتبة مجلس العموم، ملخص ورقة 06455، 1 نوفمبر / تشرين الثاني 2016، ص8

9- وزارة الدفاع، المملكة المتحدة تصعد من تدابيرها من أجل طمأنة الحلفاء الأوروبيين، 26 أكتوبر / تشرين الأول 2016

10- المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، التوازن العسكري 11 فبراير / شباط 2015، ص210

11- الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي.. سلبيات أم إيجابيات اقتصادية؟، فرانس 24، 2016/6/24

12- د. عمرو الشوبكي، أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

13- غالبية الإسكتلنديين تؤيد الانفصال عن بريطانيا بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي، فرانس 24، 2016/06/26، http://f24.my/29cutaT

ثانيًا: المراجع الإنجليزية:

1- Douglas Webber (2014). How likely is it that the European Union will disintegrate a critical analysis of competing theoretical perspectives. European Journal of International Relations, 20 (2), 342.

2- Desmond Dinan (2007). Fifty years of European integration: A remarkable achievement. Fordham Int'l LJ, 31, 1118-1142.

3- Ludger Kuhnhardt (2011). Crises in European Integration: Challenges and Responses, 1945-2005. Berghahn Books.

4- Dermot Hodson (2016). Eurozone Governance: From the Greek Drama of 2015 to the Five Presidents' Report. JCMS: Journal of Common Market Studies, 54 (S1), 150-166.

5- Douglas Webber (2014). How likely is it that the European Union will disintegrate, op. cit, p. 351.

6- Sara Hobolt and James Tilley (2016). Fleeing the centre: the rise of challenger parties in the aftermath of the Euro crisis. West European Politics, 39 (5), 971-991.

7- Hanspeter Kriesi (2016). The Politicization of European Integration. JCMS: Journal of Common Market Studies, 54, 32-47.

8- Rishi Iyengar (2016, June 24). These 3 Facts Explain Why the U.K. Held the "Brexit" Referendum. Time, Retrieved June 30, 2016 from http://time.com/4381184/uk-brexit-european-union-referendum-cameron/

9- Rowena Mason (2016, June 24). How did UK end up voting to leave the European Union. The Guardian, retrieved June 30, 2016 from http://www.theguardian.com/politics/2016/jun/24/how-did-uk-end-up-voting-leave-european-union

10- Matthew Harries (2016). Brexit and Political Malpractice. Survival, 58 (3), 31-40.

11- Stephen George (2000). Britain: Anatomy of a Eurosceptic state, Journal of European Integration, 22(1), 18.

12- Martin McKee and Michael J. Galsworthy (2016). Brexit: a confused concept that threatens public health. Journal of Public Health, 38(1), 3-5.

13- Wyn Grant (2016). The challenges facing UK farmers from Brexit. EuroChoices, 15(2), 11-16.

14- Tim Oliver (2016, March). What impact would a Brexit have on the EU, Dahrendorf Analysis, LSE Ideas, Retrieved June, 2016 from http://www.lse.ac.uk/IDEAS/pdf/Dahrendorf-pdf/Dahrendorf-Analysis-Brexit-Tim-Oliver.pdf

15- Isla Binni (2016, August 23). Germany, France, Italy say Europe must move forward after Brexit vote. Reuters. Retrieved August 2016 from

http://uk.reuters.com/article/uk-europe-crisis-meeting-idUKKCN10X15W

16- Laszlo A. Koczy (2016, May). How Brexit affects European Union power distribution. Discussion Papers, MT-DP 11/2016, Institute of Economics, Centre for Economic and Regional Studies, Hungarian Academy of Sciences. Retrieved August 2016 from

http://real.mtak.hu/1/35682/MTDP.1611pdf

17- Oliver Patel and Christine Reh (2016). Brexit: The Consequences for the EU's Political System, UCL Constitution Unit Briefing Paper. Retrieved July 2016 from

https://britaineurope.files.wordpress.com/06/2016/briefing-paper-.2pdf

18- Ian Bond, Sophia Besch, Agata Gostyska-Jakubowska, Rem Korteweg, Camino Mortera-Martinez and Simon Tilford (2016, April). Europe after Brexit: Unleashed or undone, Centre for European Reform. Retrieved July 2016 from

https://www.cer.org.uk/sites/default/files/pb_euafterBrexit_15april.16pdf, p.3-4.

19- Karn E. Smith (2016). Would Brexit spell the end of European defence, LSE Blog. Retrieved August 2016, from http://blogs.lse.ac.uk/europpblog/02/07/2015/would-brexit-spell-the-end-of-european-defence/

20- Giovanni Faleg (2016, July 26). The Implications of Brexit for the EU's Common Security and Defence Policy, Centre for European Policy Studies Commentaries. Retrieved August 2016 from

https://www.ceps.eu/publications/implications-brexit-eu's-common-security-and-defence-policy

21- Michael Emerson (ed.), Britain’s Future in Europe: The known Plan A to remain or the unknown Plan B to leave, (Brussels: Centre for European Policy Studies, 2nd Revised edition, March 2016) pp 224.

22- Brian Wheeler & Alex Hunt ،"Brexit: All you need to know about the UK leaving the EU" ،BBC NEWS ،July 2016 ،available on: http://www.bbc.com/news/politics/eu_referendum/results

23- Carmen Fishwick ،Meet 10 Britons who voted to leave the EU ، The guardian ،25.06.2015 Available on: http://www.theguardian.com/politics/

24- Heather Stewart and Rowena Mason, Nigel Farage's anti-migrant poster reported to police, The Guardian, 16.06.2015. https://goo.gl/CT21hx

25- Rowena Masson, Iain Duncan Smith: UK risks Paris-style attacks by staying in the EU, The Guardian, 21.02.2016, https://goo.gl/vjsMVS

26- EU referendum: Ex-military officers fighting for EU exit, BBC news, 25.05.2016, https://goo.gl/eaePB4

27- The data team, the rise of the far right in Europe, The Economist, 24.05.2016, https://goo.gl/ct3SoV

28- Angelique Chrisafis, European far right hails Brexit vote, The Guardian, 24.06.2016, https://goo.gl/DlFsuk

29- Aisha Gani, Muslim Population in England and Wales nearly doubles in 10 years, The Guardian, 11.02.2015, https://goo.gl/e1wUJ5

30- Andrew Sparrow, British jihadists 'should be stripped of citizenship', says David Davis, The Guardian, 24.08.2014, https://goo.gl/krRkGC

31- Alan Travis, Theresa May to tell Tory conference that mass migration threatens UK cohesion, The Guardian, 6.10.2015. https://goo.gl/3qUKDS

32- "EU referendum: The result in maps and charts," BBC, 24/06/2016, accessed on 30/6/2016, at: http://bbc.in/28TRi57

33- David Cameron, "EU speech at Bloomberg," Bloomberg, 23/01/2013, accessed on 30/6/2016, at: http://bit.ly/LBzZU4

34- Shane Croucher, "EU referendum: How many UK citizens live in the European Union and where?" International Business Times, 28/10/2015, accessed on 30/6/2016, at: http://bit.ly/29exbxW

35- Roland Freudenstein, Eoin Dera and Aggelos Aggelou, "BREXIT IN FOCUS: Six ways it will fundamentally change the EU," Wilfried Martens Center

for European Studies (June 2015), accessed on 30/6/2016, at: http://bit.ly/294rn9w

36- John Springford and Simon Tilford, “The Great British trade off: The impact of uk’s leaving the EU on UK’s trade and investment,” (January 2014)

محتويات الكتاب

د. محمد صادق إسماعيل

- مدير المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- دكتوراه العلوم السياسية في العلاقات الدولية بمنطقة الخليج العربي.
- ماجستير العلاقات الدولية بمنطقة الخليج العربي.
- ماجستير الإدارة العامة والسياسات العامة.
- بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.
- ضيف ومحلل سياسي في العديد من القنوات الفضائية المصرية والعربية.
- صدر للكاتب قرابة الأربعين كتاب في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإجتماعية والإدارية.
- للكاتب عشرات الدراسات والأبحاث والمقالات المنشورة والمحكمة بالدوريات العربية.
- حصل الكاتب على عشرات الجوائز البحثية والأكاديمية في مختلف مجالات البحث العلمي في مصر والعالم العربي.

للتواصل:

m_sadek1976@yahoo.com

تميزت العلاقة البريطانية - الأوروبية قبل الاستفتاء البريطاني على مغادرة الاتحاد الأوروبي بحالة يمكن وصفها بـ"عدم الارتياح المتبادل"، القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية، وبخاصة مع الدولتين الكبيرتين في الاتحاد؛ ألمانيا وفرنسا. ولم تكن بريطانيا متحمسة يومًا لعملية التكامل والاندماج الأوروبي؛ إذ لم تكن بين الدول الست التي وقعت على اتفاقية روما لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٥٧ (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورج)، بل نأت بنفسها عنها، وتأخر انضمامها إليها حتى عام ١٩٧٣ بعد أن عارضت فرنسا طلب انتسابها مرتين. ولطالما اعتبرت بريطانيا نفسها، ولا سيما المحافظين فيها، دولةً أطلسيةً أكثر منها أوروبية، متخذة سياسة اقتصادية وخارجية أكثر قربًا من الولايات المتحدة. لكن ذلك لم يمنعها من التطلع لتحقيق مصالح كبرى سياسية واقتصادية من خلال الانضمام للنادي الأوروبي من ناحية، والاستمرار في تأدية دورها التاريخي في منع هيمنة فرنسية - ألمانية مشتركة على القرار الأوروبي، من ناحية أخرى.

ولا شك أن خروج بريطانيا له تداعياته على الاتحاد الأوروبي، خصوصًا وأن اقتصادها يأتي في المرتبة الثانية بعد ألمانيا. ويصنف الاقتصاد البريطاني بأنه الاقتصاد الخامس عالميًا. وإن كل السيناريوهات تظل في حيز النظريات المتوقعة، وهذا يرجع إلى أنه لا توجد سوابق لمثل هذا الخروج نستطيع أن نقيس عليها.

لقد صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في قرار تاريخي ستكون له تداعيات على الاتحاد نفسه وعلى السياسة البريطانية الداخلية، وذلك بعد ٤٣ عامًا من العضوية.



60 شارع القصر العيني 11451 - القاهرة
ت: 27954529 - 27921943 فاكس: 27947566
www.alarabipublishing.com.eg

ISBN 978-977-319-363-8





WWW.alarabipublishing.com.eg

تصميم الغلاف : آلاء هيكل